الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- الهجرة كتحدٍّ للإقتصاد اللبناني: الجذور التاريخية، الوضع الراهن، آفاق المستقبل
- التحوّلات الجذرية في صناعة الرأي العام
- الجيش وفنون القتال عند الفرس

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد السادس والسبعون – نيسان/ أبريل 2011

الهجرة الى الذات

إن الهجرة هي قانون وجودي ما اقتصر على الإنسان وحسب بل تعداه إلى عالم الحيوان والحشرات حتى النبات والجماد. واتسعت دائرة مفهومها لتشمل هجرة العقول والأفكار والأموال وانتقالها بين المجتمعات.

رافقت الهجرة العصور البشرية كلها من آدم الذي هجر الجنة بمعصيته إلى يومنا الحاضر. وأدت نتائجها إلى ثورات إصلاحية وتغييرات جوهرية في المجتمعات المنحرفة، واستحداث مجتمعات جديدة وإعمار الأرض وإصلاحها. وتأصلت هذه الظاهرة في النفس البشرية التواقة إلى اكتشاف العوالم الجديدة عبر الرحلات الفردية والجماعية، ونشر الإنسان وسائل استكشافه عبر البحار والمحيطات ليوسع من رقعة استعمار الأرض.

الهجرة هي صيرورة تنطبق على المعتقدات إطلاقاً. فهكذا هاجرت البوذية من نيبال واستقرت في الصين، وزحفت المسيحية من فلسطين إلى روما، وانطلقت الدعوة الإسلامية مع الهجرة النبوية، وفي مسيرة ماو تسي تونغ مشى معه مئة ألف من أتباعه، في ما عرف بالمسيرة الكبرى، إلى شمال الصين لينشئ هناك جمهوريته الأولى في ينان.

ولقد حققت أكبر الهجرات أفضل النتائج كما جرى مع هجرة كولومبوس إلى العالم الجديد حيث تقرر مصير الغرب وانتقلت محاور التاريخ والحضارة من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي.

أما اللبنانيون فقد عشقوا الهجرة منذ وجدوا، ومن أرضهم واليها كانت الهجرات فكان لبنان الفريد المتميز شعبا وحضارة. فمن شواطئه حمل قدموس الحرف إلى العالم ليتعرّف الى الحضارة، وخطف زوس "أوروب" لتحمل اسمها القارة العجوز، ومن صور هاجرت اليسار إلى الساحل الإفريقي تبنى عليه حياً فينيقياً عرف بقرطاجة. ومن موانئه هاجرت المراكب والسفن تمخر عباب البحر المتوسط موزعة على ضفافه وفيه قبسات من حضارة وبعض رسل، ومن البحر تعبر إلى المحيط تكتشف، قبل كولومبوس، العالم الجديد.

وإلى لبنان هاجر كل رسول دعوة ومعتقد وحضارة «فتلبنَنَ»، ليغدو وطن الأرز واحداً في تنوعه وتعدد ثقافاته، ويقدم نموذجاً فريداً للقاء الأديان والحضارات والشعوب، ولحرية الفكر والقول والعمل.

ولقد شكل الانتشار اللبناني في الخارج رأسمالاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً كبيراً أفاد منه لبنان في مجالات وخسر في أخرى. كسب الصيت والشهرة من أبنائه له دخلوا التاريخ من بابه الواسع، ودعمت ماليته أموال مغتربيه فصمدت على الرغم من كل ما عصفت به من حروب. ولكن بالمقابل، خسر من شبابه النخبة ومن أدمغته الألمع، فاستورد نتاجهم بدل أن يصدره.

ولكن هذه الهجرة تبقى اقل خطورة، بلا ادنى شك، من هجرة الذات التي بدأت عوارضها تظهر في مجتمعنا اللبناني، والتي قد يكون من نتائجها فقدان المجتمع خصائصه الأصيلة فتميع منظومته القيمية والأخلاقية وبالتالي وجوده وحضارته. لذا، بدلاً عن هجرة الذات هلمّ بنا للهجرة إلى الذات، الذات اللبنانية، إذ بها نرجع إلى أنفسنا ووطننا.

ولنكن في هجرة مستمرة إلى الذات وما يعبّر عنها بالصيرورة الدائمة والتحول المطرد نحو الأحسن والأفضل. هجرة بالنفس من الفساد إلى النقاء، من الكذب إلى الصدق، من الخيانة إلى الإخلاص، من الإهمال إلى الإتقان، من الشر إلى الخير، من الباطل إلى الحق، من التبعية إلى الوطنية، من الضلال إلى الهدى، من الانغلاق إلى الانفتاح، من الطائفية إلى الله تعالى.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة — مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع** : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني	:	*tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر	:	3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
		في الخارج : 150 دولاراً أميركياً. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد السادس والسبعون – نيسان/مايو 2011

الهجرة كتحدٍّ للإقتصاد اللبناني:
الجذور التاريخية، الوضع الراهن، آفاق المستقبل
أ.د. بطرس لبكي 5

التحوّلات الجذرية في صناعة الرأي العام
أ.د. نسيم الخوري 47

الجيش وفنون القتال عند الفرس
العميد الركن محمد صبحي الحجار 73

ملخصـــات ..... 113 - 117

الهجرة كتحدٍّ للإقتصاد اللبناني: الجذور التاريخية، الوضع الراهن، آفاق المستقبل

أ.د. بطرس لبكي *

مقدمة

أصبح عدد المهاجرين اللبنانيين، وكذلك المتحدِّرين من أصل لبناني، في العالم يفوق عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان.

إنطلقت الهجرة اللبنانية الحديثة منذ منتصف القرن التاسع عشر بوتائر مختلفة بين مرحلة وأخرى. وقد تسارعت هذه الأخيرة أيضًا بسبب الحروب التي اندلعت داخل لبنان بين العامين 1975 و1990، وبخاصة بعد انتهائها العام 1990 بسبب السياسات الإقتصادية الداخلية والأوضاع المحيطة اقتصاديًا وسياسيًا بلبنان. وقد خسر وطن الأرز في السنوات الخمس عشرة الأخيرة أكثر من مليوني مهاجر، ما خفَّض من طاقاته الإنتاجية وخصوصًا أصحاب الكفاءآت المتوسطة والمرتفعة، وحرم البلاد طاقات شابة ومبتكرة، علمًا أن عدد السكان المقيمين في لبنان لا يصل إلى 4 ملايين نسمة.

شكَّلت تحويلات المغتربين بين 11% و 25% من الدخل

* أستاذ وباحث في الجامعة اللبنانية

الوطني في لبنان في العقد الماضي، وهي بعيدة جدًا من أن توازي حجم الطاقات الإنتاجية للنزيف البشري الذي ترك لبنان والذي يشكّل أكثر من عدد مقيميه.

لذلك ثمة نقاش مركزي في لبنان حول المقارنة بين إيجابيات الهجرة وسلبياتها يكمن ويبرز إلى العلن بين الحين والآخر، ويلامس أسس ما يسمَّى «النموذج الإقتصادي اللبناني».

يهدف هذا البحث إلى تبيان العلاقة المتبادلة بين الوضع الإقتصادي العالمي والإقليمي والمحلي من جهة، والهجرة من لبنان من جهة أخرى، وذلك طوال مدة قرن ونصف القرن مضت، مع التركيز على الوضع الراهن والآفاق المستقبلية للتحدي الذي تشكّله الهجرة للإقتصاد اللبناني.

ترتبط الهجرة أساسًا بالتطوُّرات الإقتصادية في كل فترة من المرحلة الحديثة، من دون إهمال العناصر الأخرى: السياسية والإجتماعية والثقافية والديمغرافية. وسنعمل هنا على إبراز التفاعل بين التطوُّر الإقتصادي في لبنان والهجرة في كل من هذه المراحل:

- **فترة الحكم العثماني** منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى العام 1918، والمتزامنة مع نهاية فترة النمو الإقتصادي السريع في الدول الصناعية بين مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته. ثم بعد ذلك انطلاق الثورة الصناعية الثانية واستكمال تقاسم العالم بين مختلف الدول الصناعية الكبرى وذلك حتى الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها.
- **فترة الإنتداب الفرنسي** بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918 – 1943) والتي تزامنت مع الأزمة الإقتصادية العالمية والحرب العالمية الثانية.
- **الفترة الإستقلالية** (1943 – 1975) التي تزامنت مع فترة النمو المطَّرد للإقتصاد العالمي وبخاصة لإقتصاد الدول الصناعية المعتمدة نظام اقتصاد السوق، وفترة التغيُّرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية

في فلسطين وسوريا ومصر والعراق ودول الخليج والجزيرة العربية وبروز دور النفط العربي. هذه الفترة شهدت أيضًا نمو حركة الإستقلال السياسي والإقتصادي العربي وانحسارها.

- **فترة الحروب على أرض لبنان** (1975 – 1990) التي تزامنت مع ما سمِّي «بالطفرات النفطية» بعد العام 1973، ومع تدمير واسع للإقتصاد والمجتمع والبنية التحتية في لبنان.
- **الفترة المعاصرة** (1990 – 2010) التي تزامنت مع محاولات إعادة الإعمار والسياسات الإقتصادية اللبنانية من تجارية ومالية ونقدية، والتي كانت خانقةً النمو الإقتصادي العام، واقتصاد العديد من القطاعات، ومع هجرة جارفة إلى الخارج.

وسنشرح كيف ولماذا تشكِّل الهجرة تحديًا للإقتصاد اللبناني، مع إرفاق هذا الشرح بالمعطيات العيانية.

كل ذلك لنستطيع تقدير ما هي الآفاق المستقبلية لهذا التحدي بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني.

القسم الأول

الهجرة من لبنان وارتباطها بتطورات الإقتصادين العالمي والإقليمي

يبرز ارتباط الهجرة الحديثة من لبنان منذ انطلاقها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حد كبير بالتطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية.

فالإنطلاقة الأولى لهجرة ذات حجم ملفت من لبنان يمكن تحديدها ابتداءً من ستينيات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى[1]، وهي فترة شهدت تسارع نمو الناتج الداخلي القائم على الصعيد العالمي، وعلى صعيد أهم مناطق القارات الأساسية.

1– راجع ايلي صفا، «الهجرة اللبنانية»، منشورات كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف بيروت، 1960، ص 168-185.

الجدول الرقم 1: تسارع النمو الإقتصادي 1820-1913

الفترة المنطقة	نمو الناتج في اثناء الفترة 1870-1820	نمو الناتج في اثناء الفترة 1913-1870
اوروبا وبلدان الهجرة الأوروبية	% 256	% 300
أميركا اللاتينية	% 198	% 436
آسيا	% 103	% 157
إفريقيا	% 129	% 181
مجموع العالم	% 158	% 245

المصدر:
Angus Maddison: «L'Economie Mondiale: une perspective millénaire» Etudes du Centre de développement – OCDE – Paris- 2001, p185

يظهر هذا الجدول أن النمو الإقتصادي العالمي قد تسارع من 158% خلال نصف قرن (1820–1870) إلى 245% خلال 43 سنة (1870–1913) أي بنسبة 60%.

وفي الواقع ثمة تسارع للنمو في دول أوروبا والبلدان المسماة «بلدان الهجرة الأوروبية»: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. ولكن النمو الأسرع كان في أميركا اللاتينية، والأبطأ في آسيا وإفريقيا حيث كانت وتائر النمو أقل من المتوسط العالمي.

يجب أن نضيف إلى ذلك أن تباطؤًا للنمو في الدول المتقدِّمة قد حصل بين العامين 1870 و1890 وقاد إلى انخفاض في الأرباح، وتمركز الشركات والبحث عن فرص استثمار أجدى في الخارج. وعلى الرغم من ذلك عاد تسارع النمو والسبب يعود إلى دمج المجتمعات غير الأوروبية في النظام الإقتصادي الأوروبي، وفي ما يسمى الثورة الصناعية الثانية المرتكزة تقنيًا على تطوُّر الصناعة الكيميائية والكهربائية واختراع المحرك على البنزين والغاز أويل[2]، واستكمال تقاسم العالم بين دول أوروبية باحثة عن أسواق

2– Paul Bairoch: «**Victoires et Deboires II – Histoire Economique et Sociale du monde du XVIeme siècle à nos jours**» Folio Histoire – Gallimard Editeur– Paris 1997 – p.72 à 154, p37 à 39, p167

لمنتجاتها ومواد أولية لصناعاتها ومنافذ لفائض رساميلها[3]. وقد دفعت هذه الحاجات إلى مواد أولية وأسواق وفرص استثمار أكثر جدوى خارج أوروبا، بالرساميل الأوروبية الى الإستثمار في دول أميركا وآسيا وإفريقيا من أجل تأمين إنتاج هذه المواد الأولية ونقلها وتصديرها، والبنى التحتية والنشاطات الإقتصادية المكمِّلة للإنتاج والتصدير والتسويق. وتُرجم كل ذلك بحاجة الى قوى عاملة إضافية كانت عنصر جذب للهجرات الدولية بخاصة إلى القارة الأميركية وأستراليا وبعض مناطق إفريقيا الشمالية والجنوبية خصوصًا[4].

وفي ما يختصُّ بالهجرة من لبنان كانت مصر والولايات المتحدة المقصدين الأساسيين، تبعتها أميركا اللاتينية وإفريقيا الغربية بشكل محدود.

سبَّبت الحرب العالمية الأولى إضعافًا للاقتصادات الأوروبية، وصعودًا لإقتصاد الولايات المتحدة إلى المرتبة الأولى عالميًا، وكذلك صعودًا اقتصاديًا لليابان و«الدومينيومات» البريطانية (كندا، أستراليا، نيوزيلندا)، وكذلك في أميركا اللاتينية. أما باقي البلدان المستعمرة في آسيا وإفريقيا، فعانت صعوبات جمَّة بخاصة بسبب فقدانها أسواق منتجاتها الأولية الأحادية من المواد الأولية التي كانت تصدَّر الى المتروبولات الأوروبية التي فقدت أسواقها. واستعاد الإقتصاد العالمي نشاطه في العشرينيات بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك بشكل متفاوت حسب البلدان والفترات. ودامت هذه الحالة حتى اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية ابتداءً من العام 1929 والتي امتدت مع الكثير من التموُّجات في المكان والزمان خلال الثلاثينيات وحتى الحرب العالمية الثانية. وقد أدت هذه الحرب إلى تدمير أجزاء كبيرة من اقتصادات العديد من الدول الأوروبية، وبروز الولايات المتحدة كقوة

3– Jean Bouvier: **«Les mécanismes de domination»** in Pierre Leon «Histoire Economique et Sociale Armand Calin Editeur – «1914–du Monde» – Tome 4 – «La domination du capitalisme – 1840 .473–1978– p. 455

4– Paul Bairoch – op cit – p.169 – 185

اقتصادية وسياسية وعسكرية أولى في العالم ومموِّلة لإعادة الإعمار في أوروبا. واستطاع عدد من دول آسيا التحرُّر، إلى حد ما، من السيطرة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، الهند والصين، وكذلك وبشكل محدود بعض الدول الأميركية اللاتينية والعربية[5].

ويلخِّص الجدول 2 التطور المقارن لوتائر النمو الإقتصادي بين الفترتين وحسب المناطق:

الجدول الرقم 2: تباطؤ وتائر النمو الإقتصادي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين وحتى مطلع خمسينيات القرن العشرين.

الفترة / المنطقة	وتيرة نمو الناتج بين 1913-1870	وتيرة نمو الناتج بين 1950-1913
أوروبا وبلدان الهجرة الأوروبية	% 300	% 202
أميركا اللآتينية	% 436	% 348
آسيا	% 157	% 148
إفريقيا	% 181	% 267
المجموع العام	% 245	% 197

المصدر: Angus Maddison – op cit – p.185

يتضِّح من أرقام هذا الجدول أن وتائر نمو الناتج قد تراجعت عالميًا في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية في كل مناطق العالم تقريبًا: أوروبا، الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، أميركا اللآتينية، وآسيا. وحدها إفريقيا الحديثة الإندماج في الإقتصاد العالمي أصابت ارتفاعًا في وتائر نمو ناتجها بالمقارنة مع الفترة السابقة.

لذلك فليس من المستغرب أن تتراجع أعداد المهاجرين الإجمالية من لبنان في هذه الفترة، وأن تتسارع الهجرة اللبنانية إلى إفريقيا (كامل مروة «نحن في إفريقيا»، بيروت 1939 ص. 197،203،211،230،231) في الفترة

5- Pierre Leon «**Histoire économique et sociale du monde**» – Tome 5. «Guerres et Crises –1914 –1947» – مصدر مذكور

الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية المتزامنة مع نيل لبنان استقلاله السياسي عن فرنسا وحتى العام 1975.

تزامنت خلال العام 1975 إنطلاقة الحروب على أرض لبنان مع انتهاء فترة النمو المتواصل للإقتصادات الصناعية المعتمدة نظام اقتصاد السوق والمنتمية إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، والمسماة «الثلاثون المجيدات» «Les trente glorieuses». ثم دخلت هذه الدول في سلسلة من أزمات تباطؤ النمو الإقتصادي كما يظهر في الجدول الآتي.

الجدول الرقم 3: النمو الإقتصادي وتباطؤه في الدول الصناعية المنتمية الى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)

الفترة / المنطقة	متوسط الوتيرة السنوية لنمو الناتج المحلي القائم بين 1913/1950	متوسط الوتيرة السنوية لنمو الناتج المحلي القائم بين 1973-1950	متوسط الوتيرة السنوية لنمو الناتج المحلي القائم بين 1998-1973
أوروبا الغربية	% 1.19	% 4.81	% 2.11
الولايات المتحدة، كندا، أوستراليا، نيوزلندا	% 2.81	% 4.03	% 2.98
اليابان	% 2.21	% 9.29	% 2.97
آسيا باستثناء اليابان	% 0.90	% 5.18	% 5.46
أميركا اللآتينية	% 3.43	% 5.33	% 3.02
أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق	% 1.84	% 4.84	% -0.56
إفريقيا	% 2.69	% 4.45	% 2.74
مجمل العالم	% 1.85	% 4.91	% 3.01

المصدر:

Angus Maddison: «L'Economie Mondiale: une perspective millénaire» – Etude du Centre de développement – OCDE – Paris- 2001, p134

نلاحظ هنا تباطؤ النمو الإقتصادي في بلدان هي مقصد تقليدي للبنانيين أي الولايات المتحدة، كندا، أوستراليا، نيوزلندا ودول أميركا اللاتينية ودول إفريقيا من جهة، وتسارعه في دول «آسيا باستثناء اليابان» (والدول المعنية بالنسبة إلى موضوعنا هي الدول العربية النفطية في آسيا أي العراق، ودول الخليج والجزيرة العربية) من جهة ثانية.

أما العدد الإجمالي السنوي للمهاجرين من لبنان في هذه الفترة فيتضح في الجدول الآتي:

الجدول الرقم 4: عدد المهاجرين اللبنانيين من العام 1945 وحتى العام 1975

السنة	عدد المهاجرين
1945	3500
1946	3500
1947	3500
1948	3500
1949	3500
1950	3500
1951	4077
1952	2725
1953	3315
1954	4026
1955	4555
1956	3268
1957	1143
1958	1003
1959	1434
1960	8566
1961	8566
1962	8566
1963	8566
1964	8566
1965	8566

1966	8566
1967	8566
1968	8566
1969	8566
1970	10000
1971	10000
1972	10000
1973	10000
1974	10000
1975	10000

المصدر:

– L'émigration libanaise: «Elie Safa»، مرجع مذكور، ص 24،200،202

– النشرة الإحصائية الفصلية الصادرة عن وزارة الإقتصاد الوطني في بيروت من العام 1951 حتى نهاية العام 1959.

– الأمم المتحدة: التطور الإقتصادي في الشرق الأوسط بين 1945 و1954، ملحق للتقرير عن الإقتصاد العالمي 1953-1954، ص 165.

– جريدة الأوريان البيروتية، عدد 19 كانون الثاني 1968.

– بالنسبة إلى الفترات 1945-1950، 1960-1969، 1970-1975 اعتمدنا رقمًا وسطيًا بسبب غياب المعطيات السنوية. (راجع مساهمتنا بعنوان L'émigration contemporaine des Libanais: saga d'une mondialisation précoce. في كتاب Liban: quatre siècles de culture de la liberté، تنسيق أ.د. جوزف ابو نهرا، منشورات شمالي وشمالي، بيروت 2006.

يتَّضح من الجدول الرقم 4 والرسم البياني الرقم 2، أنه على الرغم من النمو الإقتصادي المتواصل، ولو البطيء لبلدان المهجر التي ذكرنا أي أميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا وإفريقيا، والنمو السريع لدول النفط العربية في آسيا، بقيت الهجرة اللبنانية محدودة من العام 1945 حتى منتصف

الخمسينيات ما بين 3500 و3850 مهاجرًا سنويًا، وذلك مع ميل للإنخفاض في النصف الثاني من الخمسينيات بسبب الإزدهار الإقتصادي الذي عرفه لبنان في هذه الفترة.

أما في فترة الستينيات فعاد متوسط الهجرة السنوية إلى حوالى 3500 شخص جلُّهم هاجر إلى إفريقيا والأميركتين وأستراليا. وفي السبعينيات إرتفع عدد المهاجرين من لبنان إلى ما متوسطه 10000 شخص سنويًا بين العامين 1970 و1975.

أما الفترة الواقعة بين العامين 1975 و1990، وهي فترة الحروب في داخل لبنان، فكانت أيضًا فترة تخبُّط في الإقتصاد العالمي مع تراجع في معدَّلات النمو بالمقارنة مع الحقبة السابقة (1950–1975) كما يظهر في الجدول الرقم 3 أعلاه. ولقد أصاب هذا التراجع الدول الصناعية المعتمدة اقتصاد السوق في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان، وكذلك دول «الجنوب» كأميركا اللاتينية (أزمة الدين)، وإفريقيا. أما آسيا (ما عدا اليابان) فكانت المنطقة الوحيدة التي أصابت نموًا أسرع في هذه الفترة مما كانت عليه في الفترة ما بين العامين 1950 و1973، ومن ضمنها البلدان العربية النفطية (العراق ودول الخليج والجزيرة العربية). ويظهر الجدول الرقم 5 والرسم البياني الرقم 3، تطور عدد المهاجرين اللبنانيين حتى العام 1990.

الجدول الرقم 5: صافي هجرة اللبنانيين السنوية من العام 1975 إلى العام 1990

السنة	صافي الهجرة السنوية
1975	400000
1976	-297000
1977	38000

1978	76000
1979	49000
1980	33000
1981	33000
1982	33000
1983	33000
1984	61605
1985	70201
1986	73907
1987	67000
1988	67000
1989	85000
1990	71804
المجموع	894717

المصدر: المصادر المذكورة في الهامش الرقم 6.

– المديرية العامة للأمن العام، احصاءات اللبنانيين المغادرين لبنان والقادمين اليه 1984،1985،1986 و1987.

– النهار، 17 كانون الثاني/يناير 1991 وإحصاءات المديرية العامة للأمن العام لمرفأ جونية ومطار بيروت الدولي.

نلاحظ بعد النمو والهبوط السريعين للهجرة بين العامين 1975 و1977، بسبب اندلاع ما سُمِّيَ في لبنان «حرب السنتين» (1975–1976) عودة المستوى السنوي للهجرة يراوح بين 40 و85 ألف شخص. وهذه الهجرة التي تتوجَّه أساسًا نحو دول النفط العربي على الرغم من تأثرها بالأحداث اللبنانية العام 1978 ونموها للأسباب نفسها في الثمانينيات، باتت محكومة أيضًا بالوضع الإقتصادي في الخليج حيث اندلعت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بين العامين 1980 و1988 فخفَّضت فرص العمل أمام اللبنانيين في هذه المنطقة فوجّهوا هجرتهم في الثمانينيات أكثر نحو

بلدان الأميركتين وأوروبا الغربية وإفريقيا وأستراليا[6].

أما المرحلة المعاصرة، أي منذ العام 1990، فتميَّزت بانهيار الكتلة السوفياتية وتسريع العولمة وصعود أقطاب اقتصادية جديدة إلى جانب المثلث الأميركي الأوروبي الياباني كالصين والهند والبرازيل. وبعد فترة من النمو في التسعينيات واجه الإقتصاد العالمي، وبخاصة اقتصاد الولايات المتحدة في أواخر التسعينيات أزمة قطاع المعلوماتية التي تسَّببت بتدهور في الأسواق المالية ما بين العامين 2000 و2001. كما عرفت دول آسيوية سريعة النمو كماليزيا وتايلندا وغيرهما وكذلك البرازيل وروسيا، أزمة اقتصادية ما بين العامين 1998 و1999 بسبب اختلال توازناتها المالية[7].

أما في العقد الأخير، فقد شهد الإقتصاد العالمي خروجًا تدريجيًا من الأزمة حتى العام 2005 لتعود وتندلع في آخر العام 2008.

الجدول الرقم 6: معدلات النمو الحقيقي في العالم 1999-2007 (نسب مئوية)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العالم	3.7	4.6	2.5	2.8	3.6	4.9	4.4	5.0	4.9
الدول المتقدمة	3.5	3.8	1.2	1.6	1.9	3.2	2.6	3.0	2.7
الولايات المتحدة	4.4	3.7	0.8	1.6	2.5	3.6	3.1	2.9	2.2
منطقة اليورو	2.8	3.6	1.6	0.9	0.8	2.1	1.6	2.8	2.6
المملكة المتحدة	2.9	3.9	2.3	2.1	2.8	3.3	1.8	2.9	3.1

6- بطرس لبكي :
- L'émigration externe: Maghreb–Machrek, 1989, No 125, p 4057–, Paris.
- Lebanese Emigration and its domestic impact, in «War and Reconstruction: Present Conditions and Future Needs», in «Reconstructing Lebanon» – Canadian Institute for Peace and Security – Ottawa, Canada, 1990, p.85.
- «Lebanese emigration during the Civil World (19751989–)». In «The Lebanese in the world : A century of emigration». The Center for Lebanese studies. Londres, 1992.
- «Emigration externe», in «Bilan des guerres du Liban» 19751990–, Paris, L'Harmattan, 1994.

7- بطرس لبكي: «الأزمة الإقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الإنعكاسات»، في بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009، السنة السادسة عشرة، بيروت، ص 133.

اليابان	0.2	2.4	0.2	0.3	1.4	2.7	1.9	2.4	2.1
كندا	5.5	5.2	1.8	2.9	1.9	3.1	3.1	2.8	2.7
استراليا	4.3	3.2	2.5	3.2	2.5	4.1	3.2	3.8	3.9
الدول الآسيوية الحديثة التصنيع	7.3	7.9	1.3	5.5	3.2	5.9	4.8	5.6	5.6
دول متقدمة أخرى	4.7	5.2	1.8	4.1	3.0	3.8	2.8	2.8	3.9
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	4.0	5.8	4.2	4.7	6.2	7.5	7.1	7.8	7.9
افريقيا	2.8	3.2	4.0	6.1	5.3	6.5	5.7	5.9	6.2
وسط وشرق اوروبا	0.4	4.9	0.2	4.2	4.8	6.9	6.1	6.6	5.8
رابطة الدول المستقلة	5.1	9.1	6.4	5.2	7.8	8.2	6.5	8.2	8.5
الدول النامية الآسيوية	6.2	6.5	5.8	6.9	8.1	8.6	9.0	9.6	9.7
الصين				9.1	10.0	10.1	10.4	11.1	11.4
الهند				4.6	6.9	7.9	9.1	9.7	9.2
الشرق الأوسط	2.1	5.4	3.3	3.9	6.9	5.9	5.7	5.8	5.8
نصف الكرة الغربي	0.4	3.9	0.5	0.4	2.1	6.2	4.6	5.5	5.6
البرازيل				2.7	1.1	5.7	3.2	3.8	5.4
المكسيك				0.8	1.4	4.2	2.8	4.8	3.3

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد – أبوظبي،

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، صندوق النقد العربي

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، إصدار أيلول/سبتمبر 2005، وإصدار أيلول/ سبتمبر 2008.

ويشير الرسم البياني الرقم 4 إلى بعض هذه التطورات.

وقد كان محرك هذا النمو اقتصادات الصين والهند ودول الإتحاد السوفياتي السابق وكذلك افريقيا والبرازيل بينما كان نمو الدول الصناعية التقليدية الولايات المتحدة وكندا اوروبا واليبان واستراليا ونيوزلندا بطيئاً

بالإجمال. اما الدول العربية المصدرة للنفط فقد عرفت نموا لناتجها ارتفع تدريجيا من 4 % الى 6 % مع ارتفاع اسعار النفط الخام[8].

في السنوات الأخيرة اي منذ اواخر 2007، انطلقت بوادر الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية من القطاعين المصرفي والعقاري الأميركي والأوروبي وانتشرت في قطاع تصنيع السيارات والسلع المديدة الإستهلاك في اميركا واوروبا واليابان وطالت الصين ايضاً ولو بشكل محدود. وسعت هذه الدول منذ اواخر 2007 وحتى اليوم لمجابهة هذه الأزمة من خلال سياسات نقدية ادت الى تدني نسب الفوائد وسياسات مالية مبنية على ضخ كميات ضخمة من الأموال العامة لتحريك الإقتصاد الوطني ومحاولات حمائية غير منسقة.

في هذه الفترة دفعت الظروف الإقتصادية القاسية هجرة اللبنانيين الى مستويات غير مسبوقة، كما يبرز في الجدول رقم 7 والرسم البياني رقم 5. وطغت تأثيرات الوضعين الإقتصادي والسياسي اللبنانيين على تأثيرات الأوضاع الإقتصادية الإقليمية والدولية.

الجدول الرقم 7: تطوُّر أعداد المهاجرين اللبنانيين منذ العام 1990

السنة	عدد المهاجرين
1990	71804
1991	50000
1992	38445
1993	48050
1994	56754
1995	106812

8- بطرس لبكي: «الأزمة الإقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الإنعكاسات»، في بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009، السنة السادسة عشرة، بيروت،» ص 134–135.

1996	186990
1997	152074
1998	173190
1999	276676
2000	191394
2001	259292
2002	144263
2003	221286
2004	147613
2005	28731
2006	47947
2007	-38330
2008	61535
2009	165610
المجموع	2390136

المصدر: ادارة الإحصاء المركزي، بيروت.

وسنعالج في القسم الآتي تفاعل الهجرة في المرحلة المعاصرة أي ما بعد العام 1990 وحتى الآن مع الأوضاع والتطورات الإقتصادية في لبنان.

القسم الثاني

الهجرة اللبنانية والوضع والتطور الإقتصاديين في لبنان (1990-2010)

تأثير الوضع الإقتصادي اللبناني على الهجرة

منذ العام 1990، وبخاصة منذ العام 1995، يفرغ لبنان من الكفاءات إلى المهاجر لقاء تحويلات ترسل إلى الوطن الأم. ويشكِّل عدد اللبنانيين

الذين غادروا لبنان خلال الحروب في الداخل بين العامين 1975 و1990 حوالى 900.000 شخص. أما بعد العام 1990 وحتى يومنا هذا فقد فاق عدد المهاجرين المليوني شخص كما يبدو في الجدول الرقم 7 والرسم البياني الرقم5.

ومن الواضح ترابط هذه الهجرة مع انهيار النمو الإقتصادي الذي ظهر في لبنان بعد العام 1994 بسبب السياسات المالية والنقدية والتجارية التي اعتمدتها الحكومات المتتالية منذ العام 1993. فعندما انهارت نسب النمو الإقتصادي من 8% العام 1994 حتى 0.0% العام 2000، ومع نمو سلبي بنسبة ناقص 0.5% العام 2001، ارتفع عدد المهاجرين من 56.754 العام 1994 إلى 276.676 العام 1999 و259.292 العام 2001 (الجدول الرقم 8 والرسم البياني الرقم 6).

الجدول الرقم 8: النمو الإقتصادي وعدد المهاجرين

السنة	نسبة النمو الناتج الوطني ٪	عدد المهاجرين
1991	2.5	50.000
1992	4.5	38.445
1993	7	48.050
1994	8	56.754
1995	6.5	106.812
1996	4	90.000
1997	4	152.704
1998	3	173.190
1999	1	276.676
2000	0	187.017
2001	-0.5	259.292

144.263	1.9	2002
221.286	3	2003
147.613	5	2004
28.731	1	2005
47.947	6	2006
-38.330	1.7	2007
61.535	8	2008

المصدر:

- وزارة المال – صندوق النقد الدولي – إصدارات متنوعة.
- رئاسة مجلس الوزراء – تقارير المحاسبة الوطنية السنوية.
- التقارير الشهرية لجمعية مصارف لبنان وبنك بيبلوس وبنك لبنان والمهجر.
- الجدول الرقم 7.

وأسباب هذا التباطؤ في النمو هي:

– السياستان النقدية والمالية: من تثبيت سعر صرف العملة اللبنانية بشكل اصطناعي نسبة إلى الدولار الأميركي من خلال إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية بفوائد عالية جدًا فاقت 45% في بعض الأحيان، ما رفع الفوائد على التسليف بشكل قوي وهمّش القطاع الخاص اللبناني في سوق التسليف بشكل واسع (crowding out). وتسبَّب ذلك أيضًا بارتفاع سريع في الدَيْن العام من ملياري دولار مطلع العام 1991 إلى ما فوق 60 مليار دولار حاليًا.

وقد أدَّى هذا الإرتفاع في سعر صرف الليرة إلى تسهيل الإستيراد ووضع أعباء ثقيلة على الصادرات.

– السياسة التجارية والسياسة الإنمائية: لقد خفضت الحكومة اللبنانية التعرفة الجمركية مع دول الإتحاد الأوروبي قبل الشروع بمفاوضات

الشراكة الأوروبية المتوسطية العام 1995 كمن يرمي سلاحه قبل ولوج ميدان المعركة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لم تقُم الحكومات اللبنانية المتتالية بأي جهد جدي منذ العام 1981، تاريخ التوقيع على «اتفاقية التيسير العربية» الهادفة إلى إنشاء «منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى» (GAFTA) لتحسين إنتاجية الصناعة والزراعة والخدمات اللبنانية لتتمكَّن من منافسة القطاعات العربية الموازية بعد فتح الأسواق العام 2005.

أضف إلى ذلك الإتفاقات التجارية الثنائية المجحفة في تطبيقها بحق لبنان بسبب تقديمه التسهيلات من دون المعاملة بالمثل، في عالم يمارس دعم قطاعات اقتصاده لبعض منتجاتها كسوريا، والسعودية، ومصر، والأردن، وأوروبا، وأميركا.

واخيراً لم تتخذ الحكومات اللبنانية المتتالية أي إجراءات لتطبيق أو تعديل قانون مكافحة الإغراق، وقانون مكافحة الإحتكار.

كما أن الأبواب فتحت أمام القوى العاملة غير اللبنانية التي نافست وتنافس نظيرتها اللبنانية.

كل ذلك أدى إلى تراجع القطاعات الإقتصادية اللبنانية ودفع القوى العاملة في القطاعات الآتية للهجرة:

- في الصناعة حيث أقفلت أعداد كبيرة من المؤسسات الخاصة في فروع النسيج والغزل والملابس خاصة، وغيرها من فروع الصناعة التحويلية.
- في الزراعة حيث أكثر من 40% من الأراضي الصالحة للزراعة تركت بورًا.
- في السياحة حيث تدنَّت نسبة تشغيل الفنادق عامة وأقفل بعضها.
- في تجارة التجزئة حيث نمت المراكز التجارية الكبرى، وجلها اجنبي (Malls)، على حساب المحلات التجارية الفردية اللبنانية.

لقد تضرَّرت هذه القطاعات من غلاء التسليف وأسعار الطاقة وأسعار التخابر الهاتفي وأسعار العقارات وغيرها من عناصر الكلفة. وكل ذلك تسبب بإقفال جزئي أو كلي للعديد من المؤسسات وتشريد أجرائها وأصحابها وهجرتهم.

هذه هي الأسباب الأساسية للهجرة اللبنانية الكثيفة التي واجهها لبنان بعد انتهاء الحروب في الداخل العام 1990. ويظهرالجدول الرقم 8 والرسم البياني الرقم 5 ترابط نمو الهجرة وتأثره بوتائر تراجع النمو الإقتصادي بين العامين 1994 و2004. أما بعد ذلك فقد كان للأحداث السياسية العام 2005 – مقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان – دور في لجم مستوى الهجرة على الرغم من التباطؤ الإقتصادي العام 2005. وعادت الهجرة فارتفعت وتائرها العام 2006 بسبب حرب تموز/يوليو 2006 ونشأت هجرة معاكسة العام 2007 بسبب عودة قسم من المهاجرين بسبب هذه الحرب. ثم تسارعت الهجرة إلى الخليج العام 2008 بسبب النمو المذهل لأسعار النفط الذي زاد من مداخيل دول النفط العربية. ونتيجة ذلك زاد الطلب على القوى العاملة اللبنانية برواتب مرتفعة. كما ارتفعت أيضًا نسبة النمو الإقتصادي للعام 2008 إلى 8% للسبب نفسه: إرتفاع أسعار النفط الذي تسبَّب في ازدياد الصادرات اللبنانية إلى دول الخليج وارتفاع إنفاق السيَّاح الخليجيين في لبنان وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخليج إلى لبنان. فالعام 2008 تزامن ازدياد الهجرة مع نمو الناتج الوطني.

وبعد هذا العرض السريع لتأثير الوضع الإقتصادي العالمي والإقليمي على الهجرة من لبنان ننتقل الى الجانب الآخر من الموضوع.

تأثير الهجرة على الوضع الإقتصادي اللبناني

الجوانب السلبية لهذا التأثير يمكن حصرها بأربعة جوانب:

أ- تدني القوى المنتجة في المجتمع والناتج المحلي القائم

ذكرنا في مقدمة هذا البحث حرمان لبنان الطاقات الإنتاجية لمهاجريه، وعلينا أن نذكر أن إرسالهم تحويلات إلى ذويهم لا يوازي بأي شكل من الأشكال عشر الخسارة من القيمة المضافة التي كان من الممكن أن ينتجوها في لبنان ويزيدوا من دخله أضعاف أضعاف التحويلات التي يرسلونها. وللتدليل ببساطة على ما نقوله يكفي أن نذكر أن مجموع المهاجرين من لبنان منذ العام 1975 فاق 3.2 ملايين شخص، وهم يفوقون مع تناميهم الديموغرافي (المفترض أن لا يقل عن 1.5% سنويًا) 4 ملايين شخص، أي أن عدد المهاجرين اللبنانيين منذ العام 1975 يفوق عدد المقيمين فيه اليوم. فمن المفروض أن يكون ناتجهم القائم على الأقل موازيًا لناتج المقيمين أي ما يفوق 24 مليار دولار سنويًا، (أرقام العام 2009)، بينما تحويلاتهم لم تتجاوز ال 5 مليارات إلا بشكل استثنائي العام 2008 حين بلغت 5.774 مليار دولار. (أنظر الجدول الرقم 16). وهذا برهان واضح، ولو مبسَّطاً، على ما تشكِّله الهجرة من خسارة للإقتصاد اللبناني.

يستخدَمُ قسم كبير من التحويلات في شراء العقارات. ويُشكِّل هذا النوع من الإستخدام واحدًا من أهم عناصر الطلب في سوق العقارات، وله دور واضح جدًا عن طريق زيادة العمليات في سوق العقارات خلال فصل الصيف الذي هو الفترة التقليدية لعودة المغتربين لقضاء العطلة في لبنان. وقد لوحظت موجة امتلاك العقارات من أراضٍ ومبانٍ خصوصًا في منطقة بيروت الكبرى، الأمر الذي ساهم في رفع أسعار الأراضي والمساكن وحرمان شرائح كبيرة من المقيمين إمكان شرائها.

إنّ العديد من الشركات اللبنانية في البلدان العربية المنتجة للنفط، وشرق افريقيا وغربها، العاملة في مجالات التجارة والمقاولات قامت باستثمارات كبرى في العقارات في لبنان منذ عقود.

يلاحظ أيضًا أن الهجرة تُحدث تغييرًا في البنى الاجتماعية اللبنانية. فهي تستتبع في الواقع تحولات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية كبيرة يصعب تقديرها كميًا. وسوف نحاول في هذا القسم وضع جردة بها – والمقصود هو فرضيات عمل ومعالم برسم الاقتفاء أكثر مما هي نتائج نهائية.

ب- تأنيث المجتمع اللبناني

يدلُّ الجدول الرقم 9 على الثقل النسبي لكل جنس بين اللبنانيين المهاجرين واللبنانيين المقيمين، حسب الدراسة التي أجراها أنيس أبي فرح (أنظر مصدر الجدول الرقم 9)، إضافة إلى نسبة الذكورة في كلتا الحالتين:

الجدول الرقم 9: توزع اللبنانيين (المقيمين والمغتربين) حسب الجنس العام 1996

الجنس/الفئة	المهاجرون	٪	المقيمون	٪	المجموع	٪
ذكور	517927	54.5	1512586	48.2	2030513	49.6
إناث	432094	45.5	1627334	51.8	2059428	50.4
المجموع	950021	100	3139920	100	4089941	100

المصدر:
Anis Abi Farah, «Les émigrés libanais 1975-1996», in Al-Shou'oun Al-Iktisadiya, Novembre 1997, no. 34, p. 33.

هناك 83 أنثى مقابل 100 ذكر بين اللبنانيين المغتربين، فيما ينعكس الوضع بين اللبنانيين المقيمين حيث عدد الإناث فائض (هناك حوالى 108 إناث مقابل 100 ذكر). وتظهر هذه النتائج المتوقعة أصلاً أن نسبة المهاجرين الرجال هي أكثر من نسبة المهاجرين النساء ما يسبِّب اختلالاً في المجتمع المصدِّر الذي «يتأنّث».

ج- التراجع الديموغرافي

لا شك في أن لتأنيث المجتمع اللبناني تأثيرًا لا يستهان به على الديموغرافيا، في إمكاننا أن نرسم خطوطه العريضة.

فالمقارنة بين هرم أعمار المقيمين وهرم أعمار المهاجرين تتيح لنا بلورة النتائج التي حصلنا عليها، والتحقق مما إذا كانت جميع فئات الأعمار معنية بهذا التفاوت. سوف ننقل المعطيات التي توصَّل إليها الدكتور أنيس أبي فرح في الجداول الآتية:

الجدول الرقم 10: هرم أعمار اللبنانيين المغتربين بين العامين 1975 و1996

العمر(سنوات)	ذكور	٪	إناث	٪	المجموع	٪
1-10	85806	6,16	90403	9,20	176209	5,18
10-20	73548	2,14	76612	7,17	150160	8,15
20-30	122580	7,23	107258	8,24	229838	2,24
30-40	105725	4,20	79677	4,18	185402	5,19
40-50	85806	6,16	50564	7,11	136370	4,14
50-60	26048	03,5	15322	54,3	41370	35,4
60-70	15285	95,2	9249	14,2	24534	85,2
70-...	3129	6,0	3009	7,0	6138	65,0
المجموع	517927	100	432094	100	950021	100

المصدر: أنيس أبي فرح، المرجع المذكور آنفًا، ص 34.

الجدول الرقم 11: هرم أعمار اللبنانيين المقيمين العام 1996.

العمر (سنوات)	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
1-10	280165	5,18	278622	1,17	558787	8,17
10-20	298537	7,19	301585	5,18	600122	1,19

20-30	251077	6,16	318425	6,19	569502	1,18
30-40	220458	6,14	267905	5,16	488363	6,15
40-50	189839	6,12	220448	5,13	410287	1,13
50-60	140848	3,9	111755	87,6	252603	04,8
60-70	100424	6,6	91112	6,5	191536	1,6
70-...	31238	07,2	37482	3,2	68720	19,2
المجموع	1512586	100	1627334	100	3139720	100

المصدر: أنيس أبي فرح، المرجع المذكور آنفًا، ص 33.

إن عدد المغتربين يفوق عدد المغتربات، خصوصًا بالنسبة إلى الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 20 و60 سنة.

في المقابل يظهر أن التفاوت بين المقيمين هو لمصلحة الإناث اللواتي تراوح أعمارهنَّ بين 20 و50 سنة.

إن الأثر الديموغرافي لمثل هذا التوزُّع واضح: فائض الإناث اللواتي هنّ في سنِّ الزواج والإنجاب يؤدي إلى ارتفاع نسبة العزوبة بين الإناث وارتفاع سنّ الزواج، وتاليًا إلى انخفاض معدَّل الخصوبة الشرعية، وانخفاض معدَّل الولادات. في حين أن معدل الوفيات، لدى الذكور خصوصًا، كان مرتفعًا في أبان سنوات الحرب. ومع الوقت، يفضي هذا الوضع إلى تراجع أو تقهقر ديموغرافي خصوصًا وأن الأزواج باتوا يتخذون بشكل متزايد، وبسبب الظروف، مواقف مالتوسية ويمارسون الحدّ من النسل.

د- الخسائر بالرأسمال البشري

ثمة ظاهرة أخرى مميِّزة للهجرة الحديثة تتعلق بالتركيب المهني – الاجتماعي للبنانيين المغتربين، وتتمخَّض عن خسائر بالرأسمال البشري وعن هبوط نسبة الكفايات بين المقيمين.

في الواقع، يقارن أنيس أبي فرح بين المستوى التعليمي لدى كل من اللبنانيين المقيمين واللبنانيين المغتربين بين العامين 1975 و1990:

الجدول الرقم 12: توزُّع اللبنانيين والمهاجرين حسب المستوى التعليمي العام 1996

المستوى	المقيمون	%	المهاجرون	%	المجموع	%
أمي	102	6	21	5	123	8.5
ابتدائي	480	3,28	76	1,18	556	26
متوسط	302	8,17	43	2,10	345	16
ثانوي	256	1,15	59	1,14	315	15
جامعي	279	5,16	134	32	413	20
تقني	44	6,2	21	5	65	1,3
غير محدد	130	7,7	65	5,15	195	2,9
غيره	101	6	صفر	صفر	101	8,4
المجموع	1694	100	419	100	2113	100

المصدر: أنيس أبي فرح، المرجع المذكور آنفًا، ص 31.

ملاحظة: تمت مراجعة الحسابات وتصحيحها عندما بدا ذلك ضروريًا.

هذه المعطيات تظهر لنا توزُّع كل من المغتربين والمقيمين حسب مستوى التحصيل العلمي. ومن أجل قراءة أفضل للمعطيات، اعتمدنا أيضًا مقارنة توزيع المغتربين والمقيمين ومجموع السكان حسب المستوى التعليمي.

يلاحظ أن نسبة الجامعيين بين المهاجرين أعلى من المعدّل الوطني لدى المقيمين؛ كذلك هي الحال في ما يخص التقنيين. فالواقع أن مجموع الجامعيين الذين هاجروا بين العامين 1975 و1996 يقدر بـ 233256 شخصًا. وقد توزَّعوا على البلدان المضيفة الآتية:

الجدول الرقم 13: الجامعيّون اللبنانيون الذين هاجروا بين العامين 1975 و1996

البلد المضيف	العدد	%	الهجرة الإجمالية %
الولايات المتحدة	55745	9,23	8,19
فرنسا	46881	1,20	6,12
كندا	31251	4,13	8,14
أوستراليا	19121	2,8	15
إيطاليا	12131	2,5	6,3
غيره	68118	2,29	2,34
المجموع	233256	100	100

المصدر: دراسة أنيس أبي فرح، مصدر سابق.

يلاحظ أن نسبة الجامعيين الذين اختاروا بوجه خاص فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا هي أكبر من نسبة المهاجرين إلى هذه البلدان.

إن النتائج التي حصل عليها أنيس أبي فرح أكَّدتها الدراسة التي أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية ما بين 1994 و1996، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

فهجرة الأدمغة امتدت منذ العام 1990 وحتى يومنا هذا. فمن أصل الـ23501 مهاجر الذين تناولهم التحقيق، هناك 8688 شخصًا مؤهلاً، أي 37% من مجموع المهاجرين. ونعرض في الجدول اللاحق تفاصيل النتائج حسب الجنس والمهنة:

الجدول الرقم 14: توزُّع المهاجرين اللبنانيين حسب الجنس والمهنة

المهنة	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع	%
تقني ومهندس	2996	15	126	6,3	3122	13
علوم	290	5,1	62	8,1	352	5,1
طب وخدمات طبية	1758	8,8	292	3,8	2005	7,8
أدب وعلوم إنسانية	201	1	177	5	378	6,1
إدارة وخدمات	1674	4,8	295	4,8	1979	4,8
اختصاصات أخرى	607	3	209	9,5	818	5,3
تعليم عام	7050	35	1308	37	8358	36
غير محدد	235	2,1	41	2,1	276	2,1
لا جواب (للمراجعة)	5161	26	1019	29	6180	26
المجموع	19973	100	2528	100	23501	100

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمسكان 1994–1996، بيروت.

الجدول الرقم 15: توزُّع المهاجرين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع	%
أمي	3597	01,18	486	77,13	4083	37,17
يقرأ ويكتب	4054	30,20	683	35,19	4737	16,20
ابتدائي	4051	28,20	782	15,22	4833	57,20
متوسط	5533	70,27	755	39,21	6288	76,26
ثانوي	1175	88,5	290	21,8	1465	23,6
جامعي	417	09,2	257	28,7	674	87,2
دراسات عليا	1032	17,5	205	81,5	1235	25,5
غيره	113	57,0	72	04,2	185	79,0
المجموع	19972	100	3530	100	23500	100

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمسكان 1994–1996، بيروت.

لكن لهذه الهجرة بعض الجوانب الإيجابية على الصعيد الفردي أبرزها:

الجوانب الإيجابية لتأثير الهجرة على الإقتصاد اللبناني[9]

تظهر المساهمة الأساسيّة للمغتربين بالتنمية الاقتصادية من خلال إرسال الأموال لاستخدامها في لبنان في التثمير والإستهلاك ومؤخرًا في الترويج للمنتجات اللبنانية في بلدان المهجر ونقل المعارف الى لبنان.

أ – الأموال التي يحوّلها المنتشرون اللبنانيون الى ذويهم

عمومًا، يقوم المهاجرون اللبنانيون، وخصوصًا أولئك الذين يعملون في الدول العربية المصدِّرة للنفط وإفريقيا جنوبي الصحراء، بإرسال جزء من مداخيلهم إلى لبنان.

تأخذ التحويلات أهمية كبرى في بعض الفترات، مثلما حدث خلال السنوات الخمسين الماضية، وخصوصًا في الفترة الواقعة بين العامين 1973 و1990، بسبب «الأزمة النفطية»، و«الحروب على أرض لبنان» (1975–1990). وبعد العام 1995، بسبب السياسات الإقتصادية للحكومات المتتالية.

في خمسينيات القرن العشرين، كان لهذه التحويلات دور محدود (5% إلى 7% من الدخل القومي)، ولكنه انخفض خلال الستينيات (3.5% إلى 4.5% من الدخل القومي). والسبب يعود إلى كون لبنان قد عرف فترة من الإزدهار في هذين العقدين، وكان يستقبل مهاجرين معظمهم لبنانيون عائدون، أو من أصل عربي (فلسطين، مصر، سوريا،...). ومن ناحية أخرى، خلال الخمسينيات والستينيات، كان لدى البلدان العربية المصدِّرة للنفط دخل لا يستهان به من النفط، ولكنه ليس بمستوى مداخيلها من النفط في السبعينيات والثمانينيات والعقود اللاحقة (1990–2010). فلذلك كانت

9– بطرس لبكي: «قضايا أساسية حول الهجرة الدولية والتنمية: الجماعات العابرة للدول والتنمية، مع التركيز على الحالة اللبنانية»، دراسة أجريت للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، بيروت، 2010 ، ص 31.

التحويلات محدودة آنذاك.

وخلال الفترة بين العامين 1974 و2010، إرتفع الدخل في البلدان العربية المنتجة للنفط بشكل حاد، وتراجع اقتصاد لبنان الداخلي بشكل ملحوظ بسبب الحروب على أرضه. فهاجر اللبنانيون بشكل كثيف وبصورة ملحوظة إلى الدول المصدِّرة للنفط، وكان للتحويلات التي أرسلوها إلى بلدهم دور بالغ الأهمية في الاقتصاد اللبناني والمجتمع، إذ وصلت إلى 40% من الدخل القومي في بداية الثمانينيات. وقد تراجع هذا الدور في وقت لاحق مع تراجع اقتصاد البلدان المستقبلة، ولكن التحويلات كانت ما تزال تعادل ما بين 10 و 25% من الناتج المحلي الإجمالي، بين العامين 1990 و2008. وتراجع دورها إلى 13% العام 2009 مع بدايات الأزمة الإقتصادية العالمية.

الجدول الرقم 16: تحويلات المغتربين اللبنانيين ونسبة مساهمتهم في الدخل القومي

السنة	التحويلات(مليون ل.ل)	الدخل القومي (مليون ل.ل)	التحويلات كنسبة مئوية من الدخل القومي
1951	58	1086	5,38%
1952	72	1115	6,46%
1953	79	1168	6,76%
1954	-	1356	-
1955	88	1374	6,4%
1956	-	1417	-
1957	95	1303	6,32%
1958	74	1325	5,58%
1959	75		
1960	90		
1961	92		
1962	88		
1963	93		
1964	99	2861	3,48%
1965	112	3154	3,57%
1966	122	3460	3,52%

1967	131	3442	3,80%
1968	141	3861	3,66%
1969	148	4112	3,60%
1970	149	4411	4,50%
1971	197		
1972	215		
1973	342	7901	11,92%
1974	2125	10880	19,53%
1975	1178	9506	12,39%
1976	78	5490	1,42%
1977	3420	13170	26,16%
1978	2027	11653	17,39%
1979	5742	16123	35,61%
1980	7664	18979	40,38%
1981	8640	22578	38,26%
1982	8514	24267	35,08%
1983	3948	25437	15,52%
1984	8000★	27810	28,76%
1985	-	42585	-
1986	-	52500	-
ملايين الدولارات الأميركية			
1987	500	2559	19.5%
1988	600	3154	19%
1989	400	2465	16.2%
1990	300	2203	13.6%
1991	غ م	غ م	غ م
1992	غ م	غ م	غ م
1993	غ م	غ م	غ م
1994	غ م	غ م	غ م
1995	1172	11122	10.53%
1996	1323	12997	10.18%
1997	1473	14865	9.91%
1998	1634	16168	10.10%
1999	1870	16491	11.34%

2000	2110	16491	12.79%
2001	23.80	17100	13.50%
2002	2544	18500	13.75%
2003	2728	19700	13.85%
2004	2916	20400	14.29%
2005	3048	20900	16.65%
2006	4633	20900	22%
2007	5022	21255	25%
2008	5774	22743	25%
2009	3192	24722	13%

المصدر:

– للسنوات 1987–1990 غرفة التجارة والصناعة في بيروت ومصرف لبنان.

– للسنوات 1995–2009 – مصرف لبنان– التقرير السنوي للقطاع الخارجي.

التقرير الإقتصادي العربي2005–.

للسنوات 1951–1987 – بطرس لبكي «الاغتراب اللبناني وأثره المحلي» في «مرحلة الحرب والإعمار: الشروط الحاضرة والآفاق المستقبلية» – مؤتمر نظّمه المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين – أوتاوا – في 14 و15 كانون الأول/ديسمبر 1990.

كما أجرينا إضافة إلى عرض التدفقات المالية الآتية من الإغتراب، أي التحويلات، مقارنة مع دور التدفقات المالية الآتية من الصادرات في الدخل القومي (أنظر الجدول الرقم 17)، فوجدنا أن الصادرات في الفترة الممتدة بين العامين 1997 و2009 كانت توازي ما بين 22 و52 % من الدخل القومي في لبنان بينما كانت تحويلات المغتربين تشكِّل ما بين 10 و25 % من الدخل القومي، ما يعني أن الصادرات كانت تؤمن ضعف ما تؤمنه تحويلات المغتربين كمساهمة في الدخل القومي.

الجدول الرقم 17: الصادرات ونسبة مساهمتها في الدخل القومي

السنة	الصادرات	الدخل القومي (مليون ل.ل)	الصادرات كنسبة مئوية من الدخل القومي
1997	3524	14865	% 23.7
1998	3599	16168	% 22.6
1999	3688	16491	% 22.3
2000	3689	16491	% 22.3
2001	4152	17100	% 24.2
2002	4648	18500	% 25.1
2003	5067	19700	% 25.7
2004	6589	20400	% 32.2
2005	7047	20900	% 33.7
2006	7189	20900	% 34.3
2007	8507	21255	% 40.0
2008	11961	22743	% 52.5
2009	11568	24722	% 46.7

المصدر: بالنسبة إلى الدخل القومي:

- صادرات: «الحسابات الإقتصادية للبنان إعادة الحسابات 1997–2007». الجمهورية اللبنانية – رئاسة مجلس الوزراء – لجنة الحسابات الوطنية.
- الموقع الإلكتروني للجمارك اللبنانية: www.customs.gov.lb

ب – الاستثمار في شركات من مختلف الأحجام في عدة قطاعات اقتصادية

في لبنان، نجد غالبية هذا النوع من الاستثمارات في شركات صغيرة ما يجعل المغترب ينتقل من مركز الأجير إلى مركز أعلى كعامل مستقل أو مقاول صغير. وتكثر هذه الحالة في مجال البناء، والنقل، والبيع بالمفرّق، والخدمات على أنواعها.

أنشأ المغتربون الموظفون شركات متوسطة الحجم، وكذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادمون من البلدان العربية المنتجة للنفط وغرب إفريقيا.

كما تمّ إنشاء شركات كبرى في مختلف القطاعات، وهي إجمالاً معروفة. ففي الزراعة مثلاً تكثر الاستثمارات على الساحل الجنوبي، وفي وسط البقاع ومناطق عكار حيث تمارس الزراعة المرويَّة. وتصل هذه الاستثمارات تدريجًا إلى أجزاء داخليّة من جنوب لبنان حيث تقوم تدريجًا بتغيير البيئة التي تتميّز بالزراعة التقليدية البعلية. قام المهاجرون من غرب افريقيا، وهناك قسم كبير منهم من جنوب لبنان، بتنفيذ هذه المشاريع الزراعية. كذلك يعمل مغتربون عبر مؤسسات المجتمع المدني على تحديث زراعة الفاكهة وإنتاج النحل وتسهيل تصدير المنتوجات الزراعية.

أما في مجال البناء والأشغال العامة والهندسة، فقامت عدة مجموعات من المقاولين المغتربين اللبنانيين باستثمار رؤوس أموالهم، الآتية خصوصًا من البلدان العربية النفطيّة وإفريقيا، في أنشطة مماثلة في لبنان.

يعمل 80% من هؤلاء المقاولين في البلدان العربية المصدرة للنفط. وقد استثمر معظمهم في البناء والأشغال العامة في لبنان، وذلك في إطار عملية إعادة الإعمار التي بدأت بعد العام 1990 وتستمر حتى الآن لكن مع التركيز على عمليات البناء في القطاع الخاص في أواخر التسعينيات والعقد المنصرم. وقد تسارع ذلك العام 2005 مع ارتفاع مداخيل الدول العربية النفطية وبخاصة منذ العام 2008 مع الأزمة الإقتصادية العالمية التي دفعت بالعديد من اللبنانيين المغتربين أصحاب الرساميل المودعة في الغرب إلى توجيهها نحو لبنان للتوظيف في القطاع العقاري.

أما في القطاع المصرفي والمالي، فإنّ الاستثمارات من رؤوس أموال

المغتربين هي أيضًا ذات شأن، فهي مستثمرة في اثنين وأربعين مصرفًا من أصل 86 مصرفًا يعمل في لبنان. وتأتي مساهمات اللبنانيين المغتربين بشكل أساسي من الخليج العربي ومن افريقيا جنوبي الصحراء، تليها مساهمات من أميركا اللاتينية، وعدد قليل جدًا من آسيا، ومن كندا. يبيّن لنا هذا الانخفاض التدريجي هنا أيضًا أن المهاجرين إلى البلدان العربية المصدرة للنفط وإلى إفريقيا جنوبي الصحراء، هم الأكثر نشاطًا بين اللبنانيين العائدين في القطاع المصرفي اللبناني.

اخيرًا، لطالما شكلت الصناعة أيضًا مجالاً مهمًّا لاستثمار رؤوس أموال المغتربين. قد أجري بحث أكاديمي عن 35 شركة صناعية أنشأها مغتربون لبنانيون في وطنهم، وتبيَّن إن المساهمين الـ 37 الذين تمّ تحديدهم في مجال الصناعة مقسمون على الشكل الآتي: 50% يأتون من أميركا اللاتينية، أكثر من 20% من مصر، والنسبة المئويّة نفسها من إفريقيا جنوبي الصحراء، نسبة قليلة من الولايات المتحدة ومن أوروبا.

هذه هي أهم القطاعات التي استثمر فيها المغتربون اللبنانيون في بلدهم الأم، بالإضافة إلى قطاعات أخرى مثل السياحة، والتأمين، والنقل، والتجارة الداخلية والخارجية، والكهرباء وأعمال المياه، إلخ... وتحتاج هذه الاستثمارات إلى أن تكون معروفة على نحو أفضل، ويجب أن يشكّل المسح الشامل لاستثمار المغتربين في لبنان مجالاً مثمرًا للمزيد من الأبحاث.

ج – مساهمه المغتربين في فتح أسواق جديدة للمنتجات المحليَّة في الخارج

إن هذا الدور الاقتصادي للمغتربين في لبنان القائم منذ عقود، قد تقدّم بشكل سريع خلال العقدين الأخيرين، وذلك بسبب القدرة التنافسية الجديدة التي حصل عليها بعض السلع اللبنانية المصنَّعة نتيجة رخص اليد العاملة النسبي، وارتفاع أسعار اليورو بالنسبة إلى الدولار الذي هو العملة الأكثر

رواجًا في لبنان منذ ربع قرن. فالكثير من المغتربين، وبخاصة في أوروبا وأميركا الشمالية، هم ناشطون في هذا المجال ويساهمون في تنويع الصادرات اللبنانية. فانتقلت أسواق هذه الصادرات من نسبة 95% منها كان يتوجَّه نحو الأسواق العربية في مطلع الثمانينيات، إلى وجهات متنوعة نسبيًّا، فأصبحت الأسواق العربية تجذب 60% من الصادرات اللبنانية العام 2001 لتصل إلى 52% العام 2004 فقط «والحبل على الجرار». وقد أسهم نشاط المهاجرين في مجال الصناعات الغذائية والمطاعم في دول الإنتشار في ترويج المنتجات الغذائية اللبنانية في هذه الدول.

كما يسهم مغتربون في إنشاء أو دعم التعليم والصحة العامة، والبنية التحتية والخدمات الإجتماعية، وإبراز المعالم الأثرية والتراثية، كل ذلك له تأثير ايجابي على النشاط الإقتصادي، لكن الحدود الكمية لحجم البحث تمنعنا من الدخول في التفاصيل في هذا المجال.

د- نقل المعرفة الى الوطن الأم عبر المهاجرين

ينبغي علينا أن نشدد على هذا الجانب من الاستفادة الكبرى من اللبنانيين المغتربين في تنمية بلد المنشأ من الناحية الاقتصادية. ونعني بذلك الخبرات المتعلِّقة بنقل المعارف عن طريق المغتربين اللبنانيين العائدين، والتي تميل إلى تحويل بعض جوانب العولمة من كونها فرصًا سلبيّة إلى فرص إيجابية.

خلال العقدين الماضيين، حاولت الدولة اللبنانية اجتذاب بعض «الادمغة المغتربة»، وحاولت مؤسسات القطاع الخاص اللبناني جذبهم أيضًا. في هذا الصدد، سنقوم بوضع قائمة ببعض التدابير التي سبق أن نفّذ جزء منها من أجل اجتذاب «الأدمغة اللبنانية المغتربة»، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

- دعوة كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت الأطباء من أصل لبناني للتعليم والعمل في مستشفاها، ومحاولة توسيع التعاون معهم.
- نظمت نقابة المهندسين اللبنانيين في آب/أغسطس 2001 مؤتمرًا للمهندسين اللبنانيين في العالم من أجل جذبهم لإقامة نشاطات هندسية في لبنان والعالم العربي.

ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مثل هذه المساعي من خلال برنامج يعرف باسم «نقل المعارف عن طريق المغتربين». (TOKTEN (transfer of knowledge through expatriate nationals

في لبنان، نفِّذ هذا البرنامج منذ التسعينيات وأدّى إلى عودة عدد من المغتربين للعمل بنجاح في لبنان.

- في مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، بعد انتهاء الحروب العام 1991، وعندما بدأ التحضير للقيام بأنشطة تخطيط وتمويل وتنفيذ هادفة إلى إعادة إعمار لبنان، كان هذا المجلس بحاجة إلى زيادة عدد موظَّفيه التقنيين. ومن أجل الحصول على مزيد من الموظفين ذوي المهارات العالية والخبرة الدولية، تمّ الإعلان عن الحاجة إلى هذه المهارات المحدَّدة في صحف ذات انتشار عالمي، فوردت المئات من الطلبات من قبل اللبنانيين في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. وتمّ توظيف عشرات الأشخاص ذوي الكفاءات المناسبة بشروط جيدة. وكانت النتيجة مرضية على مستويي الكفاءة والإنتاجية.
- تقوم الجامعة اللبنانية – الأميركية بالشيء نفسه من خلال مكتبها في نيويورك، عندما تحتاج إلى أساتذة في بعض الميادين.

ويقوم هذا المكتب بالاتّصال بالأساتذة اللبنانيين والباحثين العاملين في الجامعات الأميركية ومراكز البحوث لحثّهم على ذلك.

إتخذت عدّة هيئات عامة لبنانية ومصارف وشركات خطوات مماثلة في التسعينيات لتوظيف لبنانيين يعملون في الخارج في مناصب أساسيّة.

- جرى إنشاء و/أو تطوير شركات في مجال الاستشارات، والصناعة والخدمات التقنيّة العالية، بالتعاون مع المهنيين والعلماء من المغتربين اللبنانيين. في مجال التكنولوجيا يمكننا أن نذكر شركة البرمجة الإلكترونيّة التي أنشأها في بيروت نعمه طوق، وهو أختصاصي كمبيوتر عائد من فرنسا، وذلك لتصدير البرامج إلى فرنسا، وكذلك بول حسين طوق «وشركة المشاريع الإنمائية العربية» (APD) وغيرها.

بدأ هذا النوع من التحرُّك في الستينيات وأواخر السبعينيات، في بيروت، وفي عدة مجالات كالهندسة والكمبيوتر وغيرها. وقام بها مغتربون لبنانيون.

يحتاج هذا النموذج إلى دراسة معمّقة للتمكن من تعميمه.

- جرى ويجري إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية، من خلال جذب أطباء مغتربين إختصاصيين في مجالات طبية مختلفة.

وقد نفذت هذه التجربة مثلاً، من خلال إنشاء «مستشفى العين والاذن» اللبناني عن طريق أطباء عاملين في الولايات المتحدة وكندا، وأوروبا. وهذه المستشفيات اللبنانية دور كبير محليًّا وإقليميًّا، وهي تجذب المرضى من العديد من البلدان العربية.

- أمكن أيضا إنشاء شركات بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص لتطوير المشاريع العلمية والتكنولوجية تستقطب الكفاءات المغتربة وبخاصة مع الأزمة الإقتصادية العالمية كما حصل أيضًا في فترة أزمة المعلوماتية في مطلع هذا العقد.

وننتقل الآن إلى الجانب المستقبلي لبحثنا.

القسم الثالث

الآفاق المستقبلية لتحد الهجرة للإقتصاد اللبناني

المستقبل هو إلى حد بعيد نتيجة ما نصنعه اليوم وفي الغد القريب في لبنان. كما هو أيضًا متأثر بالظروف الخارجية العربية والإقليمية من جهة والدولية من جهة أخرى. لذلك سنعتمد في استشراف تحدي الهجرة للإقتصاد اللبناني، سيناريوين معتمدين أساسًا على العناصر الداخلية.

السيناريو الأول: إستمرار التوجهات الحالية

هذا السيناريو ينطلق من استمرار السياسات المعتدة منذ نهاية الحروب في لبنان العام 1990، وهو يتمركز حول المحاور الآتية:

- سياسة «الباب المفتوح» أمام البضائع والخدمات والرساميل الخارجية.
- سياسة نقدية تتميَّز بفرض فوائد مرتفعة على الإقتراض بالليرة اللبنانية، حفاظًا على مستوى مرتفع اصطناعيًا لسعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية ما يعيق الصادرات اللبنانية ويسهل دخول المستوردات من الخارج إلى لبنان.
- سياسة مالية تغذِّي استمرار المديونية العالية للدولة وتوجه حوالى نصف الإنفاق الحكومي لخدمة الدين العام مع الإعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة وإبقاء الضرائب المباشرة خصوصًا الضرائب على الدخل بمستوى منخفض.
- سياسة اقتصادية داعمة للنشاطات الريعية كالدين العام والقطاع العقاري وقطاع البناء الفخم وهي في الوقت نفسه مهملة بل أحيانًا مضرَّة للقطاعات الصناعية والحرفية والزراعية والمعلوماتية والسياحية، إن من خلال انعدام الحماية والتمويل المناسب وعدم

مكافحة الإغراق والإبقاء على كلفة عالية جدًا لأكثرية عناصر الإنتاج كالتمويل والطاقة والإتصالات والأرض (المرتفع سعرها اصطناعيًا بسبب كونها مرتعًا للمضاربة العقارية وإحدى المنافع القليلة لتوظيف الرساميل الوافدة إلى لبنان).

عدم استثمار إيجابيات الهجرة التي بيَّناها سابقًا بشكل منهجي وعقلاني كالتثمير العقلاني لتحويلات المغتربين والإستفادة من طاقاتهم لفتح أسواق جديدة للمنتجات اللبنانية في الخارج. وأخيرًا تنظيم منهجي وديناميكي لنقل المعرفة إلى الوطن الأم عبر المغتربين العائدين.

في حال استمرار التوجهات الحالية للسياسات العامة التي ذكرنا أعلاه من المتوقع أن تبقى الهجرة اللبنانية وبخاصة هجرة الكفاءات متفاقمة كما هي الآن وحارمة الإقتصاد والمجتمع والدولة اللبنانة طاقات شابة ديناميكية ومبدعة.

السيناريو الثاني: اعتماد سياسات عامة

هذه السياسات التي تعيد إطلاق نمو القطاعات المنتجة للسلع والخدمات وتوجِد فرص عمل أمام اللبنانيين، وبخاصة الشابات والشباب وأصحاب الكفاءات المهنية والعلمية، والتي سأقترحها هنا ليست من نسج الخيال بل إن القسم الأكبر منها كامن في مقدمة الدستور وقوانين ومراسيم غير مطبَّقة أو في مشاريع قوانين ومراسيم تنام في أدراج الوزارات ومجلس الوزراء ولجان نيابية والهيئة العامة لمجلس النواب. كما أن البعض منها مقترح في البيانات الوزارية وفي برامج بعض الوزارات وهيئات رجال الأعمال والجمعيات والنقابات المهنية، ولكنه لم يجد طريقه إلى التطبيق. [وقد عرضنا هذه التدابير تفصيليًا في العدد 47 من مجلة جمعيتنا: «بحوث اقتصادية عربية» في صيف 2009، العدد 47، صفحة 154، وسألخصها هنا بسبب ضيق المجال].

ترتكز هذه المجموعة من السياسات العامة حول ثلاثة محاور:

المحور الأول: إتخاذ رزمة من التدابير الشاملة والمتنوعة والمتكاملة لإعادة إطلاق الإقتصاد الوطني في لبنان ونموه وأهمها: تسهيل التسليف المصرفي لقطاعات السياحة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا إن من حيث الحجم أو من حيث الفوائد. توسيع السوق اللبنانية أمام الإنتاج اللبناني من خلال حمايته عبر التطبيق الفعلي للإتفاقات التجارية الخارجية إن مع دول أو مجموعة دول، واعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، ومكافحة الإغراق والتهريب وتطبيق قانون تفضيل الإنتاج اللبناني في مشتريات الدولة. توسيع الأسواق الخارجية للإنتاج اللبناني من خلال خفض كلفة النقل أمام الصادرات وتفعيل الأسطول التجاري اللبناني وكذلك الملحقين التجاريين اللبنانيين والبعثات التجارية في الخارج، وحث الجاليات اللبنانية وتجارها على تسويق البضاعة اللبنانية. العمل على خفض كلفة الإنتاج اللبناني من خلال خفض كلفة التمويل والإتصالات والطاقة والأرض وذلك عبر إعادة انتشارالنشاط الإقتصادي في الأرياف والمدن والبلدات في أطراف لبنان. تحسين إنتاجية الإقتصاد اللبناني من خلال تحديث التعليم والتدريب المهني واستخدام مهارات المهاجرين العائدين والحث على استعمال أساليب إنتاج أكثر فعالية وحداثة من خلال حوافز ضريبية وتمويل مناسب. العمل على تحسين نوعية المنتجات اللبنانية من سلع وخدمات من خلال تفعيل المؤسسات المولجة بذلك في مختلف القطاعات وإعطائها الإمكانات المناسبة لذلك، وكذلك إشراك الجامعات في لبنان في هذا الجهد. تحسين شروط عمل القوى العاملة اللبنانية ومداخيلها في مختلف القطاعات وتطبيق شمولية تقديمات صندوق الضمان الإجتماعي وكذلك حمايتها من منافسة القوى العاملة الوافدة من خلال منح هذه الأخيرة الضمانات والحقوق الإجتماعية المعطاة للقوى العاملة اللبنانية. وأخيرًا، التركيز على تطوير فروع الإنتاج

في كل القطاعات التي للبنان فيها ميزات تنافسية وتفاضلية بخاصة بسبب مستوى التعليم والخبرة والتنوع المناخي والبيئي.

المحور الثاني: إتخاذ رزمة من التدابير الآيلة إلى تنمية إقليمية متوازنة تصحِّح إختلال النمو الإقتصادي لمصلحة بيروت ومحيطها حيث أصبحت كلفة المعيشة بالغة الإرتفاع وذلك على الصعيد المؤسسي من خلال: إنشاء مجالس الأقضية المنتخبة للمساهمة في اللامركزية الإدارية والإنمائية، تقوية صلاحيات المجالس البلدية واتحاداتها في نطاق كل قضاء، إنشاء أقطاب للتنمية الإقليمية المتكاملة في عواصم المحافظات والأقضية والبلدات الكبرى، تطوير شبكة النقل المشترك السريع (سكك حديد وباصات)، تقوية الحوافز الضريبية والمالية وتفعيلها للمشاريع الإقتصادية في مناطق أطراف جبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب.

المحور الثالث: إتخاذ رزمة من التدابير لتنمية القطاعات والفروع الإنتاجية التي تتضمَّن طاقات النمو وإيجاد فرص عمل فعلية: في مجال التكنولوجيا المتقدمة كالمعلوماتية والإتصالات وتكنولوجية الأحياء مع الإستفادة من طاقات إغترابية ومن جامعاته الكثيرة وتنوعها، ومجال الصناعات الثقافية، وتطوير السياحة وتنويعها: سياحة بيئية، شتوية، ثقافية، دينية، بيئية، سياحة رياضية، سياحة صحية. في مجال القطاع الصناعي من خلال وقف تدهور الصناعات الموجودة والقابلة للحياة، وحفز الصناعات التي يتميَّز بها لبنان بميزات تنافسية وتفاضلية وهي عديدة، وتحسين إنتاجية الصناعة على صعيد كفاءة القوى العاملة وخفض كلفة التمويل والطاقة والأرض والنقل والتقنيات الجديدة وتسهيل التسويق داخليًا وخارجيًا من خلال التدابير المذكورة أعلاه. وأخيرًا تطوير القطاع الزراعي وذلك من خلال سياسة زراعية هادفة إلى تنافسية الإنتاج الزراعي واستفادة المزارعين من تحسين الإنتاجية وتأمين شروط تنافس عادلة

للمستثمر الزراعي في لبنان وإعادة النظر في سياسات دعم الإنتاج الزراعي بهدف التنويع الزراعي وتحديد أهداف الدعم مسبقًا وتعميمها وحماية المزارعين من المنافسة الخارجية غير المشروعة، وإنشاء صندوق لتأمين مزارعين ضد المخاطر والكوارث الطبيعية. وتفعيل عناصر الإنتاج والتسويق عبر: تشغيل مصرف الإنتاج الزراعي وتطوير أنظمة كفالة القروض للتماشي مع حاجات القطاع الزراعي، وتحسين توافر المياه وإدارتها واستعمالها ونوعيتها عبر تفعيل المشاريع القائمة كبناء السدود وتطوير شبكة الري وتحسين إدارتها وتطوير التسويق الزراعي لتحسين مداخيل المنتجين من خلال إصلاح أسواق الجملة وتشجيع الأسواق الشعبية وتفعيل نشاط الدولة في مجالات التعليم والتدريب والأبحاث والإرشاد الزراعي. وأخيرًا استكمال المؤسسات الزراعية وتحسينها من وزارة الزراعة والتعاونيات وإنشاء غرف للزراعة وسجل زراعي.

في حال اعتماد منسق وفعال للسياسات العامة التي ذكرناها أعلاه يمكن رفع وتائر النمو الإقتصادي في عدد من القطاعات والمناطق اللبنانية، وفي لبنان على الصعيد الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة وبخاصة للشابات والشباب من ذوي الكفاءات العلمية والفنية. ونكون هكذا قد حدّينا كثيرًا من الهجرة وسهَّلنا عودة مهاجرين كثر خصوصًا في ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية.

وهذا السيناريو ليس من نسج الخيال فقد حصل ذلك في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين حيث تزامن النمو والإزدهار الإقتصادي مع انخفاض الهجرة من لبنان وازدياد الهجرة إلى لبنان.

خلاصة

رأينا أن الهجرة من لبنان تشكل تحديًا كبيرًا لإقتصاده فتحرمه إنتاج طاقات بشرية كلفت تنشئتها الكثير للأسر وللدولة والمجتمع، ثم ذهبت إلى الخارج لتفيد اقتصادات دول المقصد. وهذا التحدي يتفاعل مع تطور الإقتصادات العالمية والإقليمية وكذلك مع تطور الإقتصاد اللبناني. كما رأينا أن هناك بعض الجوانب الإيجابية للهجرة على صعيد تحويلات المغتربين وتوظيفها في لبنان ونقل المعرفة من الخارج إلى الوطن الأم. ورأينا كيف أن سلبيات الهجرة تفوق بكثير جوانبها الإيجابية.

وفي استشرافنا لمستقبل التحدي الذي تشكله الهجرة للإقتصاد اللبناني نعتقد أن للبنانيين أفرادًا وجماعات ودولة دورًا أساسيًا في رسم مستقبلهم الإقتصادي والإجتماعي للحد من الهجرة وإطلاق هجرة معاكسة كما حصل في فترات سابقة من تاريخهم المعاصر.

أما إذا ترك «الحبل على الجرار» واستمرت التوجهات الحالية في مجال مختلف السياسات العامة من تجارية ونقدية ومالية وإنمائية ستظل الهجرة تحديًا للإقتصاد اللبناني يؤثر سلبًا على أدائه ونموه.

التحوّلات الجذرية في صناعة الرأي العام

أ.د. نسيم الخوري *

قد يأخذ شلال الوثائق والأسرار المتدفّقة من نوافذ (Windows) موقع «ويكيليكس»، أي التسريبات الأسبوعية، والذي انشقّ عنه موقع «أوبنليكس» بنوافذه المشرّعة على التسريبات المفتوحة، حيّزًا واسعًا من الأحاديث والدراسات والأبحاث والمحاضرات الجامعية، كما أنّه سيدمغ التحليلات والقناعات والمواقف الخاصة بالزعماء ورجال السياسة، وحتّى العاديين من الناس، بما قد يفترض من هذين الموقعين، وغيرهما من المواقع التي لا تُحصى، ضرورة التأمل والبحث عن إعادة تشكيل المفاهيم الخاصّة بصناعة الرأي العام. كانت الكلمة، مكتوبة أو مقالة، تخضع لإعتبارات أخلاقية ومهنية إلى حدّ كبير ولربّما تساوي المقصلة، مع أنها في بلد مثل لبنان كادت تفلت أو هي فلتت، منذ نصف العقد المنصرم، من الموازين المتعدِّدة والحسابات التي لا تنتهي كونها، أعني الكلمة، أضحت وكأنها في مشحونها السلبي والنقدي والفضائحي قد فقدت بريقها أو تأثيرها المشهود. مع فتح الخزائن وضخ الأسرار

* أستاذ الإعلام السياسي في المعهد العالي للدكتوراة

تقوى الإرتدادات بين سلطات الحكّام وسلطات الناس المستقاة من الشاشات وأجهزة الإتصال والمعلومات بما يطرح إشكاليات بحثية فائقة الأهميّة. بدا المواطنون في لبنان، مثلاً وفي الكثير من البلدان، وكأنهم يعيشون في أوطانهم نصف حياة ويموتون فيها نصف موت، وبدت حقائق الحكّام وصورهم الخاصّة والعامّة لا بما يظهرونه للجماهير، بل بما لا يقوون على إظهاره لهم. هكذا يترسّخ اهتزاز صور الحكّام وهالاتهم وسلطاتهم المستقاة بدورها تاريخيًا من هالات الرسل والقديسين الذين كانت صورهم محفوفة حول الرأس باللون الأزرق السماوي ثمّ حلّ الذهبي مكان اللون الأزرق في عهد الأمبراطوريات، وتسقط الإزدواجيات وتزال الأقنعة. وهنا نضع خطًّا أحمر تحت كلمة الأقنعة إذا انتبهنا أن جوليان أسانج مؤسس موقع «ويكيليكس» شاء أن يفتح شلاّله مع حلول عيد البربارة الذي صار يحتفل فيه جزء كبير من اللبنانيين مرّتين: مرّة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وفق التقويم والطقس الغربي عندما يتنكّرون مثل الأميركيين عشيّة عيد جميع القديسين ويعرف بـ «هالاوين»، معرّب عن الإنكليزية Halloween، ومرّة ثانية في شهر كانون الأوّل/ديسمبر في عيد البربارة وفق التقويم والطقس الشرقي حيث ترفع الأقنعة فوق صفحات الوجوه أو تدهن بالألوان المختلفة الزاهية بهدف إخفاء الملامح والهويات.

وسواء أكان أسانج الذي أسّس موقعه العام 2006 قصد إزالة الأقنعة أم لم يقصد عبر إماطة اللثام عن الكثير من الأسرار والمباحثات التي جعلت قرصًا مدمّجًا بين أصابعه يهزّ الرأي العام العالمي عشية عيد البربارة الأميركية العام 2010، الأمر الذي ولّد عواصف دبلوماسية عبر نشره آلاف الرسائل الدبلوماسية الأميركية، وأدخله الى السجن الإنفرادي البريطاني بمذكرة توقيف دولية أصدرتها السويد في قضية إغتصاب، فإنّ السؤال هو: هل سقطت الأقنعة أم رفعت الأقنعة وفق طقوس التنكُّر في عيد البربارة؟

الجواب: سقطت الأقنعة قطعًا دفعةً واحدة إذا اعتبرنا أن وجوه العديد من الحكّام ما زالت محكومة، كما ألسنتهم، بالأقنعة والتردّد والإزدواج، من دون انتباه كبير لدور وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، بما يهز مجد خمسة قرون لكتاب «الأمير» لميكيافيللي الذي لطالما اعتاد الكثير من السياسيين دسّه تحت وسائدهم، وبما يجعل هؤلاء الحكّام أنصاف بشر أو من فصيلة النعام، لم يعيروا أهمية لكيفية مخاطبة الآخرين والسفراء والقناصل والمبعوثين وممثلي الدول الكبرى، كما لأنهم لم يتقنوا مجد تقديم مصالح بلدانهم وشعوبهم على مصالحهم الخاصة ومصالح البلدان الأخرى. وفي هذا المجال يكفي استعادة ما كتبه شاه إيران محمد رضا بهلوي، شرطي أميركا في الخليج، عن أميركا في منفاه الأخير في كتابه «جواب على التاريخ» حيث قال: «لقد رمى بي الأميركيون خارج إيران كمن يرمي فأرةً ميتةً من النافذة».

ومهما اختلفنا في الأسباب والخلفيات والوقائع والتداعيات والإحراجات التي تخلّفها وستخلّفها هذه المواقع والمواقع المنتظرة والوثائق والوسائل في العلاقات الدولية والدبلوماسية، وفي سلطات وسائل الإعلام وفي الصراعات الكثيرة وهتك أسرار الحروب المتعدّدة المنقولة والمتنقلة، ولو بلغ حد سلطات الإعلاميين المتسلّحين بالأسئلة إلى أجوبة الإقرار بكتابة التقارير والوشايات والوقوف خلف الأبواب والتحريض والأكاذيب وكأنها أوسمة القرن الحادي والعشرين الموسوم بقرن الإنحطاط، فإن مهمة هذه الدراسة البحث في التشكّلات المستجدة للرأي العام.

فعلاً ما معنى الرأي العام المتشظي بتشظيات الزجاج في منظومات الشاشات اللامنتهية في عالم الإعلام الذي يقفز قفزًا فوق منجزات الزمان؟ بل ما معنى البحث عن الكلام في الرأي العام وصناعاته؟ من هو الزعيم المحرّك للرأي العام؟ أهو القابع على سدّة الأمبراطوريات التقليدية وعروش

القوى العظمى التوتاليتاري والدكتاتور والخطيب والذي يحمل وجهي الذئب والحمل، أم هو الفرد المشابه للفأرة القابع خلف شاشته؟ ألم يصبح الإعلام نوعًا من الإعلان بمعنى المردود المالي والتقاتل على أتوستراد المعلومات في صناعة الرأي العام، مع أنّ القارئ لا يجد فرقًا بين المصطلحين سوى الفرق بين الميم والنون؟!

ماذا يعني هذا الميدان الجديد من تدفق المعلومات؟ وكيف نحدِّده؟ وأينه ونحن حيال 490 فضائية عربية مثلاً، لو قبلنا تسهيلاً للبحث أن الإعلام هو شاشة مع أنه أوسع من ذلك بكثير وأشمل، لأنّ التنفّس صار وكأنه إعلامًا أو إعلانًا، وبين الـ 490 فضائية عربية هذه نجد 386 منها منوَّعة لا تقول شيئًا مما نحن في صدده، و23 إخبارية و81 دينية وقس على ذلك وإنك لن تنتهي حتمًا من حصر الإعلام ورصده! وقد يصحّ السؤال عينه على مستقبل نستطيع فيه رصد أكثر من 3500 محطة بث تلفزيونية من دون صحون لاقطة ولا أنتينات تغطي السطوح، وفي سوق عالمي لا يمكننا أن نعرف أين يبدأ بل أين ينتهي خلف أجهزةٍ تتناسل بسرعة كما تكاثر الفئران Mouses، فيها الشاشات التي تحتل زوايا البيوت كما فيها شاشات تلفزيونات LCD التي تحلّ مكان اللوحات والمكتبات فوق الجدران وفي الساحات بصفاتها العادية والثلاثية الأبعاد التي تحتاج إلى نظّارتين لكي نعيش الصورة، وهذه كلها تخرج إلى انقراض لشاشة رقيقة نرى أبعاد صورها الثلاثية بالعين المجرّدة. يضاف الى ذلك كلّه أعداد من المواقع والأفكار والإبتكارات التي لن تعرف حدودًا نهائية!

إنّنا في زمن «كاسانجي» يضع فيها كل مبحر «حبة الملح التي يريدها في طبق غيره»[1]، فيحقِّق «مهنته» الإعلامية اللذيذة الجديدة، ويساهم في

1- Anna Manikowska: «**Une révolution tranquille du journalisme**», Culture et société, R.F.I, Paris, N° 201, 23 Février 1998, p. 2.

صناعة الرأي العام المشتَّت فوق الشاشات الزجاجية التي لا تنتهي، ويجد دوره بصيغة الجمع، أعني أدواره اللامتناهية، بدلاً من أن يكون دوره مفقودًا. قد لا تتّضح قوة الإعلام المعاصر وأبعاده إلاّ في قراءة تجلّياته الإعلانية التي تكاد تختصر سلطاتها الخفيّة في مقولة AIDA [2] أو عايده إصطلاحًا، وهي المقولة البسيطة التي لا بدّ من التفصيل فيها في ما بعد، لتفسير تمركز الجهود الإنسانية العامة وفق استراتيجية التحكّم بالرغبات الخاصة للإنسان المعاصر الذي يظهر سلس الانقياد وهو يمارس حرياته. ويفضي بنا الاستغراق في هذا الموضوع إلى مزيدٍ من الانجازات، فنشهد مساحات الأبواب الالكترونية التي تُجَهَّز على مقاييس الأشخاص بدلاً من صحف «الوجبات» التقليدية و«الوجبات» السريعة الجاهزة أو الصحف وفق الطلب[3].

المعروف أن سلطتَي الصورة والكلمة السريعة أضحتا فرديّتين بسببٍ من مجانية وسائل النقل في الشاشات وكلفة الطباعة والتحرير التقليدي. إننا في طور الإنتقال من عصر السلعة الذرية Atomique إلى عصر سلعة Bit أي البايت أو التعداد الرقمي المزدوج الخاص بالتبادل الإلكتروني. فقد أصبح في الإمكان حذف المرحلة الصناعية الكاملة في إنتاج الإعلام، من هيئات التحرير، والورق، والطباعة، والتخلص من الإضرابات والنقابات، ودفع الضرائب والرسوم الباهظة ووكالات الأنباء والصور «لأنّ تكاليف المطبوعة تساوي صفرًا على المستوى المالي»[4]. لذلك يطلع الناشرون والأفراد فيؤسّسون مواقعهم وينشرون صورهم وأفكارهم، محقّقين النشوة في اختصار الحدود والمسافات، وفي اقتراح قارئ لكل طبعة أو صحيفة لكل

2– Henri Joannis: «**De l'étude de Motivation**», Dunod, Paris, 1967, p. XI.

3– وهو نقيض صحيفة الوجبة Menu à la carte المفروضة على القارئ.

4– Serge Guerin: «**La presse en ligne ou la pair pascalien...**», op. cit., p. 128.

قارئ. إنّه الإعلام على مقاييس الناس أو طلباتهم، امتهنتها «وول ستريت جورنال» (Wall Street Journal) فقدَّمت لكل قارئ من مشتركيها مثلاً طبعته الخاصة[5]. وهؤلاء القراء المشتركون يتمتّعون غالبًا باهتمامات متخصّصة بالصحافة والمعلومات الاقتصاديّة، لذا ينصبّ الناشرون على قرّاء ذوي قدرات مالية عالية[6]. ولأنّ كل واحد يتمتَّع بسلطة الطلوع على الإنترنت لاستقاء المعلومات، فإنّه أيضًا صاحب حق يتمكَّن من إيجاد موقع خاص به يبث منه الأخبار والمعلومات التي يراها صالحةً، ووفق مزاجه ومصالحه. ومع هذا النوع من النشر الإلكتروني الحر تكاد تختفي مهنة الإعلام التي يمارسها أناس لا يُحصَوْن، ولا أي علاقة لهم بعالم الصحافة أو الإعلام. ما يبدو في الأفق، إذًا، إنترنت تسير وفق نوعين من السرعة: إنّها من ناحية ممثَّلة بالمواقع المعروفة التي لا تنتهي مثل: C.N.N.، B.B.C.، R.F.I، وراديو كندا، حيث الملاحق الدائمة تُكمل الأخبار وتبثّ الوقائع الجاهزة وفق ما تقتضيه أحوالها ومستجدّاتها بالثانية مستفيدةً من صدقية مشهود لها. ومن ناحية أخرى، ممثّلة بشركات وأفراد يضعون بتصرف الجماهير مواقع متبدِّلة جذَّابة مغرية تمثل «مصارف» غنيّةً جدًا بالمعلومات لكنّها نادرة الوثوق بها.

إننا أمام ظاهرة التنوّع اللانهائي أو «صدمة المستقبل»، حيث يحقِّق البحث في الإعلام وفق الطلب، توقُّعات شديدة الأهمية إستشرفها المفكِّرون في أبحاثهم عن أحادية الفكر أو تنوعه. فقد أخرجت الصحف الجاهزة وسائل الإعلام إلى التنوع اللانهائي، بدت معها الكتب والمجلات والحاجيات

5- Press US on line: http://www.infi.net.naa.
وأيضًا: Wall Street Journal: http: //www.wsj.com.

6- Press US on line: www.infininet.naa.-

واليافطات كلّها تابعةً إلى أذواق المستهلكين وخياراتهم[7]. تلك كانت البدايات للخلط المدروس بين السلعة والسلعة الذي أوصل الى «تقديس» المال السياسي، وإنشاء استراتيجيات إعلامية وترويجية واسعة سلّعت كلّ شيء وجعلته قابلاً للبيع والفرض الناعم على الرأي العام في ومضة عين أو كبسة زرّ فوق رأس فأرة Mouse.

لقد كان هربرت ماركوز Herbert Marcuse[8] في طليعة الذين قالوا بالتماثل والأحادية والتشابه. وقد استغرق في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد»[9] في إزالة حجب التقنيّة والعلوم كما ينظر إليها في المجتمعات الأميركية. تقود هذه التقنيات الإعلامية إلى نهايات الإنسان ومحو فكره النقدي وأسره في الخطب المقفلة والأفخاخ اللغوية، فيغدو مصابًا بالألينة Aliénation [10] ممثلاً لمساحة مسطحة مقفلة ذات بعد واحد.

وقد كان توفلر Toffler[11] من أوائل الذين قالوا بالتنوع والاختيار دحضًا لمقولا ت ماركوز. وقد ربط هذا التنوع بالثورة الإعلامية أو «الموجة

7- تقدّم مصانع السيارات للمستهلكين أعدادًا هائلة من «الموديلات» الخاضعة لطلباتهم، وقد نجد إحصائيًا أكثر من 25 مليون صيغة مختلفة Versions توضع بتصرّف الجميع. وقد حصل الأمر نفسه مع شيوع آلات التصوير التي انتزعت وظائفها المهنية المختلفة وباتت في أيدي الملايين من الهواة، ومثلها الكاميرات التلفزيونية والسينمائية الفردية وأجهزة الإتصال الخليوية.
Francis Balle: **Médias et Société**, Montchrestieu, Paris, 1988, pp. 563-564.

8- (1898-1979)فيلسوف وعالم اجتماع أميركي معروف. من أصل ألماني. تتلمذ على الفيلسوف مارتن هايدجر، درس في جامعة بوسطن Massachussetts، تأثّر في كتاباته بهيغل وماركس وفرويد. له «العقل والثورة» (1941) Raison et Révolution، و«إيروس والحضارة» (1955) Eros et Civilisation، و«الانسان ذو البعد الواحد: (1964) L'Homme unidimentionnel. ويُعتبر هذا الأخير قمّة أعماله، وتُرجم إلى العديد من اللغات العالمية، ومنها العربية: www.yahoo.fr.

9- Herbert Marcuse: **L'Homme unidmentionnel, Essais sur l'idéologie de la société industrielle américaine**, tr. de l'anglais par Monique Wittig et l'auteur, éd. de Minuit, Paris, 1968.

10- بمعنى الغربة والاغتراب.

11- ولد Alvin Toffler العام 1928، وهو من أهم وأغزر مفكري العالم في البحث عن الانهيارات التي تحدثها وسائل الإعلام على مستوى الإنسان المعاصر. عرف باستشاراته ودراساته ومحاضراته في مختلف أنحاء العالم، وهو يعين عددًا من الملوك والوزراء والمؤسّسات الاعلامية في دراساته الاعلامية. له «صدمة المستقبل» Future Shock الذي نشره العام 1970 مع زوجته هايدي Heidi (ولدت العام 1929)، و«الموجة الثالثة» (1980) The Third Wave ، «السلطات الجديدة» (1991) **Les Nouveaux Pouvoirs**، «نظرة على الألفيّة الثالثة».
Regard sur le troisième millénaire (1995): www.yahoo.fr.

الثالثة»[12]، معتبرًا أن الثورة ما فوق الصناعية، أي في مجال الكومبيوتر والاتصالات، والتي تمثّل أميركا مختبرها العالمي الأساسي، تقودنا نحو تدفق إمكانات الاختيار والتنوع إلى ما لا نهاية، كما تطبع زمننا بـ«الفردانية»، أو الفردية المتدفّقة بالحرية أيضًا، والتي قد تتحوَّل بدورها إلى شكل من أشكال العبودية أو انتفاء الحرية.

يؤدي هذا التنوع المادي، في رأي توفلر، إلى ثقافة متشابهة فكريًا وروحيًا، لكنّها على العكس من هذا التصوُّر، ستؤدي إلى تنوّع في الفنون والتعليم واللغات والثقافات الشعبية أو ما يؤدي إلى الثقافة المفككة... حتى إننا لن نجد طالبَين يتابعان البرنامج التعليمي نفسه، فتتفتت المجتمعات والديانات. ويبدو هذا التنوع تحديًا لتوازن الإنسان الشخصي، فتسقط الحرية في اللاحرية أو ما أسماه آنذاك بـِ «صدمة المستقبل»[13].

إستراتيجية الرغبة تحقيقًا للمال

ماذا في مقولة AIDA التي تتحكَّم بالإعلام وتشلّ مسيرة ما يُعرَف بالإصلاح في الأقطار العربية كما في العالم حيث نهاية الإنسان أقرب إلى الكائن المستلقي فوق درج المدخل يمارس حرياته الوهمية وهو في أقسى حالات الإنقياد إلى حاجاته اللامنتهية في ألفية تحوِّل الرغبات الى حاجات؟ وهنا نشير بكثير من التقدير إلى الحاجة الإتّصالية التي تنافس الحاجات البيولوجية الأربع أي المأكل والمشرب والنوم والجنس. بات الإتصال حاجة بعدما كان رغبة قوية تعبيرًا عن طاقة بيولوجية، وهو صار يضاهي الحاجات البيولوجية الأساسية المذكورة إن لم يتجاوزها في الكثير من الأحيان.

12- ويعني بـ«الموجة الثالثة» الثورة الإعلامية التي جاءت في أعقاب الثورتين الزراعية والصناعية في تاريخ البشرية، وقوامها الكاميرات والقراء ولوحات المقابس والهواتف والنواسخ والحواسيب وأقراص المعلومات، وأشرطة الفيديو، والكابلات التوصيلية، وخطوط النقل، والتلفزيونات، والشاشات، والطابعات، والأقمار الاصطناعية، وكلّها شبكة واحدة: www.yahoo.fr.

13- Toffler Alvin: **Le Choc du Futur,** tr. de l'américain par S. Laroche et S. Metzger, Denoël, Paris, 1971, p. 291.

أ – سلطة الشكل

وتعني Attention أي الانتباه، أو لفت انتباه المستهلك إلى أمر ما. إنّها البداية ويندرج تحتها كل ما له علاقة بفلسفات الأشكال والألوان واللغات وحقول التعبير اللامنتهية التي تتضافر للقبض على الحواس الخمس وفي مقدمها البصر، إذ يعتبر بابًا قويًا في النفاذ إلى الشخصيّة الإنسانية. والشكل يعادل مفهوم السوق الواسع في العالم المعاصر.

وإذا كانت العين «سراج الجسد» في الإنجيل بحسب متى، فإنّ الشكل هو «سراج» العصر الراهن الذي يفرض النظر إلى الإعلان. ويعدّ أحد مظاهر السعي وراء الربح والمعلومات، كقوة كبرى قادرة لا على فرض ناعم لحاجات مختارة جديدة على حساب حاجات أخرى قد لا تكون أفضل من حيث تحقيق الفرد لذاته والتقدم الاجتماعي، لكنّه يقبلها من دون الإحساس الكامل بقوة ضغوطاتها.

ويفرض الإعلان المباشر أو عبر وسائل الإعلام لسلعة ما كي يكون مؤثرًا في الشكل، خللاً ما في التوازن أو قطعه. قد تتغيَّر الخطوط وأحجام الحروف في النصوص. قد تقطع الأخبار والأفلام المشوِّقة فتمنح أهميةً خاصة لإعلام إعلاني. وقد يعتمد الإعلان مبدأ خلق التناسق والتداعيات باستخدام قوانين الشكل وتأثيراتها النفسية، بهدف إيجاد بنى بصرية قوية تراعي قانون التقارب أو قانون التشابه والتتابع، كل ذلك بغية تحقيق التحويل والتماهي بين المشاهد المستهلك والموضوع المنتج. وقد تكثر التساؤلات في مثل هذا الميدان حول طريقة ربط هذه النزعة التجارية في استخدام القوانين بالأهداف الإجتماعية والثقافية واللغوية الواسعة أو كيفية الحدّ من أضرارها.

وقد تصعب، في المجتمع الحديث، الإجابة النهائيّة عن هذه التساؤلات

بهدف وضع سياسات متوازنة جديدة، على الرغم من أن القوانين الخاصة بمواضيع الإعلان ذات شأن في هذا المجال، غير أن مظاهر اقتران المجتمع بالإعلان، والإفراط في النزعات التجارية وفنون الإقناع، جعلت الكلام صعبًا وحائلاً دون الحدّ من السيطرة لمقتضيات السوق والإعلان. وهنا تبدو الدُّرجة (الموضة) عنوانًا صالحًا لهذا العصر، وربما لمجمل العصور. إنّها الشكل «النافر» و«المتسلّط» الذي لا بدّ من التطرق إليه لسلطاته المشهود لها في عالم التسويق وسلطات المال السياسي للدعاية وتشكيل الرأي العام.

ب – سلطة الدُّرجة la mode أو الموضة

لقد خرجت صناعة الصور، حتى السياسية منها، في توليد الزعامات المعاصرة من ربطات العنق والنظَّارات السميكة والخطب المملَّة والطويلة والجهورة والجدّية التي تولّد الخوف وتنفّر الناس، ودخلت بحثًا عن صاحب الصورة الأجمل والظل الأخف والخطاب الميسّر المطعّم بلغاتٍ أجنبية. البحث عن اللون بات متقدّمًا ولو اعتمد الباحث أساليب الغش والمغالاة والخداع في تسويق الصور المتشابهة، فهذه تبقى كلها أسهل من الوقوع في مهالك الكساد والخسائر. الأساس هو الكذب والكذب كمن يبيع نفسه كي يصل، أو ما يعرف بالترويج الأسود وفق مقولات العرض والطلب Supply & Demand لتسويق الصور وحفرها في رقاد الرأي العام القائم اليوم بين قوسين.

ولأن زمن الإيديولوجيات قد ولّى وطغى زمن الصورة، تعتبر فلسفة الانجذاب بالشكل الشغل الأساسي والهمّ الذي يؤرّق الإنسان في نسج صورته العامة أو l'image de marque والتي يتضح أقصى تجلّياتها في ما يُعرف بالموضة La mode. أليست الموضة في فلسفتها الدائمة التغيُّر، المشابهة للزمان، هي الميدان الوحيد الذي قبض على حركته في تقليده لها؟ أليست الموضة، كالمنطق، خالية من المحتوى وليس من المعنى؟ المهم في

البحث عن الصورة دراسة ما يريده الجمهور ويطمح إليه ويرغب فيه أو يحلم بسماعه، وتقديم السلع والوعود والحجج ببساطة وبطرائق فنية مختلفة حتى يثبت المسمار في الرأس.

ولأنّ الموضة لا تكون إلا بإعلان/إعلام وبه تتحقَّق، أو هي إعلان ندرك ما لها وللشكل من سلطات تاريخية وعصرية تحقِّق «حداثة» الشخص، فيصبح «على الموضة» أي عصريًا[14]. وتفسّر الموضة من الوشم إلى كل أغراض البيع والشراء، وردود الفعل عليها في قبولها أو في رفضها، أو الرغبة العنيفة والسرية لاتباعها في رفضها كمقولة تسيطر على الإنسان منذ مئات السنين، قوامها الشعور بأن تكون على الموضة. «إنّه الشعور الذي يمنح الرجال، وخصوصًا النساء، أمانًا لم يمنحه إياهم الدين حيث تستيقظ الرغبة في حقول المحرَّم. ويتبع هذا التفسير، في اتّساعه، الإعلام الذي جعل الموضة في متناول الجميع، والاهتمام بالشكل الخارجي ضرورة كيانية أكثر منها اجتماعية، فتشعّب حقل الاستهلاك ليشمل الإنسان في كليّته»[15].

لقد تمّ التركيز على المرأة في الانجذاب إلى الموضة، فألحّت تقنيات الإقناع المكثفة في استهوائها الخفي، واستغلال عواطفها مع انحسار كمية المعلومات حول الأصناف إلى أقصى الحدود، وقد وجهت إليها الانتقادات كمستهلك تعوزه سلامة التفكير. وهذا أمر مبالغ فيه أيضًا، لكن المؤكد أن الموضة تصبح هي المرأة غالبًا، فيستغلّ الإعلان «مفاهيم مثل الرجولة والأنوثة والجاذبية الجنسية، والسعادة، ويفسّرها في ضوء المقتنيات المادية، فيشجِّع الناس على التسرّع في أحكامهم عليها عن طريق تداعي الأفكار والتقليد بدلاً من إعمال الفكر»[16]. وتبدو الموضة – الشكل تحقيقًا

14- Roland barthes: **Système de la mode**, op. cit., p. 19.

15- مي جبران: «الموضة: سيكولوجية الانبهار بين الداخل والخارج»، الفكر العربي المعاصر، عدد 35، 1985، بيروت، ص 37.

16- جون ماكبرايد: أصوات متعدّدة وعالَم واحد، ص 327.

للجسد أو للإنسان أي إنها شكل من أشكال المسرح الاستعراضي، وخصوصًا في البلدان الاستهلاكية المحضة، حيث يصبح الاستهلاك شكلاً إبداعيًا تعويضيًا من إبداعية المنتج، ومنها بلاد العالم الثالث، خصوصًا لبنان، مثلاً، الذي يجمع الشرق والغرب بشكل اعتباطي.

يتحقَّق هذا الشكل الإستعراضي غالبًا في المدينة لأن حضور الناس الكثيف جعل الموضة تستقطب وسائل الاعلام من أجل هذا الاستعراض الدائم. كانت تنقله في صورته الحيّة واتّسع، في العصر الراهن، أمام الكرة الأرضيّة برمّتها. إذًا، تبدو الصورة واحدةً تقريبًا، تثير الانبهار لدى المشاهد فتسهل تماهياته وتتراخى حياته الممطوطة نحو الأشياء، ويكون الشكل هو النافذة التي تبيع إلى جانب الحلم والرغبات، إنّه السلطة الزاهية في الإعلان وعليه تقوم نصف سلطة الشاشة التي تستحوذ على انتباه المبحرين وإدراكهم مشكلين رأيًا عامًا مشابهًا للعبة البازل أي أنه محكوم بالتركيب السريع كما بالإنهيار السريع حينما تظهر صورة بازل جديد.

ج – سلطة الفكرة Idée = I

أي الفكرة، والمقصود بها أن رؤية الشكل تدخلنا بعد الانجذاب إلى السلعة لنطرح مجموعات من الأسئلة الدائرة في الذهن حولها. ولقد جاء تفسير I في الأصل الذي اقتبسنا منه الفكرة بمعنى intéresser أي أثار الفضول أو الاهتمام، وهذا ما لا نراه صحيحًا لأن إثارة الاهتمام تبقينا في الدائرة الأولى أمام سلطة الشكل. فكم من أمور تثير اهتمامنا من دون أن نسأل عنها. ولأن سلطات الأشكال تتكرَّر في تأثيراتها بما يفوق التصوّر في العصر الحالي، فإن السوق باتت تتبع تجانس الأذواق بعدما كانت تابعة له.

يطول التحليل في الدائرة الثانية، أي دوائر السؤال والجواب والاستفسار، بحثًا عن الجدوى والطريقة والثمن والإلمام السريع تفسيرًا لعناصر الجذب

التي تملّكت بالحقل البصري. وتستدعي هذه المرحلة الدقة والاختصار في الجمل واللغة، والتوصيل في الاتصال أي إمكان نقل المعلومات الضرورية السهلة وصوغها بأسلوب واضح مشوق، وتعميق الانتباه لملامسة حقول الرغبات المتشعِّبة. إنّها دائرة لغة الإفصاح عن تفاصيل السلعة التي تأتي بعد اللغة الإعلانية، بعدما زرعت في ذهن المستهلك مجموعات من القيم والصور والأفكار والإغراءات الجديدة. ويفترض أن يحقق حسن الانقياد إلى هذه السلعة في حواره المباشر حولها. وبتعبير أوضح، يمكن القول إنّ المعنى والحلم في شكلهما الفعلي يتحقَّقان في السوق.

يشعر المرء وهو على مشارف لحظة الاختيار بالأعباء الكبرى لمسؤولياته، لكن القرار يؤخذ بسهولة أكثر عندما يكون على اطلاع ويمتلك المعلومات الكافية. لكنّها تقتصر، في هذا العصر، على الوعي الطفيف بالمحيط أمام لغات وسلطات الإعلان والمعارف الضوئية في درجات، ووفق طرائق مختلفة»[17]. غالبًا ما يوازي الإنسان المعاصر بين الصورة التي كوّنتها وسائل الاعلام في ذهنه ومدى تحقّقها في الواقع. ويتلمّس عنوان ما يتعرف إليه ولونه وشكله ولغته ومدة قراءته، وطريقة عرضه في المكان، وإزالة الفوارق كلّها بين الناس تمنح حلة الأشياء سلطة عليهم كان الإعلان قد تكفّل بها. ويُضاف إلى هذه الدراسات حول مراكز الإهتمام، والنماذج النفسية وأنماط الحياة والمسوحات والإحصاءات التي تفرز قوة معاصرة للأرقام والنماذج حيث يبدو الإعلان هو «المتسلّط» المؤثر المتكرّر في تسلّطه والمستهلك الذي يستمتع في السوق بهذا التأثير المتكرر.

د – الرغبة D أو Désir

وتعني Décider كما جاءت في الأصل، لكنّنا نقترح استبدالها بـِ Désir أو

17- Jacques Durand: **Les formes de la communication**, op. cit., p. 146.

رغبة، لأنّ الرغبة أساسًا محطة متقدِّمة في القرار أو الإقتناع، أو هي تلامسه. ولأن القرار في معناه الواقعي بات شكلاً من أشكال الوهم في العالم المشابه «لمغطس» إعلاني/إعلامي كثيف. يتوهَّم أحدهم اتخاذ الحكم والقرار، لكنّه «يدرك» أنه ليس متخذَه أمام الضغوطات التي تكاد تساوي بينه والرغبة.

وتبدو الرغبة أصعب من أن يسلكها البحث عن طريق الملاحظة والاطلاع وما ترسخه الإعلانات في وسائل الاعلام. لا مبالغة في طرحها حقلاً واسعًا ينخرط فيه معظم علوم العصر في لعبة الانتاج والاستهلاك وعلى رأسها مدارس علم النفس التحليلي القابضة على سلوك الفرد المعاصر. كما تبدو المسافة شاسعةً هنا للانتقال من دائرة (I) إلى دائرة (D) لقيام اتصال ناجح بين الرغبة في الشيء والشيء نفسه. وإنّ أقصى الصعوبات المنهجية في هذا المجال هي كيفية تحويل الرغبات إلى حاجات، وربطها بالخارج الإعلامي والداخل المنغلق. ولا تعني الرغبة كثيرًا في لغة الإعلان، إن لم تكن إقناعًا أو تفضي إليه، وإلاّ يفقد الإعلان من سلطاته الماثلة في كل أمر. الإقناع هو تحقيق لسلطات الإعلان ولو لم يتحوَّل المُقنَع إلى السلوك، يكفي كمون المعلن عنه في دوائر الرغبات حتى يتحوّل الى فعلٍ مؤجَّل يدخل في الحساب بالمعنى المادي أو العملي.

الإقناع هو انتصارات الإنتاج المعرفي الفضائحي التي تحقِّق لذائذ الاستهلاك، ملتمسةً كل الطرائق والأساليب واللغات المتاحة من قبل فريق منظّم بهدف إشراك فرد أو جمهور موحّد نفسيًا ومنظَّم مؤسساتيًا، وذلك سلبًا أو إيجابًا بفعل أو فكرة أو مقتنى. ولا يعني السلب سلبًا نهائيًا، لأنّه قد يتحوَّل إلى إيجاب. وكذلك الإيجاب لا يبقى إيجابًا، بل قد يصبح سلبًا. وهذه من دلائل تنقلات الرغبة وفق مقتضيات الإقناع وحقوله، وبهذا نجد أنفسنا في آخر المقولة التي تحدّد استراتيجيات الرغبة (A).

هـ – سلطة القرار A

أي الشراء – Achat ، حيث الإشباع والاتصال أو الاقتناء أو الإقتناع. وتأتي هذه الدائرة بعد الاتصال بالمعلومة وتفكيكها لتعلن قبولها الذي يزيح المقاومة الكامنة حيال القبول فيساير تغييرات الموقف أو التغييرات في السلوك، على الأرجح.

يستغرق كتاب «الإقناع الخفي» في تجسيد الاستراتيجية الصالحة «لتملّك الرغبات وفق سلوكها العام المرسوم»[18] في إجابات علميّة تحليليّة لمواضيع تجعل الإقناع «فنًا من فنون العصر أو يجمعها كلَّها في باقة واحدة»[19].

ولا يعني الخفاء سوى الإقناع اللامباشر الذي هو الشكل الأرقى للفن في الإقناع. وقد لا يتصوّر قارئ «الاقناع السري» أو الخفي الذي صوّر سلطات الإعلان في الغرب ونشر منذ الثلاثينيات بما يمكِّننا من تلمُّس مدى تطابقه مع واقعنا اللبناني الراهن، من حيث وسائل الإقناع واتصالات السوق. وإذ يُشك باستمرارية هذه المطابقة في العقد المقبل بفضل قفزة العلوم الاتصالية، وظهور الإنترنت والسوق العالمي، لكنّ انقطاعًا يبرز ضبابيًا بين ماهية الإنسان وما تقدِّمه وسائل الإعلام في ما تنتجه أي الشخص المقنّع. طبعًا، تصبح السلعة الحامل الأساسي لصورة الشخص المعاصرة وأفضل مثال على ذلك تقاطر أجيال الأجهزة الخلوية في العالم أو غيرها من المقتنيات المندثرة جيلاً بعد جيل، وصولاً إلى التحكم بها عن طريق صنعها وفق الأمزجة والمواصفات الخاصة فحسب. هكذا «يتسلَّط» السوق على الفرد الذي يتسلّط بدوره عليه بقدراته المالية. ولا يعود السوق سوقًا خارج هذه الحركة المتداخلة الدائرية في تبادل السلطات.وكما تحقِّق الموضة في إعلاناتها الكثيرة سلطات الإنسان في شكله الخارجي، يُخضع الإعلان الفم

18- Vance Packard: **La persuation clandestine**, op. cit., pp. 73-84.

19- William L. Nothstine: **L'art de la persuation**, L.P.M., Paris, 1995, p. 64.

البشري لسلطاته، أي يبقي الغرائز واللذة الغذائية تحت سيطرته. ويكفي تصور المدى الذي يتخذه الطعم الحلو في تاريخ البشر لندرك مدى انهيار القيود والقوانين المقترحة على الإعلانات الخاصة بالأطفال مثلاً. يمكن القول إنّها قوانين تزيد من الرغبة والاستهلاك. «وقد يصبح الأطفال الصغار مشككين بسلطات والديهم ومدرسيهم، أو أي شخصيات أخرى تنتقص من أهمية منتجات غذائية مسكّرة أو لعبة أطفال سيئة الصنع يجري الإعلان عنها بدهاء... وينشأ الشعور بعدم الثقة عندما تصمت شخصيات لها سلطات شرعية مثل الأبوين، أو تفقد حججها، إذا ما استخدمت أساليبها الضعيفة في الإقناع في مواجهة قوة الإعلان وسلطاته لدى أطفالها الصغار»[20]. أليس التعلُّق بالمذاق الحلو نوعًا من التعويض عن انهيار أو تراجع اجتماعي أو نفسي ما؟ وإذا كان الجمال في شكليه الطبيعي والاصطناعي هو الذي يؤكد استبدادية الإعلان المساعد للبحث عن الصورة المقبولة، فإنّه يأتي متكاملاً مع الجنس، الغريزة الأساسيّة التي تكاد تجتاح النسبة الكبرى من الإعلانات وتخضع إليها السوق مجددًا. ويكفي تصوّر حجم وموازنات معامل السلع والمساحيق المرتبطة بجمال الوجه وخصوصًا الأنثوي منه إلى جانب الموضة لنفهم معنى انشغال العالم بالشكل حافزًا أساسيًا في الاستمرار.

كيف يمكننا تفسير هذا الكلام بالمعنى العملي الإستراتيجي لما يختصر التسويق السياسي والمال السياسي في تبادل المعلومات والأسرار؟

و – المال والتسويق والـ SROTCOD NIPS

التسويق بهدف المال هو الترويج لأفكار ومباديء أو أطراف سياسية وغير سياسية أو أسرار ووثائق مثل التي نحن بصددها عبر المواقع، بهدف إقناع الناس وكسب تأييدهم عبر الإستطلاعات وتسخير عادات الجمهور وتوجهاته

20– جون ماكبرايد: أصوات متعدّدة وعالم واحد، ص 329.

وطموحاته واستخدام المشاهير والنجوم أدوات توصيل وترويج عبر وسائل الإعلام المتوافرة كلها من لوحات إعلانية وإعلانات في وسائل الإعلام على أنواعها والشعارات Slogans والـ Stickers والرعايات Sponsers للأنشطة والحفلات واستعمال السيارات النقالة والقمصان والقبعات والجدران والمساحات المنوَّعة والـ Website والمدوَّنات Blogs والـ SMS والـ Youtube والـ Facebook، مع التركيز على وسائل الضغط الخفيّة التي قد تصل إلى مستويات من التسويق العصبي التي تعتمد أساليب نازية مقنَّعة تضخِّم نقاط الضعف لدى المنافسين، وأساليب التبخيس وغسل الأدمغة بكل الوسائل لمصلحة الهدف أو الغاية الأسمى التي تبرّر الوسائل. نحن هنا في العصر التطبيقي للكثير من الأفكار الواردة في كتاب الأمير لماكيافيللي الذي يبدو منتشرًا ومقبولاً كنص معاصر في أصول الحكم والتحكم خلافًا لما ذكرناه في هذه الدراسة من قبل.

نذكّر هنا، مثلاً، كيف خفّت خطى الرئيس الأميركي باراك أوباما في أثناء حملة ترشحه كأسود البشرة وللمرّة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية نحو البيت الأبيض، عندما دعمته الراقصة والمطربة العالمية مادونا Madonna لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية من على الشاشات والمواقع الإلكترونية الأميركية يصحبها ممثلون مشهورون في أغنية تمجّد التغيير وتجعله حتميًا: Change yes we can. والمعروف أن التغيير هو المحور أو الـ Axe والشعار الكبير الذي تمّ اعتماده آنذاك، كما أن الدعائم والأدوات التي شكّلت بنيان حملته الإنتخابية وصنعت منه رئيسًا أعتمدت ركائزها أسماء المشاهير في مختلف الحقول والميادين وصورهم من الذين غرزوا أسماءهم مثل المسامير في أذهان الناس ومساحات أنتباه الرأي العام الذي سهل جبله وصناعته وتطويعه. طبعًا كانت تلك اللحظات التاريخية من محطات استراتيجيات تليين الرأي العام الأميركي وعجنه ترضي السود في

العالم وأبرزهم الإعلامية السوداء الشهيرة أوبرا وينغراي Oprah Wingray التي تابعت خطوة بخطوة رحلة أوباما نحو المكتب البيضوي، كما كانت ترضي الكثر من مسلمي العالم بوصول باراك حسين أوباما المدموغة ذاكرته بشيءٍ من أزقة جاكرتا، وهذا ما أفرح شعوب العرب والعالم الثالث الذي لم نعد نسمع عنه أمام وقع العالم الأول وشغله للمساحة الكونية وزمانها وإنسانها بمستخرجات العولمة وأجهزتها الإتصالية التي لا تنقطع. هذا الحدث بتحدياته ومستجداته الإيجابية هو مادة إيصال معلومات وكسب تمامًا كما فضح أسرار الدول والمشاهير والسفراء وفق إستراتيجيات سلبية تدرّ المعلومات كما تدرّ الأموال، ولربّما تصبّ مع شلالات المواقع بسلبياتها وإيجابياتها بمناخٍ من الفوضى والتعمية التي قد نجدها ذات يوم ضلعًا أساسيًا من ضلوعٍ استراتيجيات الحكم بالمفهوم الأميركي الذي يتصدّره إيمان أميركي حافل هو كيفية أن تبقى أميركا الدولة العظمى الوحيدة في العالم.

طبعًا سمعنا الكثير عن دايفيد إكسلورد David Exlord الذي اشتهر مع غيره في مهنة صانعي الرؤساء الحديثة أو صانعي الأيقونات السياسية وهم يعرفون بـ Spin Doctors. أدار دايفيد حملة ترشيح أوباما من الألف إلى الياء، وجعله بطلاً سينمائيًا خارقًا فائق الذكاء جعل الناس، كي لا نقول الرأي العام، يربطون في ما بين سلعته الرئاسية ومارتن لوثر كينغ. واعتمد في ذلك استراتيجية دعائية ثقافية وعاطفية تتمحور حول السلام والتغيير، وتشويه صورة سلفه الرئيس السابق جورج بوش القابلة للتشويه أو الجاهزة لمدّ الصورة المنتظرة بكلّ ما تبحث عنه من إيجابيات. وسمعنا أيضًا عن مثيله دايفيد بلوف David Blof وفاليري جاريت Valery Jarette، وآلستر غامبل Alaister Campbell. وكنّا قد سمعنا من قبل عن كارل روف Karl Roove الذي أدار حملة ترشيح الرئيس الأسبق جورج بوش وأوصله الى

البيت الأبيض مسخّرًا «أسلحة» الإعلام كلّها والمال السياسي الضخم، وكانت مهمته صعبة لأن بوش كانت قد التصقت به لدى الرأي العام الصورة التي تطغى عليها ملامح الخبل والعصبية والإفراط في شرب الكحول، فتغلّب على هذه الصورة المتعبة البشعة، وحوّل بوش إلى دمية أو سلعة بين يديه حتى قيل عنه يومذاك أنّ كارل هو لسان بوش وعقله وصانعه. ولربّما سمعنا أيضًا عن سوسّيز Saussez الذي أدار حملة طوني بلير في بريطانيا، أنه لجأ إلى استخدام أمور وصور مشابهة تغري الجماهير وتولّد لديهم، في أرجاء العالم، مشاعر ومواقف سلبية وإيجابية محكومة بالموت أو النسيان السريع تمامًا كما حال أجهزة الإعلام والإتصال محكومة بدورها بالموت السريع.

أليست أخبار الرئيس الفرنسي ساركوزي من ضمن الإستراتيجيات التي كانت تجذب الرأي العام بدلاً من يقظته وانجذابه نحو التظاهرات والإضرابات؟ وألم يكن زواجه الثاني من كارلا بروني التي ما زالت تشغل وسائل الإعلام ضرورة استراتيجية لتغطية الصورة العارية للجمهورية الفرنسية التي تركتها زوجته الأولى عندما أغلقت باب الإليزيه وراءها وخرجت مفضّلةً شوارع باريس على قصور فرنسا العريقة؟

أعتقد أنه في الإمكان الموافقة على شعار القوة الهادئة La force tranquille الذي أعتمد في ترشيح الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران Francois Mitterand لرئاسة فرنسا (1981) على أنّه الشعار الذي أصاب الهدف واختزن إمكان أن يختصر تاريخ ميتران بفصاحةٍ بليغة سواء عندما كان داخل قصر الإليزيه في باريس أو خارجه قبل الرئاسة وبعدها.

من هو صانع الصور والمعلومات؟

هو مستشار في العلاقات العامة والإعلام، سيّد يحرّك الرأي العام، رئيس لأوركسترا همُّه التعامل مع الموضوع المقترح تسويقه مثل سلعة Product

أو ماركة تتطلب ترويجًا Promotion وتوزيعًا Distribution وسعرًا Price. والسعر هنا يمثّل النتيجة للعملية الترويجية أي الوصول إلى النتيجة أو الهدف المتوخى الذي يمكن أن يكون إيصال الناخب مثلاً إلى وضع ورقة يقترع فيها لشخص محدد مقصود هو موضوع الحملة. أمّا السؤال من هو جوليان سانج ومن وراء ويكيليكس وما هو الهدف من ضخ هذه الأسرار والوثائق وأين هو الرأي العام بالمعنى التقليدي مما يحصل، فقد لا نجد وقتًا كافيًا للإجابة عن هذه الأسئلة وأسئلة كثيرة منتظرة غالبًا ما يتلهّى بها العوام في العوالم النامية التي لم تستيقظ من سباتها بعد وتعطيها استراتيجيات الدول العظمى جزءًا من إهتمامها. والسبب أنّ مباشرة دومشيت بيرغ بنشر معلومات على موقع جديدٍ يتجاوزه هو موقع أوبنليكس والسماح لوسائل إعلام شريكة عالمية ومنها لبنان بتلقّيها لن يبقي لدى الكثيرين وقتًا للإجابة عن الأسئلة الأولى وهكذا دواليك!

الإعلان: دور عالمي

يبدو الإعلام على ضوء هذه المقاربات، وفي ظلّ العولمة، محسومًا للإستراتيجيات الإعلانية في طغيانه على الحاضر وفي صراعه مع الأشكال الاتصالية الأخرى. وقد يكون العالم، وفق هذا التصوُّر، خارجًا من القرن العشرين الذي هو قرن التواصل أساسًا فالاتصال إلى قرن جديد هو قرن الإعلام وحسب أي قرن المعلومة التي يضطلع الإعلان بدور كبير في نسجها وتشكّلها عنوانًا بارزًا للعصر. ليس المهم التواصل بل الإبقاء على التلقي في المرسلة الإعلانية التي تتكثَّف في مواد وصور وإعلانات فتعلّم بالأساليب شتى وتأسر وتقنع دونما إيجاد ميدان أو حيز واسع للحوار المؤثّر فعليًا.

يشغل الاعلام المماثل للإعلان، إذًا، حيزًا صلبًا في استراتيجيات الدول يُضاف إلى ركائزها الثلاث التقليديّة ويتجاوزها، إذ يتقاطع معها ونعني

بها القوة والاقتصاد والدبلوماسيّة. وباتت مخاوف التكتلات الكبرى لا في انهياراتها المالية بل في انسلاخ الأقنعة الديمقراطية لطبيعة المجتمعات التي تنقاد إلى السوق في معناه الواسع. ولو رغب بعض الشعوب تلطيف كلمة السوق إلى مجتمع الانترنت I. S. [21]، فإنّ حدّة الانشغال الدولي ترتفع حيال إمّحاء ملامحها الخاصة وذوبانها في الشمولية حيث تشكّل القوى العالميّة وتقرير المستقبل بهدف توجيه الرأي العالمي نحو ذهنية التقبل الواقعي «بالقوى» و«الاعلان» كحقائق ثابتة تعصى على التبديل. وتستعيض هذه المعارك الشكلية عن المكاسب العسكرية المستحيلة بين الشعوب بالمكاسب الثقافية واللغوية والمعرفية والمالية. وتبدو نتائجها انشقاقًا لدول العالم إلى اتجاهات واسعة البيكار تحدِّد الفروقات بينهما مسائل أساسية مثل القدراتُ المعلوماتيّة والإعلانيّة.

«إنّنا، بالمعنى الإعلامي، على شفير امّحاء الرأي العام أو الجماعة بمعناها التقليدي والتوجُّه نحو الجماعة العالميّة أو الجماعات الصغيرة الشبابية الشديدة التأثير، ويبدو العالم كمن يضع يده على قلبه صارخًا: ليس المهم الكلام فحسب عن التقنية والإعلام ولكن عن الاتصال لأن الجماعة La communauté لا تأتي إلاّ من الاتصال La communication، وإذا كان الاتصال ينسحب لمصلحة الإعلام الإعلاني أو الإعلان، فهذا يعني الخوف من الإعلام ومن فقدان المضمون»[22]. بهذا المعنى، يمكن القول إن الرأي العام كان يتشكّل من الفرد/الزعيم الذي ينخرط أفقيًا وعموديًا بالجماعة فيؤلفها ويعجنها ويقولبها وفق مشيئته وسلطاته المستمدة من دين أو عائلة أو نفوذ أو يسر مالي، وهو اليوم يتشكّل من فرد أو أفراد تكمن

21- Odile Ambry: «**Un Code de déontologie pour le réseau: Internet Society**», Culture et Société, R.F.I., N° 162, 16 Février 1998, Paris.

22- Albert Gore: «**Intervention au national press club**», 21 décembre 1993, in Le Monde diplomatique, N° 27, Août 1995, p. 45 (textes choisis).

«زعاماتهم» المستحدثة في حسن استعمالهم للـ Bits بطل القرون المقبلة وزعيمها الأوحد.

الأسواق/الأذواق المعصورة

كانت المطبوعة الحامل الأول للمرسلة الإعلانية في مساحات ورقية، ومع ظهور الراديو بوشر بشراء الزمان إلى جانب المساحة. وكان الإعلان يبيع صورًا أو موسيقى من دون صور وخارج أي رقابة. وجاءت البرمجة تقولب المحيط بما يتناسب والحاجات في تمويل البرامج وصنع المسرحيات والبرامج والافلام، وبثّ المنوعات والمسلسلات البوليسية. وتمكّن المعلنون من تحويل «المنازل» إلى مؤسّسات صامتة منهارة يغذونها ويتسلّطون عليها. هكذا كانت السلطة الكبرى للإعلان/الإعلام في الإذاعة والتلفزيون تلاقي منافسة محدودة بسبب البرامج الحرّة والمواقع الطليقة التي يرفعها الناس على الإنترنت. هكذا يرعى الإعلان/الإعلام المجتمعات إذًا بدلاً من السياسة كمقولة افتراضية لكنّها واقعيّة تاريخيًا. وإذا لم تتمكن شركات الإعلان اليوم من رعاية مجمل برامج الشاشات التي لا ترى النور أساسًا من دون سلطاتها التاريخيّة والماليّة المعروفة ، فإنّ الشركات تكثّف جهودها بما يجعلها أمينةً على أصنافها و«إخضاعها» للأذواق والاستمرارية في وظيفة الإعلام التي تشغلنا في الأساس. «إن الخطر حقيقي، يقول المعلنون، لأنّ البرامج، ربّما، تركز أكثر على المضامين التي أصبحت حرّة أكثر. ويقدم المنتجون الجدد لمواد الإعلام كلّ ما يرغب به المستهلك من المواصفات والأسعار التي تناسبه. وتأخذ أثمان الانترنت وتكلفته مكان عوائد الإعلان وهذه مشكلة خطرة حتى ولو ملأنا بريده الإلكتروني بالمعلومات الإعلانية. كيف السبيل إلى خلق التفاعل لمشاركة المستهلك بإعلاناتنا ومعلوماتنا أي

خلق ردود فعله المباشرة التي تغيب وتتلاشى مثل غيوم الصيف؟» [23].

تتحوّل شاشة الإنترنت إلى لوحة أرضيّة أو يافطة عالميّة للمؤسّسات الرأسماليّة الكبرى من خلال المعلومات المحكومة بالإعلانات فيفرض الاقتصاد «توظيف اللغات والبرامج وطرائق الإعلام، بما يدفع بالمعلنين إلى الجمهور العام القاعد أمام الأسواق المعصورة»[24]، وذلك كلّه بهدف بيع المعلومات «المقشرة» الجاهزة، وفتح الأبواب مجددًا أمام شركات الإعلان فتحوّل الإنترنت سوقًا عالميًا تضيع فيه أعداد المشتركين والمبحرين ومواقعهم ولغاتهم، و«تموت» الإحصاءات والنسب التي تخضع لها اللغة الإعلانية، كما كان يخضع لها الخطاب السياسي والاجتماعي والجامعي والحقوقي والقضائي والديني، ويفقد قيمته إن لم يقدم لغة مزوَّدة الأرقام. «وليست مراقبة الأذهان، واستبدادية الأرقام وتطويع البشر عن طريق الإعلانات والإحصاءات والتسويق سوى إيديولوجيّات الأمس السائدة، لكنّها الآيلة إلى الأفول»[25]. لا تضيع أعداد المبحرين ومواقعهم «بل تضيع قسماتهم ورغباتهم، ولن نعرف جنسيّاتهم. وتسقط الأفكار الكثيرة التي كانت تساهم في التسلّط على قناعات البشر وتثبت زعامتهم، فلا نعود نعرف مخاطبتهم وقد نخطئ في «إصاباتهم»[26]. والسبب قائم بالطبع في هذه الهوة الكبيرة بين الإعلان والعقل، «إذ لم المعلومات المعلنة مجموعة من العناصر يمكن التحقُّق منها أو تقديمها بمنطق». أنّها إخراج «ميثولوجي» لأناس يبيعون ويشترون ويأكلون ويشربون بسعادة مخالفة لروح العصر. وليس هناك ما

23- Dan Schiller: «**Les marchands du cyberspace**», Le Monde diplomatique, N° 506, Mai 1996, p.20, Paris.

24- Myriam Herber: «**Le Pub débarque sur le Net**», Culture et Société, R.F.I., N° 686, 9 février 1998,

25- أصدرت صحيفة «**Le Monde diplomatique**» عددًا خاصًا حول تأثير وسائل الاعلام بالأذهان والتحكم بها عن طريق اعتماد الأرقام والنسب كأسلحة في تحريك الناس. وتطرّقت الصحيفة إلى الغزو الخاص للشبكات الاعلامية، والانبهار بالنموذج الغربي الأميركي، وخصّص العدد دراسات لطرائق مقاومة هيمنة الأرقام واستبداديّتها.
Le Monde diplomatique, «**Médias et contrôle des esprits, Manière de voir**», N° 27, Août 1995, Paris.

26- Myriam Herber: «**Le Pub débarque...**», idem.

يؤكد إذا كان المشاهدون يستنتجون شيئًا من هذا الدفق المتنوع السريع أو يستفيدون منه. المهم أن تحبّ أو لا تحب هذا النص/السر/الوثيقة/الإعلان وحسب مزاجك الشخصي وثقافتك وفرديتك المتعززة تحت مصطلحات الحرية والديمقراطية، لكونك لن تتمكن من رفضه. إنّه «السلطة» الحاضرة المطلقة[27].

الخلاصة: المعلومة والوجود

توصل منظومة سلطات الإعلام والمعلومات، في تقنياتها المكثفة إذًا وأدوارها الكبيرة إلى إمكان القول بتبادل الأدوار بين الخالق والمخلوق وبين المواطنين والأنظمة أو بين الحكام والمحكومين، وكأننا مجددًا أمام مسائل فلسفية تقليدية، كانت تراجعت منذ زمن بعيد. وإذ نشير إليها، نرى «صراعًا» فكريًا دائم التجدد بين من يرى في الإنسان – المعلومة أو الخالق، أو من يربط كل ابتكار بالخالق «فيراه مبتكر الانترنت»[28]. وهذا يعني صعوبة القبول بتحول سلطات المعرفة في معانيها التقليدية القديمة إلى سلطات مايكروسوفت وأمثالها من الشركات الإلكترونية العملاقة في معلوماتها وقدراتها الخياليّة. يمكننا تصوّر مقولة جديدة في تاريخ البشرية تؤكد سلطات الإعلام، وقوامها: «أنا أعلم، إذًا أنا موجود»جاءت على«أنقاضِ» فلسفة ديكارت الذي قال: «أنا أفكر، إذًا أنا موجود»، رابطًا الوجود بالمعرفة وتوسّط الفيلسوف الفرنسي جان – بول سارتر Jean-Paul Sartre قلب هذه المقولة بالقول: «أنا موجود، إذًا أنا أفكّر»، تعبيرًا عن الفلسفة الوجوديّة وإطلاقها في أعقاب الحرب العالمية الثانية الحافلة بالموت. والمعروف أن الغرائز تتدفق في سلوكيات البشر بعدما تغرق في الحروب والموت المجاني،

27- Neil Postman: Se distraire à en mourir, Flammarion, Paris, 1986, p. 85.
28- Christian Hvitema: Et Dieu créa l'Internet, 4ème éd., Ed. Eyrolles, Paris, 1997, p. 3.

ويمكن إضافة تجربتي إسبانيا ولبنان في حروبهما الأهلية كي ندرك أو نفسّر معنى التدفق الغريزي وتراجع العقل بعدما تضع الحروب أوزارها حيث يعبر عن فلسفة الحياة بدلاً من التغنّي بفلسفة الموت. ومهما افترق الناس والحضارات في سلوك الفلسفتين وتطبيقهما كحقائق أزلية، فإن تحولات كبرى تطاول الرأي العام الذي بات محكومًا بالحدث والزمان وتقنيات الإعلام والفكرة الجديدة واستعمال المشاهير وبث الصور والمعلومات أو بها مجتمعة وهو رأي عام محكوم بالتغير الدائم والموت الدائم والتحول الدائم، بعدما كان الرأي العام محكومًا بثوابت تقليدية تتناسل وتتوارث عبر الأجيال وتتجذّر الى ما بعد الموت.

الجيش وفنون القتال عند الفرس

العميد الركن محمد صبحي الحجار*

مقدمة

الفرس أمة متجذِّرة في التاريخ، لهم في الحضارة الإنسانية أصالة يشهد لها تراثهم، وفي الحرب دراية وخبرة وفنون أثبتتها حروبهم مع العرب والروم والهياطلة، وهي حروب وُصِفت بأنها «استولت على عقول ملوك آل ساسان، فلم يستريحوا منها ولم يريحوا الشعب حتى أنّ الملك الواحد كان يحارب الروم سنوات، ثم تعلن الهدنة ربما يستجمع قواه ويعدّ لها وقودًا جديدة»[1].

أولاً: تنظيم الدولة العسكري

كان الفرس في تاريخهم القديم «أمّة مسلحة» وشعبًا محاربًا، ولذلك تمكّن الأشكانيون «نظرًا إلى تربيتهم العسكرية من الاستيلاء على «بارتا»، ثم خلقوا بالغزو دولة إيرانية

* دكتوراه في التاريخ واجازة في ادارة الاعمال من الجامعة اللبنانية.

1- اربري، أ.ج، تراث فارس، كتب فصوله أساتذة من المستشرقين، أشرف على نشره أربري، ونقله إلى العربية أساتذة كلية الآداب جامعة القاهرة، راجع ترجمته يحي الخشاب، ص15، دار إحياء الكتب العربية، 1959.

جديدة»[2] أسموها «الدولة البرتية».

ويبدو أنّ الإمبراطورية الفارسية نظَّمت المجتمع الفارسي ليكون مجتمع حرب، فاعتمدت نظامًا أسريًا وإقليميًا يرتكز على أربع وحدات «البيت (غانة) والقرية (ويس) والقبيلة (زنتو) والإقليم(دهيو)»[3]. كان رؤساء القرى يضطلعون بدور أساسي في هذا التنظيم، «فهم كانوا كبار أمراء الملك...، وكانوا يُنشّئون رعاياهم على الحرب»[4].

وخضع تركيب المجتمع الفارسي إلى النظم الاقطاعية والطبقية لكي يأتي متوافقًا مع النظم الحربية للدولة. ويشير تنسر إلى تقسيم الهيكل الإجتماعي الذي كان سائدًا أيام الساسانين «إلى أعضاء أربعة منهم الملك: العضو الأول هو أهل الدين (آثروان Athravan)، والعضو الثاني المقاتلة (إرتشتاران Rathaestar) والعضو الثالث الكتَّاب (دبيران) والعضو الرابع المهنة (الفلاحون (وستريوشان) والصناع (هو تخشان)»[5].

وظهرت في الدولة الساسانية تقسيمات إجتماعية أخرى منها ما أورده الجاحظ في كتابه «التاج» بقوله: «جعل أزدشير الناس على أقسام أربعة، وحصر كل طبقة على قِسْمَتِها: فالأول الأساورة من أبناء الملوك، والقسم الثاني النسّاك وسدنة بيوت النيران، والقسم الثالث الأطباء والكتاب والمنجِّمون، والقسم الرابع الزرّاع والمهان وأضرابهم»[6]. ويقول المسعودي أن أزدشير رتَّب ندماءه في طبقات «وكان يرى أن ذلك من السياسة ومما يرمُّ عمود الرئاسة، فالأولى الأساورة وأبناء الملوك، وكانت الطبقة الثانية وجوه المرازبة وملوك الكور المقيمين بباب أزدشير والأصبهبذية ممن كانت له

2- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص5، ترجمة يحي الخشاب ومراجعة عبد الوهاب عزام، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

3- Beneveniste. E. Les classes sociales dans la tradition avestique, J.A. P 124, 1932

4- كريستنسن، آرثر، المرجع السابق، ص7

5- تنسر، **كتاب تنسر**، ص12-33 ، ترجمة يحي الخشاب، القاهرة، 1954.

6- الجاحظ، ابو عثمان، **كتاب التاج**، ص25، أحمد زكي باشا، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1332هـ-1914م.

مملكة الكور في أيامه، وأهل الطبقة الثالثة المضحكون وأهل البطالة وأهل الهزل»[7].

ومهما كانت تسمية الطبقات التي اعْتُمِدَتْ في فارس فإنّ هذا التنظيم أوحى بالطبيعة الحربية التي بُنِيَتْ عليها دولة الفرس. فالملك الذي كان يقف على رأس هذه الطبقات، كان عسكريًا بطبعه وتربيته، ويقول كريستنسن «إن أكثر ملوك الساسانيين شغوفون بالحرب واشتركوا فعلاً في أعمالها»[8]. إلاّ أنّ الذي يثير الإستغراب هذا التضارب في أولويات تصنيف الطبقات، فكتاب «تنسر» يجعل المقاتلة في الطبقة الثانية بعد أهل الدين، ويحصر تكوينها بالفرسان والرجّالة برتبهم وموظفيهم كافة، أما الجاحظ فيجعل الأساورة من أبناء الملوك في المقدمة. ومصطلح الأساورة يرد في كتاب كريستنسن في سياقين، الأوّل «أنّ ضباط الجيش كانوا يسمّون الأساورة»[9]، والثاني يُحَدِّدُه بسلاح الفرسان ويصفهم «بصفوة الجيش من الأساورة (الفرسان) المصفّحين»[10]. أما تنسر فيجعل في الطبقة الرابعة من تقسيمه الزرّاع والرعاة والتجار وأصحاب المهن، وهي طبقه ليست في وجهها الآخر سوى «مصدر الرجال للحرب»[11]، الذين وصفهم كريستنسن بأنهم «طبقة سيئة التكوين ومؤلفة من جند غير أكفياء»[12].

وفيما تبدو صورة المجتمع الحربي الفارسي ظاهرة في ترتيب طبقاته، يأخذ التقسيم الإداري لبلاد فارس طابعًا عسكريًا واضحًا باعتماده «نظام المرازبة الأربعة». وفي هذا الإطار حفظ لنا تنسر تنظيم الدفاع عن فارس

7- المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، الجزء الأول، ص286، عني بتنقيحه وتصحيحه شارل بلا، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1966م.
8- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص119.
9- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 197
10- المرجع عينه، ص 246-251
11- اربري، أ.ج، تراث فارس، ص 12.
12- كريستنسن، المرجع السابق، ص 246.

بتطبيق «نظام الثغور» مستندًا إلى قول أزدشير: «لا يجوز أن يُطْلَق لقب المَلِك على أحد من غير أهل بيتنا عدا أصحاب الثغور، وهي آلان وناحية المغرب وخوارزم وكابل»[13]. ويطلق المسعودي على حكام الثغور لقب «أصبهبذ» و«جعل الأصبهبذين أربعة «الأول بخراسان والثاني في المغرب، والثالث ببلاد الجنوب، والرابع ببلاد الشمال، فهؤلاء هم أصحاب تدبير الملك، كل واحد منهم قد أُفْرِدَ بتدبير جزء من أجزاء المملكة، وكل واحد منهم صاحب ربع، ولكل واحد من هؤلاء مرزبان وهم خلفاء هؤلاء الأربعة»[14].

ويشير الطبري الى أن تنظيم الثغور الأربعة جرى زمن كسرى أنوشروان حين ألغى رتبة «إيران – سباهبذ» بقوله: «وكان يلي الأصبهبذة – وهي الرياسة على الجنود – قبل مُلْكِهِ رجل، وكان اليه اصبهبذة البلاد، ففرّق كسرى هذه الولاية والمرتبة بين أربعة إصبهبذين، منهم إصبهبذ المشرق وهو خراسان وما والاها، وإصبهبذ المغرب، وإصبهبذ نيمروز، وهي بلاد اليمن، وإصبهبذ أذربيجان وما والاها، وهي بلاد الخزر وما والاها، لِمَا رأى في ذلك من النظام لِمُلْكِه»[15].

وتحفظ كتب التاريخ، إلى جانب الاصبهبذين، وجود مرازبة يحكمون الأقاليم ويقيمون فيها. ويشير كريستنسن إلى «أن معظم المرازبة كان يغلب فيهم الطابع الحربي على الطابع المدني، وفي أثناء الحرب كان المرازبة يعملون قوادًا في الجيش تحت رياسة الأصبهبذين»[16].

ثانياً: تنظيم الجيش الفارسي

نظم الأكاسرة جيوشهم لتكون متناسبة مع اتساع أمبراطوريتهم. كما

13- تنسر، كتاب تنسر، ص 29.

14- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 287.

15- الطبري، تاريخ الامم والملوك، المجلد الأول، ص 422، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1415هـ–1995م.

16- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 127.

حدَّد ملوك فارس عقيدة جيوشهم فجعلوا مهمتها الأساسية المحافظة على مُلْكِهم، فكانت أول خطوة لأزدشير حربه للانتقال من ملوك الطوائف إلى الدولة الموحَّدة التي أراد صورتها وفق قوله: «ردُّ المُلكِ إلى أهله وجَمْعُه لرئيس واحد وملك واحد»[17]. وتمثَّلت خطوة الساسانيين الثانية، بعد تحقيق وحدتهم، في انصرافهم إلى وضع استراتيجية لدولتهم مستمدة من تاريخهم، وحروبهم مع اليونان والروم... وأصبحت سياسة الفرس منذ عهد أزدشير وخلفائه الاوائل متجهة إلى حماية الحدود من الشرق والشمال والغرب والتي كانت على ما يبدو مهدَّدة بصورة دائمة بحيث وجّهوا «عنايتهم كلها إلى غزو الروم وقتالهم، ولن يستريح ملكهم ما لم ينتقم لدارا من الإسكندريين»[18].

واهتم الفرس بتنظيم «جيش أمبراطوري قوي»، وربطوا وجود دولتهم بقوته وتماسكه، فأغدقوا المال على إعداده متبعين سياسة انوشروان: «الملك بالجند والجند بالمال»[19]. وفي هذا الإطار كان جيش فارس يشمل الصنوف كافة المتعارف عليها في ذلك العصر، فجعل تنسر المقاتلة قسمين: «الفرسان والرجّالة وهم يتفاوتون بأعمالهم ومراتبهم». بينما يشير المسعودي إلى تنظيم الجيش الفارسي في وصفه لاستعراض أبرويز لصفوف جيوشه بقوله «وقد صُفَّت له الجيوش والعدد والسلاح فيما صُفَّ له ألف فيل، وقد أَحْدَقَتْ به خمسون الف فارس دون الرجّالة»[20].

أ- فرقة الفرسان

عرف الفرس الفروسية منذ القدم حتى أصبحت رمزًا للبطولة، يفتخر تنسر بها في كتابه بقوله: «إن **الله** تبارك مُلْكُه جمع في الفرس فروسية الترك

17- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص389.
18- تنسر، كتاب تنسر، ص 68.
19- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 311.
20- المصدر عينه، الجزء الأول، ص 321.

وفطنة الهند وصناعة الروم»[21]. ومن الطبيعي أن يكون لسلاح الفرسان مكانة عالية في المجتمع الفارسي حتى أصبح «لقب فارس (سوار) قيمة اجتماعية أعلى شأنًا»[22]، ولا عجب بذلك فقد جاء في «مروج الذهب» أنّ أزدشير جعل الطبقة الأولى من خاصَّته من «الأساورة وأبناء الملوك» كما لقّب الأساورة في كتبه بأنهم «حماة الحرب»[23].

وتُشَكِّل فرقة الفرسان الدارعين نخبة الجيش الفارسي وعماده، بحيث كانت ترتبط نظرًا إلى أهميتها بالملك مباشرة وعليها يرتكز سلطانه ونظامه. ويصف أربري هذه الفرقة بأنها «طبقة الفرسان ذوي الأسلحة الثقيلة التي أصبحت من أهم الفرق الحربية، وكانت تتكوّن من النبلاء المتواضعين، وتعتمد على المَلِك مباشرة، وبذلك لا يمكن لأحد الحكام الثائرين في الولايات أن يستخدمها ضدّ مولاه»[24].

ويُحَدِّثُنا كريستنسن عن وجود «فرقة ثانية من الفرسان المختارين تسمى «فرقة الخالدين، من عشرة آلاف رجل، و«الفدائيين» وهي فرقة أخرى من الفرسان «تمتاز بالجرأة وتتحدّى الموت»[25]. ولعلّنا نقول إن هذه الفرق كانت تشكل الوحدات الخاصة التي تقف قرب الملك وتنال ثقته.

وكانت الخيالة الثقيلة في الجيش الفارسي السلاح الحاسم في المعركة، ويشير ستروكوف في دراسته لموقعة ماراتون (490 ق.م) إلى «أن تفوّق الفرس يكمن في خيّالتهم القوية التي كانت جاهزة لشن الضربات العنيفة على أجناب الترتيب القتالي اليوناني»[26]. ويصف كريستنسن بقوله: «كان

21- تنسر، المصدر السابق، ص 67.

22- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 99.

23- المسعودي، المصدر السابق، ص 386-389.

24- اربري، أ.ج، **تراث فارس**، ص 55.

25- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 198.

26- ستروكوف، **تاريخ فن الحرب**، الجزء الأول، ص 48.

الإيرانيون يلقون ضدّ الرومان بأفواج منظمة من الفرسان الدارعين في صفوف كثيفة، فكان بريق الدروع التي كانت تتبع اتجاه الجيش يعكس هيبة تبهر الأبصار»[27]. ومن هذا المنظور، حافظ ملوك الفرس على وحدات الخيالة وعزَّزوها وأهتموا بتجهيزها، فكان كسرى «يتفقد الأساورة فمن لم يكن له منهم يسار قوّاه بالدواب والعدّة وأجرى لهم ما يُقوِّيهم»[28]. ولقد أشار الطبري إلى أنّ سلاح الفارس أيّام كسرى «كان يتكوَّن من تجافيف، ودرع، وجوشن، وساقين، وسيف، ورمح، وترس، وطبرزين، وعمود، وجعبة فيها قوسان بوتريهما وثلاثين نشابًا ووترين يعلقهما الفارس في مغفر له ظهريًا»[29].

وكانت وحدات الفرسان محطّ اهتمام ملوك الفرس وعنايتهم. فقد أفادوا من خبرات أعدائهم الأغريق في تدريبها على حدّ قول ايريك موريز: «إن الفرس تعلّموا، وحوالى العام 400 ق.م، أسس المدرسة الإغريقية. وطوَّعوا من شعب السيت خيالة الاستطلاع»[30]. أمّا قيادة الفرسان فقد جعلها الأكاسرة «من المناصب العامة التي تورَّث بين أفراد الأسر السبع، ورياسة الفرسان كانت واحدة من ثلاث وظائف حربية وراثية»[31]. ويذكر الطبري أن الخيّالة الفارسية في معركة القادسية «كانت في الصفوف الأولى، يليها، «الفيلة، ثم المشاة»[32].

ب- فرقة الفيَّالة

تعتبر الفيَّالة فرقة أساسية في الجيوش الفارسية وتشكِّل عمادًا لنظامها

27- كريستنسن، المرجع السابق، ص 197.

28- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 423.

29- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 452.

30- موريز، ايريك، **مدخل إلى التاريخ العسكري**، ص295 ، تعريب أكرم ديري والمقدم الهيثم الأيوبي، دار الإرشاد، الطبعة الأولى، بيروت، 1970.

31- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 92.

32- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 410-411-412.

العسكري، ويشير المسعودي إلى أنه كان «في مربط أبرويز ألف فيل. وقد صُفَّت له الجيوش والسلاح، وفيما صُفَّ له الف فيل»[33]. ويبدو أن الأكاسرة إستقدموا الفيلة من الهند التي كانت «تتخدها في بلادها، وليس فيها وحشية وإنما هي حربية»[34]، وتمنُّوا كما جاء على لسان أبرويز «ليت أنّ الفيل لم يكن هنديًا وكان فارسيًا»[35].

وتؤدي الفيَّالة في حقل المعركة دور الدروع في معركة اليوم، ونجد مركزها في خطة عمليات الفرس كما أوردها ستروكوف في وصف لموقعة كافكامل العام 331 ق.م بين الفرس ومقدونيا: «تمركزت العربات والفيالة أمام الجبهة»[36]، بينما كانت تلي صفوف الفرسان في معركة القادسية، حيث «عبئ رستم في القلب ثمانية عشر فيلاً، عليها الصناديق والرجال، وفي المجنبتين ثمانية وسبعة، عليها الصناديق والرجال»[37]. وكانت مهمة هذه الأفيال خرق صفوف العدو والالتفاف على قلبه لتذعر سلاح الفرسان كما أوْرَدَ الطبري: «وكانت حَمْلَة الفيلة على الميمنة والميسرة على الخيول، فكانت الخيول تحجم عنها وتحيد»[38].

ج- الرجّالة (بايكان)

كانت فرق الرجّالة أو المشاة تتألَّف من الوحدات التي يجمعها أصحاب الإقطاعات والذين «ألزموا رعاياهم دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية تحت رياستهم...، وكانت هذه الفرق المكوَّنة من الحرّاثين، سيئة التكوين

33- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 321.
34- المصدر عينه، الجزء الثاني، ص 115.
35- المصدر عينه، الجزء الأول، ص 321.
36- ستروكوف، تاريخ فن الحرب، الجزء الأول، ص 56.
37- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 407.
38- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 412.

ومؤلَّفة من جند غير أكفياء»[39]. والواقع أنّ هذه الصفات جعلت المهمات الموكلة إلى هذه الفرقة في ساحات الحرب تتناسب مع قدرات عناصرها، فكانوا يسيرون في الصفوف التي تلي الفرسان والخيَّالة في مؤخرة الجيش يهدمون الأسوار، ويخدمون الفرسان، ويحرسون الفيّالة على حد قول المسعودي: «كانت ملوك الفرس توقي الفيلة المقاتلة بالرجَّالة حولها»[40].

د- فرقة الحرس الملكي

كانت هذ الفرقة تحيط الملك بهدف الدِّفاع عنه وحراسته، ويفيد كريستنسن «أنّ رئيسهم يتمتَّع بأوسع جاهٍ في البلاط، وفي أيام كسرى كانت وظيفة «الهزاربد» رئيس الألف رجل ثم أصبح رئيسًا للحرس الملكي»[41]. ويذكر ديورانت «أن هذه الفرقة كانت أم فرق الجيش وكانت مؤلفة من ألفين من الفوارس وألفين من المشاة كلهم من الأشراف»[42].

هـ- فرقة المرتزقة

نُظِّمَت المرتزقة في الجيش الفارسي في فرق أُطْلِقَ عليها الفرق «الرديفة»، وكانت «تُجنَّد من جميع الأمم الخاضعة لسلطان الفرس، وكانت كل فرقة تتكلَّم بلغتها، وتقاتل بأسلحتها وتتبع أساليبها الحربية الخاصة»[43]. ويشير كريستنسن إلى فرق رديفة «من السجستانيين، وفرق من الأمم الجبلية المختلفة في القوقاز»[44]. وورد في «تاريخ الحضارات العام» أنه «كان

39- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 93-246.

40- المسعودي، **مروج الذهب**، الجزء الثاني، ص 116.

41- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 379.

42- ديورانت، ول وايريل، **قصة الحضارة**، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص 417، تقديم الدكتور محي الدين صابر، ترجمة الدكتور زكي محمود، دار الجيل، بيروت، 1408هـ- 1988.

43- المصدر عينه، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص 417.

44- كريستنسن، المصدر السابق، ص 199.

يردف الجيش الإيراني وحدات من المرتزقة سوادهم من الأرمن»[45]. وكان مما يلفت قيام ملوك ومرازبة الفرس بتجنيد المرتزقة اليونان نظرًا «إلى تفوق الجندي اليوناني التقني. وقد كوَّن بحارة شواطئ آسيا الصغرى الذين ينتمون إلى عنصر يوناني بالإشتراك مع البحارة الفينيقيين، رجال أسطول فارسي حسبوا له حسابًا»[46]. ومن الفرق التي أردفت بجيوش الفرس كما يقول الطبري، كتيبتان جعلها ملك فارس مع ملك الحيرة بحكم تحالفهما «دوسر، وهي لتنوخ والشهباء وهي لفارس»[47]. ويشير الألوسي إلى أنَّ هناك ثلاث كتائب إضافية، «الرهائن والصنائع والوضائع»[48].

ثالثاً: المبادئ العسكرية التكتيكية والإدارية

نظّم ملوك الفرس جيوشهم ووضعوا لها أسسًا إدارية وحربية فكانت محطَّ إعجاب وتقدير أعدائهم ملوك الروم وفق ما جاء في كتاب ملك الروم إلى سابور بن أزدشير: «أما بعد، فقد بلغني من سياستك لجندك وضبطك ما تحت يدك وسلامة أهل مملكتك بتدبير ما، أحببت أن أسلك فيه طريقتك وأركب مناهجك»[49].

أ- الإعداد والتدريب العسكري

إهتمت دولة الفرس باعداد «جيشها الامبراطوري» لتنفيذ سياستها الحربية من خلال تطبيق برنامج تربية عسكرية يشمل الفروسية والرمي، ويبدأ مع الأطفال منذ صغرهم. ويشير أربري إلى مراحل هذه التنشئة بقوله:

45- بروى، إدوار، تاريخ الحضارات العام، المجلد الثالث، ص56، نقله إلى العربية يوسف اسعد داغر وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط 3، 1994.

46- المرجع نفسه

47- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 405.

48- الألوسي، محمود شكري، بلوغ الإرب، الجزء الثاني، ص 176، المطبعة الرحمانية، 1314هـ-1924م.

49- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 290.

«إنَّ الأبناء من سنّ الخامسة إلى سن العشرين يتعلَّمون ثلاثة أشياء فقط» ركوب الخيل، والصيد بالقوس وقول الحق. أما القتال في المعركة فكان يُعدّ أسمى صفات الرجل وكان يليه في الأهمية بناء أُسْرَة كبيرة من الأبناء، ثم يأتي بعد ذلك مَثَلُهُم الأعلى وهو تكوين الجندي الباسل»[50].

والواقع انّ مستويات التدريب في الجيش تتصل بتنوع الطبقات الإجتماعية التي يتكوَّن منها المجتمع الفارسي، فبينما نجد تكوين الجندي يعتمد على تقاليد وعادات الأُسر التي كانت تساهم في تكوين «الأمة المسلحة»، كان النبلاء الشبان «يُلَقَّنون فن الحرب قبل كل شيء»[51]، ويخضعون لبرامج يشرف عليها مؤدِّب الأساورة الذي «كان يعمل على تعليم أبناء المحاربين في المدن والرساتيق حمل السلاح وآدابه»[52]. ويحفظ لنا الطبري مراحل تربية «بهرام بن يزدجرد» لدى الملك العربي المنذر الذي «أتاه برهط من فقهاء الفرس ومعلِّمي الرمي والفروسية ليأخذ عنهم كل ما ينبغي التدرب به»[53]. ويشير كريستنسن إلى «وجود أندية السباق خارج المدن حيث كان المدرّبون يعنون بالخيل وحيث يجري سباق الخيل وتمرينات الرماية بالسهم»[54]. ولقد بلغت مهارة الفرسان وقدراتهم الفنيَّة والتقنية في الرماية مستوى رفيعًا جعلت أربري يصفهم في حربهم مع الرومان بقوله: «كانوا يرسلون عليهم سهامهم المميتة عن بعد، أمّا عن مهارتهم في رمي السهم إلى الوراء من فوق ظهر الجياد وهي تعدو بعيدًا عن العدو، فقد أكسبتنا هذه العبارة –رمية بارتية–»[55].

50– اربري، أ.ج، تراث فارس، ص 39.

51– كريستنسن، ارثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 401.

52– تنسر، كتاب تنسر، ص 37.

53– الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 406.

54– كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 401.

55– اربري، أ.ج، تراث فارس، ص 51 .

ب- الجاسوسية

1- العيون

اتخذ ملوك فارس في حربهم وسلمهم، في داخل مملكتهم وعلى حدودها، عيونًا لهم لتنسم الأخبار، وجمع المعلومات لما في ذلك «من منفعة لخاصة أنفسهم وعامة رعيتهم». ولقد أسدى أحد الحكماء نصيحة لأنوشروان، إعتُبِرت من «السياسات الملوكية»، تضمَّنت :»إذكاء العيون في الثغور ليَعْلَمَ ما يَتَخَوَّف منه، فيأخذ له أُهْبَتَهُ قبل هجومه»[56].

2- الأسرى

أفاد الفرس، في حروبهم واقتصادهم وعمرانهم من بعض الأسرى الذين قاموا ببناء المدن كمدينة اصطخر، وإنشاء السدود واستصلاح الأراضي في العراق وزرعها بمزروعات جديدة. ونظّم ملوك الفرس أسراهم في وحدات عسكرية أطلقوا عليها اسم «وحدات المرتزقة»، واستخدموها في حروبهم. كما أفاد الفرس من معلومات أسراهم عن بلادهم الأم وبخاصة فنونهم العسكرية إلى درجة «أن الفروق الأولى بين الفن الحربي عند الإيرانيين وعند الروم البيزنطيين قد زالت قليلاً قليلاً حتى صارت النظريات الحربية عند الأمتين واحدة تقريبًا»[57].

3- الجواسيس

إتخذ الفرس الجواسيس كعناصر قتالية لكشف خطط العدوّ ونواياه ومعرفة جواسيسه وعيونه، كما كلِّفوا معرفة معارضي الدولة في الداخل وكشف مناوئيها. ويصف تنسر نظام التجسس الذي نظَّمه الفرس الساسانيون

56- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 310.

57- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 401.

بقوله: «إنّ الملك قد نَصَّبَ على أهل المملكة الجواسيس والمُنهين، وإنّ الناس منهم في رعب وحيرة. فاعْلَمْ أنّه لا خوف على الأبرياء والمخلصين من هذا، فإنّ عيون الملك والمنهين إليه لا يُعَيَّنون إلاّ إذا كانوا من الصالحين الأتقياء الأمناء العلماء المتديّنين الزاهدين، ليَصْدُرَ ما يعرضون على الملك عن ثبت ويقين»[58]. ويبدو أن نظام الجاسوسية كان ثقيلاً ومخيفًا فجاءت تطمينات الدولة بأن المكلفين هذه المهمة من ذوي الأمانة والضمير الحيّ، يكتبون عن الناس بالحق، وقد عبّر عن ذلك تنسر بقوله: «يجب أن يَتَنَبَّه الملك فلا يستمع لمن لا يعتمد عليه ولا يوثق به»[59].

واهتم ملوك الفرس بجمع المعلومات عن إداراتهم وشرائح شعبهم في مختلف أنحاء فارس، «فكانت الحكومة المركزية ترسل المراقبين يراقبون الإدارات المحلية، وقد دعي هؤلاء عيون الملك وآذانه[60]. فكان المراقبون ينظمون التقارير عن مشاهداتهم، ويرفعونها إلى الإدارة المركزية لدراستها.

وطال نشاط جواسيس الفرس بلاد الروم فقد استفاد الأكاسرة من نصارى إيران ونجحوا في إطلاق بعضهم إلى داخل بلاد الروم وجمع المعلومات عنها، وينقل كريستنسن «إن عيشوييه، الذي عيّن جاثليقًا برضى الملك، كان مُقَرَّبًا جدًا عنده وكان يؤدي إليه خدمات طيبة إذ يوقفه على حركات البيزنطيين»[61]. وبالمقابل يبدو أن الروم إستفادوا كثيرًا من النصارى المنتشرين في فارس إلى حد جعل هرمز ملك الفرس يقول: «لا قِوام لملكنا ولا ثبات له، مع استفسادنا من بلادنا من النصارى وأهل سائر الملل المخالفة لنا»[62].

58- تنسر، كتاب تنسر، ص 50.

59- تنسر، كتاب تنسر، ص 50.

60- ايمار، اندريه وابوايه، جانين، تاريخ الحضارات العام، المجلد الأول، ص 220، نقله إلى العربية فريد داغر وفؤاد ريحان، منشورات عويدات، ط3، بيروت – باريس، 1413هـ–1993م.

61- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 425.

62- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 462.

ج- الإستطلاع

قام الفرس بعمليات الإستطلاع والإستعلام، وأرسلوا السرايا الإستطلاعية، ليس بهدف القتال فحسب، وإنما بهدف جمع أخبار العدو ومعرفة ما عزم عليه. وكانت مهمة الإستطلاع توكل إلى مقدمة الجيش وطلائعه، وفي هذا السياق يشير الطبري في روايته لمعركة القادسية الى أن رستم قائد الفرس «أمر الجالنوس قائد مقدمته بالتقدم الى الحيرة، وأمره أن يصيب له رجلاً من العرب. فخرج هو والآزاذمرد سرية في مئة حتى انتهيا الى القادسية، فأصابا رجلاً... فأختطفاه[63].

وكان القائد الفارسي يقوم بمهمة الإستطلاع بنفسه في أحيان كثيرة، ويذكر الطبري أن سابور في لقائه بجيش الروم بقيادة لليانوس قرر إستطلاع مقدمة لليانوس بنفسه بعد «أن اختلفت أقاويل العيون في ما أتوه من الأخبار عن لليانوس وجنده، فتنكّر سابور وسار مع ناس من ثقاته ليعاين عسكرهم فوجّه رهطًا ممن كان معه ليتحسسوا الأخبار ويأتوه بها على حقيقتها»[64].

د- نظام الدِّفاع عند الفرس

1- نظام الثغور

قسّم الفرس بلادهم إداريًا وفق مباديء تخدم نظامهم الحربي. وفي هذا الإطار يشير المسعودي إلى توزيع مسؤولية الإدارة «وتدبير الملك» بين أربعة أصبهبذين «الأول بخراسان والثاني بالغرب والثالث ببلاد الجنوب والرابع ببلاد الشمال»[65]. ومما لا شك فيه أنّ الطابع الجغرافي لتقسيمات المسعودي أوجد في كتاب تنسر ما يفسّره من الناحية العسكرية حين يذكر صراحة

63- الطبري، تاريخ، المجلد الثاني، ص 395.

64- المصدر عينه، المجلد الاول، ص 400.

65- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 287.

أهمية الثغور التي تعيش إشتباكات دائمة مع الأعداء ويحدِّدها «ألان وناحية المغرب وخوارزم وكابل»[66] كما يشير إلى رفعة مكانة أصحابها ومكافأتهم بمنحهم لقب ملك.

2- نظام النقاط الحصينة

إهتم الفرس بإقامة الحصون، وبناء القلاع، وترتيب المقاتلة في الثغور، وفق خطة مدروسة تؤمن لهم الدفاع عن الحدود ورد العدوّ في حال اجتياحه البلاد.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن شبكة من القلاع والحصون كانت تلفّ حدود فارس، «وكان كل واحد بينه وبلد العدو درب وعقبة»[67]. ومن الحصون القوية، تحصينات «دربند أَجَلّ موانيء بحر قزوين»[68]. ويصف قدامة، سور دربند وأهميته العسكرية بقوله :»واقام أنوشروان لبناء الحائط فبناه وجعله من قبل البحر... إلى أن أَلْحَقَهُ بالجبال. فلما فرغ من بنائه علَّق على المدخل أبواب حديد ووكّل بها مئة فارس يحرسون الموضع بعد أن كان محتاجًا إلى خمسين الفًا من الجند وجعل عليه دبابة»[69]. ويشير قدامة إلى حصن قزوين ويسمى بالفارسية كشوين. و«بينه والديلم جبل ولم تزل فيه للفرس مقاتلة من الأسوارية يرابطون فيه ويدفعون الديلم»[70].

وأقام الفرس حصونًا في البحرين، ويذكر الطبري في هذا السياق «المشقَّر وهو حصن حياله حصن يقال له الصّفا، وكان الذي بني المشقر رجلاً من

66- تنسر، كتاب تنسر، ص29.

67- قدامة بن جعفر، أبو الفرج، الخراج وصناعة الكتابة، ص 254، تحقيق محمد الزبيدي، دار الحرية، 1980.

68- كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 214، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1405هـ-1985م.

69- قدامة بن جعفر، نبذة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، ص 261

70- قدامة بن جعفر، نبذة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، ص 261.

أساورة كسرى»[71].

وكان ملوك الفرس يشحنون هذه الحصون بالمقاتلة، فانتشرت الحاميات العسكرية في هذه النقاط الحصينة من الحدود. ويبدو أنَّ نظام خدمتهم كان قاسيًا لارتباطه بحالة الحرب والتوترات الدائمة مع الدول المجاورة لفارس ما أبعدهم عن عائلاتهم مدة طويلة، وهذا ما خلق حركات تململ واضطراب في صفوفهم أضرَّت بالجيش وتماسكه، وعبّر عن هذه الحالة الملك أبرويز في رسالته القاسية إلى أبيه كسرى التي تضمَّنت مضبطة اتهام له شملت إساءته في تدبيره الملك ومنها «تجميره من جُمِّر في ثغور الروم وغيرهم من الجنود، وتفريقه بينهم وبين عائلاتهم»[72].

3- نظام الدولة الجاهزة

يتَّفق المؤرخون العرب على قيام إمارة عربية، في الحيرة وراء نهر الفرات، تبعت نهائيًا للدولة الساسانية بعد فترة عداء عنيف لقبائل العرب في عهد ملك الفرس «سابور ذي الأكتاف» الذي «أفشى فيهم القتل وسفك فيهم من الدماء سفكًا»[73]. وانتهز العرب فرصة للإنتقام منه، بمساندة ملك الروم عليه، «فاجتمع في عسكر لليانوس من العرب مائة ألف وسبعون ألف مقاتل»[74].

ويبدو أنَّ قوة العرب العسكرية كانت حاجة لدولة الفرس وعنصرًا أساسيًا في تنظيم خططهم الدفاعية، فرأى ملوكهم استثمارها لمصلحتهم بحيث تصبح «حصن الملك حيال العرب الرحّل»[75]. وقد أسدت هذه الإمارة خدمات

71- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 460.
72- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 486.
73- المصدر عينه، المجلد الاول، ص 400
74- المصدر عينه، المجلد الاول، ص 400
75- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 82.

عسكرية للفرس في حروبهم مع الروم، فكانت كتائبها «الدوسر» و«الشهباء» و«الوضائع» و«الصنائع» «والرهائن» تعمل ضمن سياسة الفرس الحربية، وإستغل أمير الحيرة هذه السياسة «فكان يغزو بها بلاد الشام ومن لم يَدِنْ له من العرب»[76]. ولعل ما يشير إلى أهمية هذه الإمارة العسكرية في سياسة الفرس الحربية، أن الأكاسرة حافظوا لأمراء الحيرة على لقب ملك أسوة بأصحاب الثغور وحكام ولايات أطراف الدولة وفق ما جاء في كتاب تنسر: «وكل من يجيء إلينا مقدمًا فروض الطاعة لن نخلع عنه لقب ملك ما دام يمضي مستقيمًا على طريق الخضوع»[77].

هـ- نظام حصار الحصون

عرف الفرس فن حصار الحصون وفتحها، وينقل ابن قتيبة عن كتابهم المعروف «بالآيين»، أن أول مبادئ الحصار كان القيام بعمل استخباراتي مرفقًا بحرب نفسية «لاستمالة من يقدر على استمالته من أهل الحصن ليظفر منهم بخصلتين إحداهما استنباط أسرارهم والأخرى إخافتهم وإفزاعهم بهم، وأنْ يدُسَّ بينهم من يُصغِّر شأنهم ويُوَيِّئسهم من المدد»[78]. واستخدم الأكاسرة في عملية الحصار جميع صنوف المقاتلين ووسائل الحصار، وينقل كريستنسن وصفًا حيًا لحصار آمد وسقوطها بيد الفرس فيقول: حوصرت المدينة بخمسة صفوف من الجند الدارعين،... وانتشر الفرسان ذوو الدروع وكان مع هؤلاء صفوف من الفيلة»[79]. واستخدم الفرس وسائل هندسية خاصة للحصار منها «سلالم لتسلُّق الأسوار ومواضع ينصب المنجنيق عليها ومواضع تُهيَّأ العرّادات لها ومواضع تُنقبُ نقبًا»[80].

76- الطبري، المصدر السابق، المجلد الاول، ص 405.
77- تنسر، كتاب تنسر، ص 29.
78- ابن قتيبة، عيون الأخبار، المجلد الأول، ص 194.
79- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 234.
80- ابن قتيبة، المصدر السابق، ص 194.

و- إدارة المعركة

1- الحشد

طبَّق الفرس مبدأ الحشد في حروبهم بحيث كانت الوسائل والقوى متناسبة مع أهداف القتال. ويذكر الطبري في مواضع مختلفة من تاريخه أرقامًا لأعداد جيوش الفرس التي أُعِدَّت لهذه الحروب، يَشُكُّ الباحث بصحتها بسبب المبالغة بها، منها قوله: «إنّ الملك ازدشير بهمن «غزا الرومية في ألف ألف مقاتل»[81]. بينما يذكر أعداد جيش الفرس بقيادة رستم الذي واجه العرب في القادسية: «إن أهل فارس كانوا عشرين ومائة ألف، معهم ثلاثون فيلاً»[82].

وعرف الفرس أيضًا «النفير العام» في مملكتهم، ولعل هذا النفير كان يطلق عندما كانت تتعرَّض مملكتهم لأخطار دول الجوار مثل الترك والروم والعرب. وكان يشمل الاستنفار قوى فارس وولايات الأطراف. ويذكر الطبري أن سابور «ذا الاكتاف» لما استشعر خطورة الروم باحتلالهم طيسبون «كتب إلى من في الآفاق من جنوده يعلمهم الذي لقي من لليانوس ومن معه من العرب، ويأمر من كان فيهم من القواد، أن يُقْدِمُوا عليه في من قبلهم من جنوده، فلم يلبث أن إجتمعت إليه الجنود من كل أُفُق»[83].

2- نظام الخميس والكراديس

إعتمد الفرس في حروبهم نظام الخميس والكراديس، فقد ذكر الطبري أنّ قائدهم رستم رتّب جيشه يوم القادسية «مقدمة وطلائع ومجنبتين ومجردة ورجالة»[84]. وكانت أقسام هذا الجيش تتألف من كراديس وصف مشهدها

81- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 333.
82- المصدر عينه، المجلد الثاني، ص 410.
83- المصدر عينه، المجلد الاول، ص 401.
84- المصدر عينه، المجلد الثاني، ص 399.

الطبري بقوله «وتكتّبت الكتائب من هؤلاء وهؤلاء»[85]، ونظم كل كردوس في صفوف متنوعة فوقفت الخيالة في الصفوف الأولى يليها الفيلة ثم المشاة.

3- تكتيك الصدم

إستخدم الفرس تكتيك الصدم قديمًا في القرن السادس قبل الميلاد، ويذكر ايريل اموريز ذلك بقوله: «حاول الفرس إنشاء تكتيك حقيقي للصدمة بأن وضعوا في صفوف القتال عربات مسلحة بالمناجل الطويلة، كما إستخدموا الهجَّانة المسلحة»[86] لخرق صفوف العدو وترهيب خيولهم.

وشكَّل سلاح الفيالة في ما بعد دروع جيش فارس في مختلف أقسامه. وكان هذا السلاح حاسمًا في المعركة وقادرًا على إحداث عنصر الصدم الذي وصفه الطبري في عرضه لمعركة القادسية بقوله: «لما تكتّبت الكتائب بعد الطراد، حمل أصحاب الفيلة عليهم، ففرّقت بين الكتائب، فابذعرّت الخيل»[87].

4- مقر القيادة

كان قائد الجيش ملكًا أو من يكلّفه بالقيادة، يجلس على سرير يوضع في قلب الجيش في مكان مناسب، وقد أشار ابن قتيبة إلى ذلك بقوله: «وأن يرتاد للقلب مكانًا مشرفًا ويلتمس وضعه فيه»[88]. ويضيف كريستنسن أنه «كان يلتفّ حول هذا العرش فرقة من الجند كان عليها أن تدافع عنه حتى الموت»[89].

85- المصدر عينه، المجلد الثاني، ص 411.
86- موريز، ايريك، مدخل الى التاريخ العسكري، ص 288.
87- الطبري، تاريخ، المجلد الثاني، ص 411.
88- ابن قتيبة، عيون الأخبار، المجلد الأول، ص 192.
89- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 202.

5- الكمين

إعتمد الفرس في القتال نظام الكمائن، ويذكر ابن قتيبة في عيون الأخبار أنه قرأ في «الآيين» وهو كتاب من كتب الفرس، مبادئ الكمين الناجح ويلخصها بما يأتي: «أن ينتخب للكمين من الجند أهل جرأة... وليس بهم أنين ولا سعال، ويختار لهم من الدواب مالا يصهل... ويختار لكمونهم مواضع لا تغشى... وأن يكون إيقاعهم كضريم الحريق...»[90].

6- البيات

هو عمل يهدف إلى الإيقاع بالعدو ليلاً، ويشرح إبن قتيبة ما دوَّنَهُ الفرس في كتاب الأيين تفاصيل عملية البيات فيقول: «ينبغي للمبيتين أن يفترصوا البيات إذا هبَّت ريح... فأنه أجدر ألاّ يُسْمَع لهم حس. وأن يتوخى بالوقعة نصف الليل. وأن يصير جماعة من الجند وسط عسكر العدو وحوله... وليُعْلَم إنما يحتاج في البيات إلى تحيير العدو وإخافته...»[91]. ويشير الطبري إلى عملية بيات ناجحة نفذها بهرام ملك الفرس في بلاد الترك لقتل خاقان بقوله: «فسار إلى خاق بهرام في العدة الذين كانوا معه، فبيَّتهُ وقتل خاقان بيده»[92].

7- الأعمال الهندسية

عرف الفرس عمليات الدعم الهندسي في حروبهم، وتنوَّعت أشكالها في عمليات الدفاع والهجوم كافة. ومن أنواع هذا الدعم، عمليات التجسير التي نُفِّذَت لتسهيل عبور الموانع المائية على جسور عائمة على قوارب وفق ما نقل كريستنسن بأن «الجيش الإيراني كان يعبر الزّاب على جسر

90- ابن قتيبة، عيون الأخبار، المجلد الأول، ص 193.

91- المصدر عينه، ص 193-194

92- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 410.

من القوارب»[93]. ويذكر الطبري أن كسرى أنوشروان «أمر بإعادة كل جسر قُطِع أو قنطرة كُسِرَت»[94]، في إشارة إلى أنّ الجسور كانت خشبية وحجرية. ويصف الطبري عملية تجسير ميدانية نُفِّذَت في اثناء عمليات القتال يوم القادسية بقوله :»أراد رستم العبور، أمر بسَكْر العتيق بحيال فارس... فباتوا ليلتهم حتى الصباح يسكِّرون العتيق بالتراب والقصب والبراذع حتى جعلوه طريقًا»[95].

ومن الأعمال الهندسية المعروفة لدى فارس «الخنادق»، ويشير الطبري إلى ذلك ما قاله في وصفه لوقعة جلولاء عن تخندق الفرس :»فإحتفروا الخندق... خندقوا وتحصنوا في خندقهم»[96]. واستخدم الفرس طريقة جديدة لحمايتهم «باستخدام قنافذ حديدية مربعة الرؤوس تلقى على الأرض لتجرح حوافر الجياد»[97]. والواقع أنّ الفرس اتقنوا استخدام هذه «القنافذ»، وزرعوها في حقول منظَّمة، «وأحاطوا بخندقهم الحسك من الخشب إلاّ طُرُقِهم... ورموا حوله حسك الحديد لكي لا يقدم عليهم الخيل»[98].

واستعمل الأكاسرة الموانع الطبيعية لعرقلة تقدم العدو ووقف مسيره فقد كانوا «يفتحون السدود في الأراضي التي يخصبها الري، فيغرق الوادي ويوقف تقدّم العدو«[99].

ويبدو أنه كان في جيوش الفرس وحدات متخصِّصة لتقديم هذا الإسناد الهندسي، إستعملها الأكاسرة في بناء الحصون والقلاع والجسور. ويذكر

93- كريستنسن، أرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 230.
94- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 423.
95- الطبري، تاريخ، المجلد الثاني، ص 406.
96- المصدر عينه، المجلد الثاني، ص 468-469.
97- موريز، ايريك، **مدخل إلى التاريخ العسكري**، ص 289.
98- الطبري، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 468-469.
99- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 203.

الطبري وحدة الفعلة التي كلَّفها كسرى بناء حصن المشقَّر بقيادة أحد أساورته حين نصحه: إنّ هؤلاء الفعلة لا يقيمون بهذا الموضوع إلاّ أن تكون معهم نساء فإن فَعَلْتَ ذلك تمّ بناؤك»[100].

رابعاً: التعبئة النفسية والتوجيه المعنوي

تعتبر التعبئة النفسية والتوجيه المعنوي أهم عوامل النصر في الحرب. ومن هذا المنطلق عمل أزدشير على إقامة نظام حربي يجعل من المحاربين طبقة مقرّبة منه، وأقدم على تحريض الأمة بشحنة انفعال «لإحياء الإمبراطورية الشرقية التي قضى عليها الإسكندر»[101]، وحماية حدودها في الشمال والغرب والشرق.

والواقع أنّ ملوك فارس، كما يقول تنسر، «ميّزوا رجال الجيش لأن وظيفتهم القتال، وجعلوهم أعلى درجة من باقي الجماعات، كما ألزموا المهنة أن يؤدوا لرجاله التحية وأن يسجدوا لهم»[102]. واتخذ الأكاسرة تدبيرًا إستثنائيًا في إدارتهم قضى بخلع لقب «ملك» على أصحاب المقاطعات التي كانت في موقع اشتباك دائم مع العدو لتمييزهم عن باقي المرازبة، ومكافأة لهم لدفاعهم عن دولتهم، كما هي حال أصحاب الثغور الأربعة وملوك الحيرة وفق ما جاء في كتاب تنسر: «لا يجوز أن يطلق لقب الملك على أحد من غير أهل بيتنا عدا أصحاب الثغور»[103].

وكان كبار القادة في الجيش أحد ركائز تكوين السلطة السياسية في فارس، فقد أعطى القانون حق انتخاب الملك لرؤساء رجال الدين والجيش والكُتّاب. وكان يجري الإنتخاب «بأن الملك كان يكتب ثلاث نسخ بخطِّه

100- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 460.
101- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 196.
102- تنسر، **كتاب تنسر**، ص 48.
103- المصدر عينه، ص 29.

ويُسلِّم كل واحدة منها إلى رجل أمين يعتمد عليه، يعطي الأولى إلى رئيس الموابذة والثانية لرئيس الكُتّاب والثالثة إلى كبير الأصبهبذين»[104].

ويبدو أنَّ الاكاسرة كانوا واثقين من جيشهم، وبخاصة سلاح الفرسان والأساورة الذين تلقُّوا تربيتهم العسكرية منذ الصغر، ويبلغ مدى الثقة بقوتهم وولائهم وكفاءتهم وإرتفاع معنوياتهم حين يَعْدُل كسرى «قائدًا من أساورته، يقال له وهرز، بألف أسوار»[105]، أو حين يدوِّن تنسر «بأن ألف رجل منا يغلبون عشرين ألفًا من الأعداء أيًا كانوا»[106].

وكانت معنويات الجيش المرتفعة ترتبط بالنظم والشرائع الفارسية التي سُنّت لتتناسب مع سياسة الدولة الحربية، فنجد أن القانون «يبيح تعدُّد الزوجات ذلك أن المجتمعات الحربية في حاجة ماسة إلى كثرة الأبناء، فالذكور منهم ذوو فائدة اقتصادية لآبائهم وحربية لملوكهم»[107]. والواقع أنّ هذه السياسة الإجتماعية ساهمت في تكوين المجتمع الحربي في فارس، فهي تبدأ بتنظيم قواعد الإنجاب وتعليم أولاد الطبقات غير الموسرة على ركوب الخيل والرمي بالقوس، ثم إتمام التدريب في المدارس العليا على «الجري مسافات طويلة، وركوب الخيل الجامحة، وتَحَمُّل جميع تقلبات الجو القاسية، والعيش على الطعام الخشن، السباحة، وعبور الأنهار من دون أن تبتل ملابسهم ودروعهم»[108].

ومن هذا المنطلق تمت تنشئة مجتمع فارسي يعتز بنفسه، ويتعلَّق بوطنه بقيم وفضائل ومناقبية سجَّلها ديورانت مقارَنَةً مع اليونان: «أنّ من العسير علينا أن نجد في تاريخهم فارسيًا قد استؤجر ليحارب الفرس، على حين أنّ

104- تنسر، كتاب تنسر، ص 64.
105- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 447.
106- تنسر، المصدر السابق، ص 67.
107- ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الاول، الجزء الثاني، ص 440-442.
108- المرجع عينه، ص 444.

أيّ إنسان كان يسعه أن يستأجر اليوناني ليحاربوا اليونان»[109].

خامساً: معاملة الأسرى

تضاربت الأخبار حول القواعد التي اتبعها ملوك الفرس وقادتهم تجاه الأسرى الذين وقعوا بين أيديهم في حروبهم مع الأعداء، فكانت تعتمد أحيانًا النظرة الإنسانية ومروءة الفروسية، وتبلغ أحيانًا أخرى حدود القسوة والعنف والقتل والإبادة.

وفي هذا السياق يحرص تنسر على إعطائنا الصورة الراقية والانسانية لسلوك ملوك الفرس في حروبهم فيقول: «لم يُنْسَبْ قط لملوكنا القتل والغارة والغدر وسوء الخلق، والكفر بالدّين، فإذا خالف هذا ملكان أو قاما لحماية الدّين، فقطعا دابر أصحاب الفساد بالغارة والقتل، فإنهما لم يجيزا استعباد السبايا ولم يتخذاهم أرقاء بل عمّرا بهم المدن»[110].

لقد أفاد الفرس من الأسرى كطاقة منتجة في الدولة بتوظيف خبراتهم الهندسية في البناء، ويشير الطبري إلى أنّ «خماني» إمرأة دارا «حين أغزت بلاد الروم سبي لها منها بشر كثير وحملوا إلى بلادها، فأمرت من فيهم من بنّائي الروم، فبنوا لها في كل موضع من حيز مدينة اصطخر بنيانًا على بناء الروم منيفًا معجبًا...»[111]. واشار الطبري أيضًا إلى أنّ سابور «حاصر ملكًا كان بالروم، يقال له اليانوس بمدينة انطاكية، فأسره وحمله وجماعة كثيرة معه وأسكنهم جندي سابور. وذكر أنه أخذ اليانوس ببناء شاذروان تستر، على أن يجعل عرضه ألف ذراع، فبناه الرومي بقومٍ أشْخَصَهُم إليه من الروم»[112].

109- ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص 439.

110- تنسر، كتاب تنسر، ص 67.

111- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 234.

112- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 394.

وأفاد الفرس من أسرى الحرب في استصلاح الأراضي وزرع البور منها أو الأراضي التي أَخْرَبَها الأعداء، ويشير الطبري إلى أن سابور «أسر قيصرًا من الروم وأبقى عليه من أفْلت من رجاله، فغرس قيصر بالعراق الزيتون بدلاً مما عقره من نخل العراق ولم يكن يعهد بالعراق الزيتون قبل ذلك»[113]. ويضيف الطبري «أنه أخذ قيصر بنقل التراب من أرض الروم إلى المدائن وجندي سابور حتى يرم به ما هدم منها».

إعتمدت دولة الفرس سياسة جديدة في التعاطي مع الأسرى نظرًا إلى ازدياد عددهم وحاجة الدولة إلى كفاءاتهم في المجالات الزراعية والصناعية والحربية. وفي هذا الإطار أنشأ الأكاسرة قرى و«مستعمرات» تُنْقَل إليها الأمم وأهل البلاد المهزومة ويتم تنظيمها في وحدات عسكرية يستعملها الفرس في حروبهم. ويشير المسعودي الى أن سابور «غزا بلاد الجزيرة وآمد وغيرها من بلاد الروم، فنقل خلقًا من أهلها وأسكنهم بلاد السوس وتستر وغيرها من كور الأهواز فتناسلوا وقطنوا تلك الديار، فمن ذلك الوقت صار الديباج التستري من أنواع الحرير يعمل بتستر والخز بالسوس...»[114]. ويضيف الطبري: «أن كسرى أعظم القتل في أمة يقال لها البارز وأجلى بقيتهم عن بلادهم، وأسكنهم مواضع من بلاد مملكته، وأذعنوا له بالعبودية وإستعان بهم في حروبه. وأمر فأُسِرَتْ أمة أخرى يقال لها صول... وأمر بهم فَقُتِلوا، ما خلا ثمانين رجلاً من كماتهم وإستحياهم وأمر بإنزالهم شهرام فيروز يستعين بهم في حروبه. وإن أمة يقال لها إبخز، وأمة يقال لها بنجر، وأمة يقال لها بلنجر، وأمة يقال لها الآن تمالئوا على غزو بلاده، وجّه إليهم جنودًا فقاتلوهم وأصطلموهم ما خلا عشرة آلاف منهم أُسِروا، فأُسْكِنوا أذربيجان

113- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 402.

114- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الاول، ص 301.

وما والاها...»[115].

سادساً: المراسم العسكرية

إتبعت فارس، كما هو الحال في الجيوش، نظمًا للمراسم العسكرية، ووضعت قواعد لتكريم الملوك ومكافأة القادة الأبطال ومعاقبة المنهزمين منهم. وقد خُلِّدَت هذه الإحتفالات في النقوش التي عثر عليها وأهمّها «النقوش الساسانية في كردستان شمال قصر شيرين (نقش بايكولي) ومجموعة من الكتابات القصيرة في دربند»[116].

وتحفظ المصادر التاريخية أخبار موكب الملك في أثناء تَحرُّكِه من قصره بمهابة وجلال وقوة، وفي هذا الإطار يصف الجاحظ عُدَّة الملك في خروجه لسفر أو نزهة بقوله: «من حق الملك، إذا خرج لسفر أو نزهة أن لا يفارقه... قيود للعصاة، وسلاح لأعداء وحماة يكونون من ورائه وبين يديه...»[117]. ويتوسَّع كريستنسن في وصفه لموكب الملك البرتي بقوله: «إذا سار إلى الريف تبعه ألف جمل تحمل أمتعته، ومائتا عربة تحمل سراريه، ،ألف فارس عليهم الدروع وعدد عظيم من الجند بسلاحهم، إنه يبدو على رأس فرقته يوم المعركة حسن الوجه مديد القامة،... وكان الملك إذا ذهب إلى الصيد أحاط به جماعة كبيرة من حملة الحراب ومن الحرس»[118]. ويصف الطبري أيضًا في موضع آخر مشهدًا للمراسم التي تقدم للملك في إستعراضه لحرسه بقوله: «وكان من السُنّة إذا ركب الملك، أن يقف له حرسه سماطين، عليهم الدروع والبيض والترسة والسيوف وبأيديهم الرماح، فإذا حاذى بهم وضع كل منهم ترسه على قربوس سرجه، ثم وضع جبهته عليه كهيئة السجود»[119].

وكانت عروض الجيش العسكرية تقام بمناسبات عديدة ومنها الأعياد،

115- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 422.

116- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 37-38-39

117- الجاحظ، التاج، ص 72.

118- كريستنسن، المصدر السابق، ص 14-15.

119- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 492.

ويشير المسعودي إلى عرض أقيم لأبرويز في بعض الأعياد «وقد صُفَّت له الجيوش والعدد والسلاح، فيما صُفّ له ألف فيل، وقد أحدق به خمسون ألف فارس دون الرجّالة، فلما أبصرت به الفيلة سجدت له فما رفعت رؤوسها وبسطها لخراطيمها حتى جُذِبَت بالمحاجن»[120]. وفي هذا السياق يستنتج الباحث ضخامة هذا العرض وأهميته حيث بلغت الأعداد خمسين ألف فارس عدا الرجالة، بينما صف ألف فيل، كما يلفت حسن التنظيم والتدريب حين نجد الفرسان تحدق بالملك والفيلة تسجد له.

وكان ملوك الفرس يستعرضون جيوشهم قبل مسيرهم للحرب لإثارة الحمية والتحريض للقتال، ويشير الطبري إلى أنّ اسفنديار إبن ملك الفرس بشتاسب «تولّى عرض الجند وتمييزهم... ثم سار بهم نحو عساكر الترك»[121].

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى استعراض الأكاسرة للوحدات المميزة التي يتكل عليها في المهمات الصعبة، ويشير كريستنسن «أنه كان للفرسان الأرمن الذين يحاربون تحت الراية الإيرانية موضع رعاية خاصة. وكانوا حين يدخلون المدائن... يستعرض الملك فرقهم»[122].

سابعاً: المكافآت والعقوبات

إعتمدت فارس في إدارة جيوشها نظمًا عسكرية تكافئ المجلّي الذي يساهم في صنع أمجاد الدولة، وتكرّم الرجال الكبار وترفع مراتبهم، كما تُعاقِب المسيء وتُخْفِضُ درجاته. ويشير الجاحظ في «كتاب التاج» إلى نظام منح المكافآت للذين يقدِّمون لفارس بطولات وأعمالاً جليلة، ومن مظاهر ذلك تشريفهم بخلع ملكية فاخرة لأن «من أخلاق الملك أن يخلع على من أدخل عليه سرورًا في توكيد مُلْكِه،... ومن العدل أن يكون معها جائزة وصلة

120- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 321.

121- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 329.

122- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 200.

وترتيب، أو ولاية أو إقطاع أو إجراء أرزاق أو فكّ أسير...»[123]. ووفق هذا النّظام «تَسَلَّم القائد الأرمني مانويل من الملك سابور الثاني تشريفًا خاصًا خلعة ملكية وفراء من السنور...»[124].

وكان من علامات تمييز القادة منحهم الألقاب وترفيع رتبهم مكافأةً لأعمالهم الباهرة. ويشير الطبري إلى مكانة «مهرنرسي» لدى الملك حين أغزاه بلاد الروم بمهمة «لم يكن يقوم بمثلها إلاّ مهرنرسي... الذي كان معظّمًا عند جميع ملوك فارس... وكان لمهرنرسي ولد أسمه كارد صاحب الجيش الأعظم، واسم مرتبته بالفراسية (أسطران سلار) وهي مرتبة فوق الأصبهبذ»[125].

وكان ملوك الفرس يمنحون مكافآت للفرق المحاربة بعد الظفر تقديرًا لتضحياتها وتشجيعًا لها. ويُروى أنّ أبرويز كافأ فرقة رومية تابعة «لموريق ملك الروم» بعثها لنصرته «بأن فَرَّقَ في جنود الروم عشرين ألف ألف وصرفهم إلى موريق»[126].

وكان من مزايا التكريم زيارة ملوك الفرس رجالهم وتشريفهم، واعتبر الجاحظ هدف الزيارة من أخلاق الملوك «لمن خُصّ بالتكرمة منهم وآثروه المنزلة ورفع المرتبة، فَقَلَّ ملك سأله وزيره أو صاحب جيشه أو أحد عظمائه زيارته إلاّ أجابه إلى ذلك، لا سيما إذا علم أن غرضه في ذلك الزيادة في المرتبة والتنويه بالذكر. وأما زيارة التعظيم فإنها لا تقع بسؤال ولا بإرادة المزور، وهي أفضل درجات الأشراف»[127].

ولكن زيارات الملوك لرجالهم لم تكن فحسب من باب التشريف والتعظيم

123- الجاحظ، كتاب التاج، ص 70.
124- كريستنسن، آرثر، ايران في عهد الساسانيين، ص 393.
125- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 412.
126- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 412.
127- الجاحظ، كتاب التاج، ص 156.

والتكرمة، فقد كانت ترتدي صورة تفقُّد أنحاء فارس وفرق الجيوش والأساورة «فمن لم يكن له من يسار قوّاه بالدواب والعدّة، وأجرى لهم ما يقوِّيهم»[128]. وكانت ترافق هذه الزيارات إجراءات تعظيم وتكريم للملك ولمن يزورون، فكانت «توغر ضياعه وتوسم خيله... ويأتيه خليفة صاحب الشرطة في كل يوم مع ثلاثمائة راكب ومئة راجل، فإن رَكِبَ كانت الرجالة مشاة أمامه والرُكْبَان خلفه»[129].

وكانت الإحتفالات العامة بمناسبة انتصار الجيوش قيمة معنوية يستحقها الملك وخاصته ومكافأة لفرق الجيش وقادتها. فإذا ما أتى الملك خبرًا بالنصر والظفر، «أمر أن يُتَّخَذ له طعام... وأمر الخاصة والعامة بالحضور، وقامت الخطباء أولاً بالتهنئة له والتحميد لله تعالى بالفتح عليه والنصر له. ثم قام الموبذ فتكلَّم، ثم الوزراء، ثم مدَّ الناس أيديهم إلى الأطعمة ...»[130].

وتبلغ نشوة انتصار الجيوش وعظمة مناسبتها، أن يُخَلِّد ملوك الفرس صور حروبهم وثمرة ظفرهم في لوحات تمثل حفلة استسلام القادة الرومان في استعراض استوحى كريستنسن تفاصيله «من نقش بغرب مدينة سابور يمثل انتصار ملك إيران، ويبدو سابور ممتطيًا جوادًا... وأمامه الأمبراطور راكعًا، وعلى اليمين واليسار وقف الفرسان والمشاة الإيرانيون في صفين متقابلين وهم يمثلون الفرق الحربية لمختلف الشعوب بأسلحتهم المتفاوتة»[131].

وبالمقابل، لم تغفل النظم الإيرانية التي شرعت لمنح المكافآت للقادة والفرق العسكرية، أن تسنَّ القوانين لمعاقبة الخائن أو الفاشل والمهزوم منهم. وكان للملوك الساسانيين شغف بالعدالة، كما يقول أزدشير: «يجب

128- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 423.
129- الجاحظ، التاج، ص 157-158-159.
130- المصدر عينه، ص 174.
131- كريستنسن، إيران في عهد الساسانيين، ص 212–211.

على الملك أن يكون فائض العدل فإن في العدل جماع الخير وهو الحصن الحصين من زوال المُلْك»[132]. ومن هذا المنطلق إهتم الأكاسرة بتنظيم القضاء واشترطوا على من يكون في منصب القاضي الإحاطة بعلوم المعرفة بالعلم والدين والشريعة، «فالموبذان وهو القيم بأمور الدين ومعناه قاضي القضاة، وهو رئيس الهرابذة ومعناهم القوام بأمور الدين والقضاة والمتصرفون بالأحكام»[133].

وكان القضاء العسكري يشكِّل فرعًا من القضاء، ويشير كريستنسن إلى أن القضاء العسكري «نيط بقاضٍ خاص هو سپادادور»[134]، ثم يضيف القول بوجود محكمة عليا تتألف من «المجلس الأعلى، أي جمعية العظماء رئيسها الموبدان موبد، وهي المحكمة التي يظهر أن لها ولاية القضاء في جرائم الخيانة العظمى».

ويبدو أن القضاء العسكري كان محيطًا وجامعًا لقواعد الضبط والربط والتراتبية العسكرية ومرجعًا للعدالة ورادعًا لمن تخوّله نفسه مخالفته. وفي هذا الإطار يفرض القانون على رجال الجيش «أن يحترموا أهل الدرجات، وأن يحترموا بعضهم بعضًا وأن يحتشموا، إذ لو ألقي الحبل للناس على الغارب، لإتبع كل منهم هواه»[135].

ويفرض قانون القضاء العسكري عقوبات زاجرة على من يرتكب جرائم العصيان والخيانة والغش، ويجعل تنسر «الجريمة بين الفرد والملك حين يعصى أو يخون أو يغش، وكان كل من يعصى الملوك أو يفر من القتال لا يأمن على حياته أبدًا. وسنَّ الملك تشريعًا جديدًا هو أن يؤخذ من هذه

132- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 286.
133- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 287.
134- كريستنسن، إيران في عهد الساسانيين، ص 286.
135- تنسر، كتاب تنسر، ص 48.

الطائفة بعضهم ويقتل لإحداث الرهبة حتى يعتبر به الآخرون»[136]. ولعل أوضح الأحكام ما نفذ بحق القائد الفارسي «بهرام بجوبين» الذي «حمل الى هرمز من الأموال والسلاح» بعد إنتصاره على ملك الترك ثم فراره الى الترك خوفًا من هرمز نفسه، وقد نُفِّذ حكم الموت بحق بهرام بمؤامرة نفذتها خاتون إمرأة ملك الترك، دسَّت لبهرام مَنْ قَتَلَهُ»[137]. وهناك حُكْمٌ آخر فرض بحق القادة المهزومين حين «كتب كسرى الى قواد الجند الذين إنهزموا أمام هرقل ملك الروم، يأمرهم أن يَدُلُّوه على كل رجل منهم ومن أصحابهم ممن فشل في تلك الحرب ولم يرابط مركزه فيها، فأحرجهم بهذا الكتاب إلى الخلاف عليه وطلب الخيل لنجاة أنفسهم»[138]، ويتضح من هذه الرواية معرفة القادة بقساوة العقاب وخوفهم على مصيرهم وعلمهم بقرب حتفهم نتيجة للخيانة والتقصير.

ثامناً: الاعلام والرايات

إتخذ الفرس علمًا عظيمًا لدولتهم وشعارًا لسلطانهم وصفه الطبري «بالعلم الأكبر الذي كان يسمونه درفش كابيان»[139]. ويروي المسعودي أسطورة تؤرخ لإتخاذ هذا العلم بقوله: «إنّه من جلد يأتزر به حداد إسمه كاوك، رَفَعَهُ على رمح معلنًا الثورة بوجه طاغية فارسي إسمه الضحاك، وأصبح هذا العلم الذي أخذ من فوطة كاوه علمًا لملوك إيران»[140]. ويصف المسعودي هذا العلم بدقة بقوله: «كانت راية الفرس من جلود النمور طولها إثنا عشر ذراعًا في عرض ثمانية أذرع. وكانت الراية العظمى مرصّعة بالياقوت واللؤلؤ

136- المصدر عينه، ص 38.
137- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 466
138- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 467.
139- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 328.
140- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الثاني، ص 250.

وأنواع الجواهر»[141]. وكان «درفش كابيان» يرفع حين كان يخوض الجيش معارك فاصلة، أو تدهم فارس أمور كبيرة تستدعي خروج الملك على رأس جيشه، أو يوكل قيادته إلى أحد أبنائه، إلاّ أنّ الطبري يشير إلى وجود هذه الراية عندما كان هذا الجيش بقيادة أحد القواد الفرس الصناديد «جوذرز» منذ عصر الملك كيخسرو حين «دفع إليه العلم الأكبر... وزعموا أن ذلك العلم لم يكن دفعه إلى أحد من القواد قبل ذلك، وإنما كانوا يسيِّرونه مع أولاد الملوك إذا وجَّهُوهم في الأمور العظام»[142]. وفي «القادسية»، نجد يزدجرد يرسل قائده رستم لمواجهة المسلمين ويخاطبه: «أنت رجل أهل فارس اليوم، وقد ترى ما جاء أهل فارس من أمر لم يَأْتِهم مثله منذ ولي أزدشير»[143].

ويبدو أنّ «الراية العظمى» كانت شعارًا من شعائر الملك، وعلامة خير يستبشر الفرس بوجودها منشورة بين كراديس الجيش بشائر النصر القادم وثبات المُلْك «لأن فارس، كما قال المسعودي تتيمّن بها، وتُظْهِرها في الأمر الشديد»[144]. وبالمقابل يؤدِّي انخفاض هذه الراية إلى هزيمة الجيش وإهتزاز المُلْك، فلم تمسح هزيمة «بشتاسب» ملك الفرس أمام ملك الترك «الذي أخذ فيما أخذ العلم الأكبر الذي كانوا يسمُّونه درفش كابيان سوى إنتصار إسفنديار القائد الفارسي الذي إرتجع العلم الأعظم وحمله معه منشورًا»[145]. ولعلّه كان الإندثار الأخير لملك فارس حين أُخِذَ هذا «العلم الأعظم» أسيرًا لدى العرب إلى غير رجعة من قبل «ضرار بن الخطاب، فَعُوِّضَ عنها بثلاثين ألفًا، وكانت قيمتها ألف ألف ومائتي ألف، وقتل في ذلك اليوم حول الراية

141– المصدر عينه، الجزء الثالث، ص 51–63.
142– الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 300.
143– المصدر عينه، المجلد الثاني، ص 392.
144– المسعودي، مروج الذهب، الجزء الثالث، ص 51.
145– الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 329.

عشرة آلاف»[146].

ويبدو أن الأكاسرة خصَّصوا لكل فرقة في الجيش الفارسي راية، فكان لكل فرقة من فرق الثغور التي يقودها أحد الأصبهبذين علم خاص بها، ويشير الطبري في معرض وصفه لإستعراض «كيخسرو» لجيشه المنتصر على «فرسياب» التركي ومروره أمام رايات فِرَقِه وفي طليعتها «العلم الأكبر» الذي دفعه الى قائده «جوذرز» بقوله: «فلمّا وافى كيخسرو العسكر وموضع الملحمة، إصطفّت له الرجال وتلقّاه جوذرز وسائر الإصبهبذين... فلمّا دخل العسكر جعل يمر بعلم علم»[147]. ولعل هذا القول يجد تفسيرًا لما أشار إليه كريستنسن عن بعض أوصاف الأعلام والرايات الساسانية «فهناك علم ملكي على صورة الشمس... كما نجد علمًا بصورة أسد... وأسود على صورة الذئب...»[148]. وبالتالي ليس غريبًا أن تكون الأشكال والصور التي رسمت على الأعلام رمزًا للفرق العسكرية، لما توحي به من خصال القوّة والعطاء والشجاعة والسرعة والإحتيال والمكر، وهي بالمطلق صفات عسكرية.

تاسعاً: الإدارة العسكرية

إعتمدت دولة الفرس نظامًا حربيًا قويًا إستند إلى سياسة ملوكهم الذين أحبوا الحرب وورثوا الفكر العسكري من أسلافهم. ويشير المسعودي في عرضه «للسياسات الملوكية» التي نصح بها حكيم فارس «بزرجمهر» الملك «أنوشروان» إلى كلام يرسم بشمولية السياسة العسكرية منها: «إكرام العلماء والأشراف وأهل الثغور والقواد... بقدر منازلهم، وإعداد السلاح وجميع آلات الحروب، وإذكاء العيون في الثغور ليعلم ما يتخوف، فيؤخذ له أهبته قبل

146- المسعودي، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص 63.

147- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 301.

148- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 301.

هجومه»[149]. ويؤكد هذه السياسة ما وضعه الملك سابور من صفات عند إختياره عمّاله بقوله: «لا يصلح لسد الثغور، وقود الجيوش، وإبرام الأمور وتدبير الأقاليم، إلاّ رجل تكاملت فيه خمس خصال: حزم وعلم وشجاعة لا تنقصها الملمات، وصدق في الوعد والوعيد، وجود يهوّن عليه تدبير الأموال في حقها»[150].

وإتبع أكاسرة الفرس، في تنفيذ سياستهم الحربية، تأسيس إدارات تعني بمصالح الجند والإشراف على الجيوش التي كانت العامل الدائم في ضمان الإستقرار والدفاع عن الدولة والأرض. وكان «ديوان الجند» الجهاز الذي يعنى بحقوق الجند ومصالحهم، فكان مجموعة سجلات وقوائم بأسماء المقاتلة وذراريهم ومقادير أعطياتهم وتنظيمهم في وحدات وصنوف عسكرية.

ويبدو أنّ المكانة الكبيرة التي يحتلها «ديوان الجند» في دولة الفرس، فرضت على من يتم إختياره أمر «كاتب الديوان» شروطًا ومواصفات عالية ذكر الطبري بعضها في خبر تعيين كسرى «كاتبًا لديوان المقاتلة» بقوله: «وكان كسرى ولّى رجلاً من الكتّاب – نابهًا بالنبل والمروءة والغَنَاء والكفاية... لصلاح أمر الملك في جنده»[151]. ومن البدهي أن تكون معاني صفات كاتب الديوان عند الفرس دقيقة، شاملة وواسعة، فالمروءة تعني حفظ القوانين، وتحرّي الدقة في التنظيم، والحرص على السرية والأمانة والعدالة، وإستيفاء الحقوق، والصبر وكتم الأسرار. أما الكفاية فإنها تتضمّن العِلْمَ بأحكام القوانين ضمانًا لمصلحة الجيش، والدراية والخبرة بالجيوش والأسلحة وحلى الجند وشيات الدواب، والمعرفة الدقيقة بالعروض.

وكان صاحب «ديوان الجند»، أيضًا، من أرفع الناس قدرًا وأحسنهم خلقًا،

149– المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 310.

150– المصدر عينه، الجزء الأول، ص 291.

151– الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 451.

نافذًا في الناس أمره، وعليًا بينهم قدره، شريفًا، صارمًا في تطبيق سياسة الجند، وفي الطبري رواية تمثل بابك بن البيروان الذي «ولاّه كسرى ديوان المقاتلة، ووكّل اليه صلاح أمر الملك في جنده... ونادى مناديه أن يحضر الفرسان على كراعهم وأسلحتهم والرجالة على ما يلزم من السلاح... فاجتمع إليه الجند ولم يعاين كسرى فيهم... ونادى مناديه في اليوم الثاني... فلما لم ير كسرى فيهم فأمرهم بالإنصراف... وأمر مناديه في اليوم الثالث فاعترض كسرى على بابك بسلاح تام ما خلا الوترين، فلم يجز عن اسمه وقال له هلمّ أيها الملك كل ما يلزمك من صنوف الأسلحة»[152].

وترتبط قوة دولة الفرس بشكل وثيق بقوة الجيش والمال، ويعبر عن هذا الواقع تنسر بقوله: «إذا إفتقرت الرعية، خلت خزانة الملك، ولم يجد نفقة المقاتلة، ويضيع المُلْك»[153]. ومن هذا المنظور يصبح المال ركيزة أساسية لبناء الجيوش وقيام الملك، «فلا عزّ للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال»[154].

وليس غريبًا أن نجد في ظل هذا النظام الحربي والإداري في فارس قيام علاقة بين «ديوان المقاتلة» وإدارة مالية الدولة، فالمال يشكل العمود الفقري لقيام الجيش وتألُّف الجند وسد احتياجاتهم، وصرف رواتبهم، وتأمين وسائل القتال وتحصين الثغور. ولعلّ المعادلة التي أشار إليها المسعودي بين عمارة الأرض أو خرابها، وكثرة أموال الجباية أو قلّتها، وقوة الجند أو ضعفهم، وصيانة الدولة أو هلاكها، ترسم خطًا بيانيًا لسياسة الفرس الحربية المستندة إلى سياستهم الضرائبية وهي سياسة «تقوّي الملك

152- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 452.

153- تنسر، كتاب تنسر، ص 48.

154- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 294.

بإنتخاب الجنود واجتباء الخراج لأرزاقهم»[155]. ويبدو أن أحد ملوك الفرس حاد عن هذه السياسة ما جعله موضع إنتقاد الموبذ حين خاطبه: «عمدت إلى الضياع فإنتزعتها من أربابها وهم أرباب الخراج... فقلّت العمارة، وخربت الضياع، وقلّت الأموال، وهلكت الجنود والرعية، وطمع في ملك فارس من أطاف بها من الملوك...»[156]. من هنا تأتي مسؤولية طبقة «الدّهاقين»، في بناء دولة الفرس القوية وجيشهم القادر، وأهمية دورهم كرؤساء وملاك الأراضي والقرى الذين «كانت وظيفتهم الأصلية أن يتسلَّموا الضرائب... وإليهم يعود الفضل بخاصة في أن الدولة القليلة الخصب قد استطاعت أن تتحمل النفقات... وأن تقدر على الحروب التي تتطلب تكاليف باهظة»[157].

وفي ضوء هذه السياسة الحربية، لم يغفل ملوك الفرس إعداد البلاد لمواجهة الطوارئ، والتعامل مع الحوادث المفاجئة. لقد خصصوا احتياطًا ماليًا في خزائنهم لتغطية النفقات الحادثة من جراء عدوان مفاجيء على الحدود أو كوارث تصيب الثغور، على نحو ما نقل الطبري عن سياسة كسرى أنوشروان: «قد رأينا أن تُجْمَع في بيوت أموالنا من الأموال ما لو أتانا عن ثغر من ثغورنا، أو طرف من أطرافنا فتق أو شيء نكرهه واحتجنا إلى تداركه أو حسمه ببذلنا فيه مالاً، كانت الأموال عندنا معدّة، موجودة»[158].

عاشراً: مجلس العظماء والأشراف (سلطة القرار)

تذكر المصادر التاريخية في معرض سردها لتاريخ الفرس مصطلح «العظماء والأشراف»، في أماكن كثيرة، ويبدو أن العظماء والأشراف شكلوا مجلسًا لا يجتمع إلاّ لبحث القضايا الكبيرة والمفاصل التاريخية التي تواجه

155- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 306.
156- المسعودي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص 294.
157- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 100.
158- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 450.

دولة الفرس لإسداء المشورة للملك في تدبير المُلْك، وقضايا الحرب والسلم. وكان مجلس العظماء والأشراف مؤلفًا، وفق ما ألمح الطبري في ذكره للوفد الذي التي إلتقى المنذر ملك العرب، من «العظماء وأهل البيوت وأصحاب الولايات والوزراء لقوا المنذر»[159]، كما يؤكد كريستنسن أن الأشراف والأصحاب ليسوا سوى «الضباط الكبار في الدولة والعظماء يشملون الوزراء ورؤساء الإدارة»[160].

ويبدو أنّ هذ الطبقة كانت تشكِّل مجلسًا أعلى تطال قراراته أحيانًا مقام الملك نفسه، ويذكر الطبري أنه «تعاقد ناس من العظماء وأهل البيوت ألاّ يملّكوا أحدًا من ذرِّية يزدجرد لسوء سيرته»[161]. ويضيف في موضع آخر مضمون مفاوضاتهم مع ملك العرب المنذر حول هذا الأمر بقوله :»وتكلم عظماء الفرس وأهل البيوت وفَرَشُوا للمنذر بكلامهم فظاظة يزدجرد». ويبلغ قرار هذه الطبقة درجة خطيرة حين يطال أمر وجود الملك على العرش لجهة تنحيته عن عرشه وحبسه، ويذكر الطبري: «إنّ العظماء من الفرس هم حبسوا قبّاذ حين اتبع مزدك»[162].

وكان قرار الحرب يؤخذ في إجتماع مجلس حرب يسدي المشورة للملك. ويذكر الطبري عقد مثل هذا الإجتماع لدرس تقديم مساعدة عسكرية طلبها سيف بن يزن بقوله: «وجمع كسرى مرازبته وأهل الرأي ممن يستشير في أمره»، وفي مكان آخر يقول: «إنّ كسرى إستشار وزراءه في توجيه الجند»[163]. ويجتمع مجلس الحرب مرة أخرى في عهد هرمز أنوشروان حين إكتنف الأعداء بلاد فارس من كل وجه فإستفظع هرمز ما ورد عليه

159- المصدر عينه، المجلد الاول، ص 407-408-409.

160- كريستنسن، آرثر، **إيران في عهد الساسانيين**، ص 98.

161- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 407-408-409 .

162- الطبري، تاريخ، المجلد الاول، ص 419.

163- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 445-447.

وشاور فيه»[164]. ويقول المسعودي في الموقف عينه: «وأحضر الموبذان وذو الرأي»[165].

حادي عشر: السلوك المعتمد في أثناء القتال

يروي تنسر في كتابه بعض الآداب والسلوكيات التي اتبعها ملوك فارس في حروبهم بقوله: «لم ينسب قط لملوكنا القتل والإغارة والغدر، فإذا خالف هذا ملكان، فإنهما لم يجيزا إستعباد السبايا ولم يتخذاهم أرقاء بل عمّرا بهم المدن»[166]. والواقع، إنّ في كلام تنسر شيئًا من الصحة لإستخدامهم الأسرى في أعمال العمران، وإقامة مدن وقرى لهم وإستخدام قسم منهم كوحدات مرتزقة كما ذكرنا، ولكن قلما نجد سيرة لملك فارسي خالية من القتل والسبي، وينسب إلى سابور بن أزدشير «أنّه أطلق ملك الروم بعد أنْ جدع أنفه وقيل إنّه قتله». وقيل إنّ سابور نهى جنده عن الإبقاء على من لقوا من العرب. فأفشى فيهم القتل وسفك منهم من الدماء... وإستقرّ في بلاد البحرين يقتل أهلها ولا يقبل الفداء»[167].

وأوصى ملوك الفرس جنودهم بالحيطة واليقظة وعدم الإنصراف عن المهمة إلى جمع الغنائم، ويذكر الطبري أن سابور «نهى جنده عن العرجة عن إصابة مال»[168]. وبالمقابل «كان الإيرانيون يحرقون حقول القمح إذا توغّل العدو في أراضيهم لكي يحولوا دون تموينه»[169].

ومن آداب القتال عند الفرس إستدعاء وفد من أعدائهم لمفاوضتهم قبل شروعهم بالقتال، وفي هذ السياق يذكر الطبري «أنّ وفودًا من العرب قدمت

164- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 463.
165- المسعودي، مروج الذهب، الجزء الأول، ص 312.
166- تنسر، كتاب تنسر، ص 67.
167- الطبري، تاريخ، المجلد الأول، ص 395-400-401-402.
168- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 400.
169- كريستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ص 203.

على يزدجرد»[170]، تكلم باسمها النعمان بن مقرن قبل بدء القتال في معركة القادسية. وفي نهاوند «أرسل بندار العلج إلى العرب ليطلب منهم: «أنْ أرسِلوا الينا رجلاً نُكَلِّمَهُ»[171]. ويعتبر تنسر هذا السلوك مفخرة لجيش فارس عبّر عنها بكبرياء وبروح معنوية عالية بقوله: «إنّ ألف رجل منا يغلبون عشرين ألفًا من الأعداء أيًا كانوا، لأنّ رجالنا لا يبدأون بالعدوان والحرب والقتل»[172].

الخلاصة

عرف الفرس، بنتيجة حروبهم مع الروم والأمم الأخرى المعاصرة لهم نظم القتال ومبادئ الحرب، وأفاد قادتهم من دروس المعارك التي خاضوا غمارها لتحسينها وتطويرها بحيث أصبحت فنون القتال عندهم لا تختلف كثيرًا عمّا هو متعارف عليه في عصرنا. لقد تركت دولة الأكاسرة تراثًا عريقًا في الإدارة وتنظيم الجيوش وفن الحرب، أغنت بفضل إحتكاكها بالأمم والشعوب التي كانت على حرب دائمة معها مثل البيزنطيين والترك والهياطلة وغيرهم، وكانت لها بصمات دامغة في تكوين الفن العسكري الإسلامي.

170- الطبري، المصدر السابق، المجلد الأول، ص 390.

171- المصدر عينه، المجلد الأول، ص 520.

172- تنسر، كتاب تنسر، ص 68.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

النفط: العنصر المحرض للتغييرفي الشرق الأوسط

د. ميشال نعمة 115

رهانات الذكاء الاقتصادي في العالم المتحضر

د. جورج لبكي 117

د. ميشال نعمة

النفط: العنصر المحرض للتغييرفي الشرق الأوسط

يحاول الباحث في دراسته تفسير تغييرات الأنظمة من الناحية السياسية والأمنية في العالم العربي من منظار التأثير غير المباشر للتفط على المشهد السياسي العربي .

تنبع هذه المطالعة من فكرتين أساسيتين: الأولى التدخل الغربي والثانية الافتقار إلى الانماء الاقتصادي والسياسي.

التفط هو أكثر من أداة اقتصادية ولكن منذ اكتشافه، لديه القدرة على افتتاح عصر الاعتماد العربي السياسي الحديث والاقتصادي على الغرب وتزايد الحماية (الغرب/العرب). كما أن الحروب والجهادية أدت إلى قتل مئات الملايين من الأشخاص وأنتجت نوعا من الاهتزاز في المنطقة.

يعتبر الغرب أن النفط يجب ألا يكون بين أيدي الحكومات المنتجة للنفط أو بدعم من الأنظمة المجاورة ويركز الباحث على فكرة أن الذكاء الاقتصادي أصبح رهانا للدولة.

يتطرق الباحث في دراسته إلى الحالة التي تزود الأساس للمشهد الحالي للتغير السياسي في ميزان القوى.

د. جورج لبكي

رهانات الذكاء الاقتصادي في العالم المتحضر

يتكون الذكاء الاقتصادي من مجموعة نشاطات متعلقة بمعالجة الخبر ونشره أو المعلومات وهي مفيدة إلى المختصين الاقتصاديين في سبيل معالجتها.

تطوير نوعية الوصول إلى المعرفة تشكل عنصرا أساسيا للمجتمع المتحضر.

إن تسليم المعلومات الاستراتيجية والمفيدة في الوقت المناسب، للشخص المثالي وفي الاطار المناسب يعطي فائدة للمقررين الاقتصاديين.

يهدف الذكاء الاقتصادي إلى تنمية المناهج المثالية لتشخيص مصادر مفيدة للمعلومات وتحليلها لاعطاء المعلومات التي يحتاج إليها المعني بها لأخذ القرارات اللازمة.

يعنى الذكاء الاقتصادي بمجالات التكنولوجيا، الاسواق أو بعض المؤسسات الاقتصادية على سبيل المثال مصانع التسليح.

يذكر الكاتب أن الذكاء الاقتصادي أصبح رهانا للدولة

يعالج الكاتب في دراسته النقط التالية:

- تعريف الذكاء الاقتصادي وهدفه
- تشخيص مصادر المعلومات
- جمع المعلومات وإدارتها
- تحليل المعلومات والتصديق عليها
- تشخيص المعلومات

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Michel NEHME
Dr. Elham MANSOUR
Prof. Tarek MAJZOUB

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are refereed and subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

Contents

N° 76 - April 2011

Oil is the instigate of landscape change in the M.E.
..... Professor Michel Nehme *5*

Les enjeux de l'intelligence économique dans le monde moderne
..... Docteur Georges Labaki *37*

Abstracts ..... *65 - 68*

Résumés ..... *69 - 72*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2011

Oil is the instigate of landscape change in the M.E.

Professor Michel Nehme*

In trying to explain the recent drastic and dramatic regime, political and security changes in the Arab World from the perspective of the indirect impact of oil on the Arab political landscape, references in this article are derived from two main streams: That of Western meddling and the lack of economic and political development. And oil, which has been more than an economic instrument, since its discovery it has had the effect of inaugurating the era of modern Arab economic and political dependency on the West, protectionism, the Jihadists and the wars that took the lives of millions and de-stabilized the region. Oil is viewed by the West as a strategic commodity, and control of such a resource should not be left to the governments of the oil producing countries nor their supporting neighboring regimes.

* *Researcher*

Before proceeding with the state of affairs that provided the backbone for the current landscape of political and balance of power change, it is important to acknowledge the catalyst factor which is the understanding of the new reality in the Arab World and the Middle East at large.

The worldwide quest for democracy has had its historical and prominent challenge. It has entered a new phase with the large-scale utilization of the electronic media – particularly the TV, internet and cell phones. These amenities which are considered by this article as catalyst allow for extended public participation in any matters of general interest, particularly in political and socio-economic matters. The electronic media expedite the transmission of information, images, sound recordings and video footage all over the world, also into restricted areas. In this way much more public support is mustered for a particular cause, and the intensive use of such aides even have the potential to organize and inspire global movements.

When the organizing of participatory democratic movements is extensively driven by the use of electronic media such a system may be described as «e-democracy» that goes parallel or against the existing way of rule by the concerned political system. This term refers to the use of information technologies and communication technologies in the execution of political and governance objectives. Obviously, these facilities may also be used by dissident groups to exchange information and rally themselves for the promotion of one or other democratic cause.

In today's integrated world, political and other activities in one part of the world often have ramifications far outside a particular region, often causing extensive international reaction to whatever happens in one or other country. This has again been proved in

the case of the turmoil and revolts in various Arab countries. E-democracy makes it possible to organize international support for virtually any cause.

Globalization

It is very obvious that information technologies have a strong potential for the globalization of regional issues, among others, it is a strong catalyst for the process of democratization and change. The World e-Democracy Forum and with limited merit to its academic soundness has asserted the following on their website:

«The revolution in Egypt has proven, once again, that the Internet can change the world. After the election of Barack Obama and Ben Ali's downfall in Tunisia, the resignation of Hosni Mubarak provides a wealth of insights. First of all, it is no longer possible to cut off a country from the rest of the world. In the past, this could be done by closing the borders, cutting off the telecom system, and repression was carried out secretly. No regime had yet resorted to a complete shutdown of the Internet. Restrictions had been imposed in Burma, Iran, Nepal, and even in China, but Internet had never been blocked as such for more than eight days. Nevertheless, communication continued despite the Internet take-down, especially thanks to the role played by the multinational companies, as was the case with Google and Twitter, which launched the «speak-to-tweet» service. This service allowed anyone with a voice connection to dial an international number and have their voice messages sent out as tweets. The role of Facebook in by-passing the governmental censorship in Tunisia had already been the sign of the big role the actors of the Web could play in these events».

In this article, the argument is that the uniformly authoritarian political climate of the Arab world is not solely, perhaps not

even primarily, an outgrowth of indigenous social, cultural, or economic conditions in the region. While Islamic norms may strongly influence Arab conceptions of legitimate governance, they do not explain why corrupt, in-egalitarian, and decidedly un-Islamic regimes have managed to flout the rising popular will matching globalization process. Tribal and ethno-sectarian divisions have been exploited by Arab regimes to divide and rule their constituents, but the salience of primordial forms of identification is less a cause than an outgrowth of authoritarian governance. While abundant oil resources may weaken societal pressures for representation, many Arab states have little or no oil and petroleum wealth has not always decisively blocked transitions to democracy in other parts of the world. While further research into these and other factors may yet produce an explanatory breakthrough, underlying societal conditions have not been convincingly shown to account for the Arab «democracy deficit.»

How, then, can one account for the fact that one or two by most of the 121 nations classified by Freedom House as electoral democracies are in the Arab world? Imagine a botanical experiment in which most of the seeds in one bed of soil sprout and grow into plants, while all of the seeds in a second bed either fail to sprout or quickly wither once they break the soil. One might begin by checking to see whether the seeds in the second group are defective or damaged. If close examination of the seeds reveals no identifiable characteristics that could plausibly account for such sweeping failure to develop, an astute botanist would likely proceed by determining whether differences in soil conditions, temperature, and sunlight account for the anomaly.

Most scholars of Arab politics have spent their time studying

seeds. The proposition that authoritarianism in the Arab world is sustained by the absence or weakness of external forces that have facilitated democratization elsewhere has not been rigorously examined. In order to determine whether external conditions can account for the discrepancy, one must first establish whether governments in the Arab world have faced external conditions relevant to democratization that differ significantly from those faced by their counterparts elsewhere in the world. This study contends that they have.

Since the waning years of the Cold War, Western governments and international institutions have made the promotion of democracy abroad a key policy objective, particularly in Latin America, Eastern Europe and Africa. As a result, the post-Cold War political order has been quite inhospitable to regimes in most areas of the world that are branded by the West as having failed to embark (or remain) on the path toward democracy and the question here is again why? In order to explicate on this matter, researchers have to go back to the historical progression.

Historical Backbone Progression

The Western and Arab World mutual manipulation process historically reveals that only in the 1973 Arab-Israeli war, Arab oil-producing countries used oil as an instrument of economic and diplomatic pressure on the West for a while. They decided to reduce their oil output and imposed embargoes on oil shipments to the US, Holland, Portugal and South Africa to force a change in their policy toward the Israeli occupation of Arab lands. They demanded a total withdrawal of Israel's military from all Arab territory occupied in the 1967 war and the restoration of the Palestinian's rights. President Nixon proclaimed the US full support of Israel and granted Israel $ 2.2 billion in additional

military assistance as a response to the Arab demands. The commitment of the Arab oil-producing countries to achieve political goals has faltered and lost credibility. They scaled down their demands in a December 8 of 1973 resolution by asking for only that the US guaranteed a promised phased Israeli withdrawal from the lands occupied in 1967. Then in March 1974, they decided to lift the embargo indefinitely without accomplishing any of their declared demands. Neither complete Israeli withdrawal nor restoration of Palestinian rights was achieved.

The industrial countries demand for Arab oil has increased significantly since 1973 and the US and western powers political and military actions in the Middle East suggest that oil has become a major factor in its policy formation. The US has strengthened its military, political and economic influence in its oil-producing protectorates and allies and created false pretexts to wage war against oil-rich Iraq in 2003. At the same time, the US has been strengthening Israel, its strategic ally and its supposedly military policeman in the region.

With the rising demand for the Arab only commodity by the international community, Arab countries became peripheries for the industrial countries which purchase their crude oil and promise to defend their national boundaries and territorial integrity. Middle East oil has undermined Arab independence, created a consuming culture of imported luxury goods, limited the economies of the Arab oil producing countries and their neighboring Arab states, and undermined their political and social development.

Oil created the political economy of dependency in the Arab World; it rendered Arab states as a market for the military-industrial complex weapons that gave them false feeling of security.

US officials declared in many occasions that military equipment sales to the Gulf States and even to Egypt serve the interest of Israel and the US. Arab nations that bought fighter airplanes had to abide by certain conditions that compromise their sovereignty over their own territories regarding the positioning and operation of the fighters. The US has the option of not providing spare parts should the buyers ignore the US stipulation. The AWACS intelligence-gathering airplanes that Saudi Arabia bought in the 1980s for six billion dollars had to be operated only by US personnel.

Another problem the Arab countries have to contend with in the post-oil-discovery period is the lack of industrial economy. A sustained competitive industrial development in the Arab world has lagged behind other developing countries. The most striking example is Egypt which had been the most developed Arab country since the nineteenth century. Forced peacetime industrialization in Egypt started in the first half of the nineteenth century when Muhammad Ali, the titular ruler of Egypt, tried to establish it as a powerful industrialized European-style state. Egypt had a college of engineering in early nineteenth century long time before India had a technical college, and Cairo University was officially established in 1908.

Industrialization is not a goal by itself, but it is a means for development that produces quality products demanded by the public at competitive price, provides employment to the work force and the necessary research facilities to continue productivity improvement. It requires planning, capital, trained labor, managerial skills, domestic and foreign markets, diversification as a means of compensating for the spent assets, and political stability for long-term industrial planning and for creating

conditions conducive to attracting foreign investment.

The generations that governed Arab countries in the second-half of the last century were influenced by Pan-Arab nationalism, predisposed by oil and the establishment of Israel. The alliance between middle class socialists and military officers in Egypt, Syria and Iraq adopted the development of Third World socialist policies and the Soviet Union management style where the inefficient public sector rather than the private sector was entrusted to accomplish their goals. It produced import substitute products that were sold locally and exported only to the Communist oriented countries. Since the collapse of the Soviet Union, Arab products lost their markets in the Eastern block and could not establish markets in the West due to generally inferior quality of their goods. Arab regimes in these countries have rejected communism but failed to embrace real free-market economy in their major industries. Even the renowned Egyptian textile industry could not compete with the European and Japanese imports. Arab states failed to reform their industries including the agribusiness to meet the growing demand for food by their own people because of the structural constraints that had been inherited from their former centralized economy. Arab states are known for their burdensome bureaucracy, which controls many sectors of society and obstructs change and development.

The existing economic system in the Arab states can hardly be described as a model fit for the new capitalist world system. The actual investment in the nonoil producing states has been mostly for importing consumer goods including those sought by the returning expatriates, commissions and accumulating profit by few rather than productive enterprises that may contribute to any tangible industrialization effort. The lack of sound management

led to the spread of corruption and increased the gap between the rich and the poor.

As such it is important to focus on the political landscape and the recent Arab regime changes from the perspective of how external factors (Western meddling) and the pitiable socioeconomic conditions that have impacted it. One hypothesis being that the West's tendencies, due to their interest in Middle East oil, has been profoundly negative on political development, exacerbating the already deleterious effect that oil has had on the evolution of the political landscape in the Arab world. The other hypothesis being that oils' impact on the socioeconomic condition has affected the ability of Arab countries to evolve toward more representative government. This assertion is based on the assumption that the formation of so-called «civil society» and the establishment of a vibrant middle class are crucial links in political development. The lack of socioeconomic progress in the Middle East therefore, has impacted the political environment.

Western Meddling

It is rather a subjective exercise to distinguish between Western interventions in the political affairs of the Middle East as direct or indirect consequence of oil, and as such the meddling takes many forms but putting it simply it is a function of the West's preference for the roughshod tactics of Israel and the dictatorial Arab regimes, over the vulnerability and uncertainty associated with fledgling democratic governments. The West has historically provided little if any support for democratic movements as a function of their interest in Middle East oil and secondly why today after two decade of the end of the Cold War, the US/West is still shy, reluctant, and not directly supportive of representative governance in the region.

The precedent for authoritarianism was established under the mandate system as the British and the French put local elites in power that would serve their interests and in turn would have the backing of the mandatory power. As time evolved several of the dependent regimes were overthrown by military coups bent on reversing what they saw as imposing rule. These martial regimes made matters worse in many respects by purging the only groups that had any knowledge on how to run a country, the ruling and economic elites. Shunning the West, they fell inexorably further away from the liberal political and economic framework established by the colonial powers. Rather than make attempts to stem this momentum, the West was seemingly only focused on their own short term concerns, rather than the long term stability and well being of the region.

Previously the Mandatory powers installed their own elites to run matters on their behalf. The two primary goals of these elites were to embellish their personal well being and secondly, serve the imperial powers in order to maintain their positions of authority. However, their sycophantic allegiance and ostentatious lifestyles did not reconcile the status of these ruling elites to the Arab populace. So while the skeletons of democratic institutions were in place, they often were dismissed as mere cover for the imperialistic designs of the mandatory powers. As a result, very little «state building» was accomplished and as the Second World War approached, the Arab mandates were not progressing toward self-rule, as was the theoretical intent behind the U.N. system. Again it should be stressed that the British and French were focused on their own short-term self-interests in which oil was at the top of the list. The principle as established under the Mandate that «the well-being and development of such people

form a sacred trust to civilization», was for the most part ignored. In the aftermath of WWII, the United States reined unmatched in global primacy while the British and French came out of the war exhausted, having little financial or psychological wherewithal to maintain their holdings in the Middle East. Like the US, the Soviet Union also emerged from the war as a new super power. It was the fear of an ever-stronger Soviet Union imposing its will on the Middle East and the associated «communist threat» that increasingly came to dominate the strategy of Western policy makers. The same that during the war had been a successful effort to keep the oil supplies out of the hands of the Nazis turned into a geo-strategic effort to keep many of those same supplies and the governments that controlled them, out of the sphere of Soviet influence. In the context of the Cold War, the US (and now to a far lesser extent Britain and France) felt they could not risk any destabilizing influences on their Middle East «friends» involved in the production or transportation of petroleum supplies. Most prominent of these potentially destabilizing influences were any Soviet supported groups in the region but also included Pan-Arab nationalist and/or even nascent democratic movements. Any influences perceived as destabilizing could in turn make these governments weaker and vulnerable to Soviet designs.

The Post Cold War era

For decades, it was the existence of the Soviet threat to economic interests in the Middle East that ostensibly «prevented» the West from promoting democracy in the region. Yet in spite of the fall of the Soviet Union and the eastern bloc in the 1990 time frame, the US dominated Western alliance has since shown little inclination to begin promoting democracy in the region.

Denoeux: *«They also continued to fear that US efforts to promote*

political liberalization could create a backlash and damage US interests in the area. Furthermore, the United States support for authoritarian regimes had always had at least as much to do with Washington's concern for oil supplies and regional stability as with fear of Soviet influence; as a result, the collapse of the Soviet Union did little to justify a change in US policy toward these regimes». [Denoeux 1996, 10].

Five examples illustrate this reluctance: Kuwait, Algeria, Yemen, Iraq and Egypt.

Algeria, with its close proximity to and affinity with France had moved agonizingly closer to liberal democracy for decades culminating with the call for unprecedented free elections in 1991. Realizing the West's worst fears however, the first round of voting catapulted the Islamic Salvation Front (FIS) into political prominence. The subsequent cancellation of the results, the second round of elections and the military coup that followed, brought something more akin to sighs of relief than indignation from the West. This in spite of the bloodbath congregated upon the Algerian people by the low-level civil war between the jilted factions and the army ever since.

Washington did little to support Yemen's brave attempt to democratize in 1994. They, like Kuwait lying contiguous to the King Pin Saudi Arabia, could expect no support from the US as put by Denoeux: «Administration officials at times appeared concerned that Yemen's example might inspire others in the Arabian Peninsula to call for greater pluralism» [Denoeux 1996, 21].

And finally it is worth mentioning that even in Egypt the second largest recipient of US aid, there was virtually a shy US government pressure on Egypt to enact political reforms before the recent young uprising that led to the fall down of the Mubarak's regime. While there are dozens of NGO's theoretically working to this

end, Hosni Mubarak has been president from 1981 to February 2011, maintaining all through control over a sham parliament dominated by his own party apparatus and every indication is, that he was grooming his son to succeed him.

As is apparent, as a function of America's interest in maintaining the status quo in the Middle East (i.e. cheap, abundant, reliable oil supplies), it is not an exaggeration to suggest that the US (and to a lesser extent Western Europe), more than two decades in the shadow of the Cold War, did not directly support Arab democracy in any meaningful way. Denoeux talks to the general sentiment among American administration officials. «In general, decision-makers have been haunted by the prospect of widespread domestic turmoil in an area that is of vital strategic and economic importance to the United States. This apprehension explains their unwillingness to engage in policy initiatives, such as assistance to democratic forces, that might disrupt the region's precarious political balance, destabilize vital allies, and compromise access to oil supplies» [Denoeux, 1996, 4].

Current Rational for the lack of direct support for democracy by the West

While historically, especially in the context of the Cold war, the West has worked as Chomsky puts it «to deter democracy»; even today they do not seem intent on changing their policy. There are at least four reasons for the US/West's current apprehension regarding the lack of support for democracy in the region. First, there is the general perception regarding the inability of these countries to embrace pluralistic rule as a function of the tenuous state of civil society in the Arab world. Second, the existence of an overwhelming current of anti-American sentiment amongst the masses, emanating primarily from the US' support for the

perceived anti-Arab policies of Israel and America's partnerships with the «friendly» Arab authoritarians. Thirdly, an outgrowth of the fear that radical Islamists would come to power if free elections were held. And fourthly, the fact that America's closest ally in the region, Israel, does not see great benefit to their role in the Middle East if Arab countries adopted democracy.

Lack of Civil Society

Suffice to say that civil society is a «Catch 22» issue for the Arabs. (Catch 22 is a situation in which a desired outcome or solution is impossible to attain because of a set of inherently illogical rules). It expands to the extent that government policy allows for it to do so. Its current stunted nature in Arab society is therefore greatly attributable to the existence of authoritarian governments who prevent civil society from germinating. Institutions of public discourse it is feared, would threaten their grip on power. Ironically then, authoritarianism has mitigated the growth in civil society, yet it is this very lack of civil society that then inhibits the Arab's ability to be stable, democratic states. The West in turn then feels it is unwise to support movement toward democracy due to the lack of civil society not seemingly recognizing the «Catch 22» inherent in their policy. Civil society has been and it will remain repressed for lack of indigenous funding and the Arabs will stay vulnerable to destabilizing forces, from the Soviet meddling during the Cold War era to the Islamic radicalism today.

Support for Israel and Anti American Sentiment

American policies in the Middle East, primarily since the 1967 Arab Israeli war, have engendered deep feelings of animosity amongst the Arab masses. It is a fear of an unleashing of this sentiment manifest in the election of anti-American leaders that is

the second reason inhibiting the US/West from actively supporting democracy today in the Arab world. These feelings emanate from three primary sources. First, American unquestioning support for what is perceived as Israeli rough treatment against Arabs in general and Palestinians in particular. Second, it is a demotion as a function of American support for the many «friendly» regimes to the West who are seen as despotic and illegitimate by their own people. And thirdly, it is the perceived hypocrisy of American rhetoric regarding freedom, justice and democracy all the while supporting Israel and their Arab friends who are seen as making a mockery of such concepts.

America's decades long support for Israeli practices is the most significant source of anti-American feelings in the Arab world. This support has gone through several phases reaching its zenith during the height of the Cold War and the fall of the Shah of Iran.

Phase two began shortly thereafter with the advent of the Cold War culminating the overwhelming Israeli victory in the Six Day War of June 1967. While the French were their main backers up to that time, Israel had demonstrated on this and several other occasions a military capability that was more than impressive to both the US State Department and the Pentagon. They were increasingly seen by America as an ally not only able to deter Soviet expansionism but also able to blunt upstart Arab nationalists like Egypt's Nasser, who it was felt could destabilize the region as commented on by Chomsky: *«From the late 1950's however, the US government increasingly came to accept the Israeli thesis that a powerful Israel is a 'strategic asset' for the United States, serving as a barrier against indigenous radical nationalist threats to American interests, which might gain support from the USSR»* [Chomsky 1999, 20].

Phase three of the Western support for Israel (1967 –1990) came to be completely dominated by the US, as Israel quickly became the largest recipient of US aid and unwavering political backing.

It was during this period that comprehensive American support reached its apex as the magnitude of the Israeli lobbying efforts converged with the genuine perception of Israel as strategic asset. Two events in this time frame further augmented this synergy between domestic politics and actual need, the Vietnam War and the fall of the Shah of Iran. [Chomsky 1992, 208].

Israel's support from the US was not only economic, military and political but was at levels unmatched in the annals of modern history. Israel has consistently received at least one fourth of all US international aid since 1967 and in total has received more aid than was given to all of Europe under the Marshall Plan, in excess of $100B 1997 dollars. They were, as the argument went, performing an essential function for the West, primarily the US. This purported function included: [Bill and Springborg 1994, 362].

- Blunting the aspirations of Arab nationalists like Nasser, Saddam or Islamic threats like Khomeini.
- Using the threat of force to keep any revolutionary regimes from threatening «friendly» countries; readily those that sell the West cheap oil.
- Providing a credible military threat to Soviet aspirations.

The current phase, (1990 – today), has now existed for over two decades and started with the end of the Cold War and is now witnessing a diversion. There are still remnants of the guilt/sympathy syndrome and their perceived value as «strategic asset» yet support for Israel today is predominantly a function of domestic political considerations. This is so because not only is the Soviet threat gone, but in the aftermath of the Gulf War the

US/West was able to establish a direct presence in the oil rich Persian/Arabian Gulf. Thus with the US/West not having to rely on surrogates to the extent it once did, Israel it could be argued, had now become a strategic liability. Their policies of occupation and conflict with the Palestinians national aspirations, while once seen as a necessary evil by the US, may now be viewed as contributing to radicalism and a generally destabilizing force in the countries that America calls friends. Having said this however, American posture vis-à-vis Israeli practices on the ground have changed little. This is a tribute to the extent to which domestic politics can influence foreign policy. Pro-Israel political forces have simply garnered so much aptitude and momentum over the past five decades that virtually no politician can get elected or stay elected unless they pledge and demonstrate unconditional support for Israel, irrespective of its impact on American interests. [See Ball 1992]

While American support for Israel is today overwhelmingly a function of the power of the Israeli lobby, it was the perceived threat to US oil interests in the Middle East that provided the initial impetus for this support so masterfully capitalized upon by Israeli supporters in the US. Whatever the justification for the support, it has contributed mightily to anti-American feelings, and these feelings in turn are seen as a reason that the US cannot support democracy in the Arab world.

Support for repressive regimes

The second source of anti-American sentiment in the Arab world stems from the perception amongst the masses that the US supports their own repressive governments as long as these governments continue to serve Western oil related interests. In addition to the distress of living in police states, these feelings

of resentment are magnified as a function of the failed nature of these regimes based on virtually any standard of measurement; the lack of economic or social development, political impotence in regional affairs and military vulnerability.

Be it Saudi Arabia, Egypt, Jordan, Kuwait, Algeria, even Iraq as Chomsky comments: «…prior to Hussein's attack on Kuwait, the Bush administration and its predecessors treated Saddam as an amiable friend, yet encouraging trade with his regime and credits to enable it to purchase US goods» Irrespective of their record on human rights, lack of representative governance or the larceny of their national treasuries, the US is seen as abetting these regimes in their abuses of power (much in the way the Iranians saw it as it related to the Shah). The general perception being that the US is not concerned with what the rulers do within the confines of their own borders as long as they respect internationally accepted norms of behavior (outside those borders) and do not show undue hostility to American interests. [Chomsky 1992 194].

Depending on the circumstances therefore, the US would at best ignore their transgressions or at worst, support them outright. The list of abuses and even atrocities carried out by America's «friends» are the subject of innumerable articles and books but the issue here is not the repression itself, rather the perceived US/Western culpability in it. (It can be argued that Arab leaders have killed many more of their own people than has outsiders in all wars).

Western Hypocrisy

As a function of the many ills that plague Arab society then, a traumatized Arab citizen looks on with bewilderment at American and western policies for the region. A country that purports to stand for «liberty and justice for all», yet seemingly ignores such

principles in their acquiescence and support of Israeli actions against «uncooperative» Arabs. To add insult to injury, America is seen as embracing authoritarian regimes (including their own) if they are friendly to the West yet decry the excesses of others dictators who are not in the Western camp. Accordingly, the selectively employed American rhetoric about freedom and democracy rings very hollow to people often living miserable existences because of their lack of such liberties. The hypocrisy of American rhetoric only adds fuel to the anti-American feelings in the region.

Therefore deeply rooted feelings of animosity, inherent in the average Arab citizen and directed at the West in general and the US in particular is the second of four reasons the US/West is now reluctant to show decisiveness to promote democracy in the Arab world summed up by Denoeux as follows: «…both Republican and Democratic administrations have been prompt to realize that, from Washington's perspective, authoritarian leaders actually are more likely to accommodate American interests than governments, which if they were accountable to public opinion, would inevitably be influenced by strong anti-American feelings that exist in the region as discussed above» [Denoeux 1996, 4].

The Islamist threat

The third reason Americans are reluctant to support democracy in the Arab world is nonetheless related to the fear that not only would freely elected governments be anti-American but they would very likely be Islamic fundamentalists to one degree or another. The stifling of political opposition in the Arab world has left the unabashedly anti-American Islamists as the most viable alternative to the existing, discredited regimes. As the most organized opposition, free election in most Arab countries

today would undoubtedly have Islamists garnering a large percentage of the vote. This is not necessarily because people desire a Shari'a based Islamic state but because they want drastic change and the Islamists appear to be the most credible and least corruptible catalyst for this change. Perhaps the most important change desired is to get away from those governments whose primary focus has been to serve Western interests in order to embellish themselves. America and the West fear that the events that transpired in Iran during the 1979 revolution are indicative of what could also occur on the Arab side of the Gulf. Not only would the Islamists be anti-American but they could also end up being anti-democratic. The fear being that the Islamists would use the election to come to power and then revert to some form of authoritarianism.

As in the case of civil society, it can also be argued that Islamic militancy is an outgrowth of the American supported authoritarian nature of the Arab governments, yet it has now replaced communism as the primary «threat» to American interests. American support for Iraq in their war with Iran (1980-1988) reflected America's obsessive fear of Islamic fundamentalism, and its belief that relying on dictators even tyrants such as Saddam was appropriate to prevent this revolution from spreading to the Arab world.

Thus, even when American policy-makers felt qualms about supporting authoritarian monarchies and turning a blind eye to the dismal human rights record of dictatorial regimes, their reservations were soon overcome by the realization that it was far easier for Washington to deal with an Arab world dominated by kings, emirs, and dictators, than with a region made unmanageable by the unleashing of religious fervor, nationalist passions, anti-Israeli zeal, and long-accumulated social, political, and economic frustrations [Denoeux 1996, 9].

Even today in the aftermath of the Cold War and the loss of the communist threat, the US is still fearful of democracy in the Middle East and not only provides it little guidance or support but is effectively an enabler of authoritarianism in the region. This fear was born out based on the experience of the Iranian revolution and elections in Algeria in 1991. The vicious cycle is then complete as it is these feelings that then become the justification inhibiting the US from supporting reforms, which in turn only garners more resentment; a cycle that has continued to spiral downward for decades.

Israel does not want Arab democracy

The fourth reason that there is little support for Arab democracy by the US/West is that Israel does not see a significant benefit to them. This is relevant because American Middle Eastern policy is highly subject to Israeli concurrence for several reasons. One, they believe the Israelis are experts on the issues of the region; two, they have served well in their capacity as a mercenary state and most importantly; three, domestic political consideration dictate that American politicians serve Israeli interests. As such the American lack of support for democracy stems in part from the fact that Israel does not welcome the prospect of liberalization in the Arab world. This is the Israeli attitude and for at least three reasons.

The first reason, that Israel does not welcome Arab democracy is that while the prospect of anti-American governments getting elected it is likely to be adamantly anti-Israeli. This is especially so while a peace treaty remains elusive in the context of the occupation of Arab land and the on-going abuse of the Palestinians. Freely elected representatives would reflect the general disdain the masses feel towards Israel.

The second reason Israel does not welcome democracy is that they would lose much of their moral legitimacy as it relates to what they often tout as the «only democracy in the Middle East». A third reason Israel would not welcome political and economic liberalization is that it would enable the Arabs to better compete with Israel at all levels. Elected governments would in theory better serve the collective well-being, which would contribute to greater political, economic and military unity while producing more viable private sectors. Such measures would enable the Arabs to compete with Israel on more equal footing.

Thus for the reasons stated above it can be argued that Israel is in no hurry to see democracy come to the region. And one other reason not mentioned regards their aid package. It is questionable that Israel could continue to justify their enormous levels of assistance, if they were merely one of many democracies in the region. Their raison «d'être», the «protection» of American interests will have been greatly diminished. Thus, not only might they use their own means to undermine reforms directly, but it could also be argued that they would use their formidable influence in Washington to do the same under the guise that liberalization will lead to destabilization at the hands of radicals. Israel and their lobby leverage for that to the US/West.

Dependency

Dependence according to Dos Santos is a situation in which one economy is conditioned by the development and expansion of another. Of course in the modern world of globalization, every economy is to a certain degree dependent on many others. This then becomes a discussion about relative dependence and how this impacts a nation's ability to maneuver politically. Something that is hard to quantify but one can draw their own conclusions regarding the Arab world's dependence on the industrialized world and the

West in particular. At a rudimentary level of analysis it would be accurate to suggest that if it were not for imports, especially anything having to do with advanced technology, most of the countries in the Arab world would cease to function almost instantaneously.

Economic considerations

In an economic sense the Arab states demonstrate an overwhelming dependency on the industrialized world, fed and exacerbated by oil rents. This dependency on outsiders began in earnest during the inter-war mandate period in which the British and French exerted full economic and political control over the region. The exploration for oil, which spurred huge investments completed and deepened this dependency as economic linkages were established with the industrialized world rather than between the Arab states themselves. Alnasrawi [1991, 106] discusses how the rise in oil revenues resulting from the large increases in price after the 1973 Arab-Israeli war had the effect of deepening this dependency on the West along several distinct lines.

First, oil came to predominate as means of economic viability at the expense of other sectors of their economies (Dutch Disease), including agriculture and industrial output of even the most rudimentary kind. With little local production virtually all items of a technological nature had to be imported, effectively an exchange of petrodollars for the instruments of modern living. The economies became slaves to the price of oil. The higher the price of a barrel of oil, the more imports of goods and services they could afford. Bill and Springborg comment: «By the early 1980's some two-thirds of imports were industrial goods, indicating that the Middle East is overwhelmingly a consumer rather than a producer of new technologies. This tendency was exacerbated by the oil boom» [Bill and Springborg 1994, 421].

Yet even prior to the oil boom levels of dependency, the oil producers were fully addicted to imports to survive. The best example of which was the 1973 Arab-Israeli War, in which the oil producers instituted a «boycott» against the US/West in support of Pan Arab political goals vis-à-vis the US backed Israeli occupation of Arab land. Even under these, the most favorable conditions to restrict trade, the Saudi led producers were not able or willing to sustain their oil boycott for much more than a month. Alnasrawi discusses this pre-oil boom level of dependency.

The failure of the Arab oil weapon was inevitable, given the nature of the dependency of individual economies on the oil sector and the broader pattern of security, political, economic, and cultural dependence of the individual countries especially on the United States. The multiple dependency linkages in virtually every facet of interaction between the Arab countries and the United States mitigated any genuinely independent action by Arab governments. Arab governments were not only incapable of acting against United States interests, but they were unwilling to do so, given the long history of close alliance between Arab ruling elites on the one hand and the United States government on the other [Alnasrawi 1991, 109]. Economists argue that 1973 represented an era in which the oil producers were much less dependent on the West than they are today.

The second level of dependency stems from the influx of millions of Arab workers into the oil producing states, which entailed the transfer of billions of dollars back to the labor exporting countries. These remittances created a derivative or secondary dependence on oil related transfers to the non-oil states. They became dependent on the oil producers to provide work for their citizens, the associated remittances themselves and

on the industrialized nations for the imports that were purchased with these remittances. However, this dependency made the labor exporting countries highly vulnerable to restrictions in employment levels by the host country. One excellent example for that occurred in the aftermath of the Iraqi invasion of Kuwait and is taking place now in Libya. The Saudis not liking the response of the Yemeni government to Iraqi actions expelled half a million Yemeni workers from the Kingdom. Being one of the poorest of the poor, the Yemeni economy was incapable of absorbing these workers. Yemen and the other relatively poor Arab countries became even less well off having to borrow to replace the remittances. (After the war, the Kuwaitis summarily expelled 400,000 Palestinian.)

A third dimension of dependency has to do with the investment of petrodollars in Western financial markets. Such a practice put these funds at the mercy of the economic vitality of these countries and of course keeps these funds out of the local economies. If for example inflation was high, as it was in the late 1970's in the US, the value of these investments could and did decline precipitously. In addition these assets are vulnerable to the political whims of the Western government who can freeze them in the event a state is deemed to be behaving improperly, (e.g. Iran, Libya and Iraq). It thus limits the political and/or military options of the various states. Alnasrawi summarizes: «It should be clear from this outline that far from attaining its political objectives or even enhancing political and economic independence, the oil price revolution seems to have increased the links between oil-producing countries and the industrialized countries with the consequent rise in their dependency on the West [Alnasrawi 1991, 107].

Economic dependency of course translates into political vulnerability, which in turn decreases a states influence and ability to deal with others on equal footing. Thus oils contribution to the «hydrocarbon centric society» has created a state of political impotence vis-à-vis the West. The Arab regimes, especially the oil producers of the Gulf, are therefore extremely limited in their ability to act independently of US/Western wishes.

Attempts at Liberalization

Economic liberalization in the Arab world is inversely proportional to the level of oil rents available to the regimes on a per capita basis. It is no coincidence that the largest country, Egypt is at the vanguard of such reforms after the recent mass revolution. The negative correlation between oil wealth and the rate of liberalization is further evidenced by the economic and political reforms of such countries as Turkey, Egypt, Morocco, and Tunisia after the fall down of the regime.

The oil producers have only entertained the need to liberalize their economies when the price of oil had gone so low as to force them to think of new ways to raise revenues and/or reduce spending. Each time (low) prices provided the impetus to initiate movement in that direction however, threats to the regimes stability had them backsliding, reverting to borrowing to buy time for prices to rebound as was evidenced after the Iraq conflict. «With the upturn in prices and demand following the second Gulf war, those states rushed to abandon policies of austerity and resume the previous pattern of generous allocations» [Bill and Springborg, 432].

Generally the term economic reform or liberalization entails some combination of currency devaluation to stimulate exports, reduction of subsidies on consumer goods, more effective taxation

systems, privatizations of national industries, reducing spending on defense and government employment, expanding the role of capital markets to provide funds for investment and the lifting of restrictions on markets for goods and services. Such reforms have advanced slowly in the non-oil states but have made virtually no progress in the oil producers.

The above is manifested in the wake of the events in Tunisia and Egypt, when EU leaders rushed to make declarations whose common denominator was the need for policy change. Beyond extending emergency humanitarian aid, EU leaders decided at a March 13 emergency session on a comprehensive review of existing cooperative and assistance programs with the region's states. In the mid-term, the EU intends to establish a new partnership with the nations of the southern Mediterranean called Partnership for Democracy and Shared Prosperity. The foundation of the partnership consists of giving assistance and incentives to those states choosing to work towards political and economic reforms. The intention is to have concrete proposals formulated by April 2011, when a comprehensive examination of the ENP will take place.

Alongside the efforts to cope with the implications of its policy changes, the EU is also forced to reckon with the bloodshed in Libya in light of the Libyan ruler's refusal to cede his power. The inability to make a decision on how to handle the refugees knocking at its doors, the difficulty of reaching a quick agreement on imposing sanctions on Qaddafi's regime, Sarkozy's decision, taken without prior coordination with his EU colleagues, to recognize the Libyan Revolutionary Council as the legitimate representative of Libya, and the willingness by Sarkozy (and Britain's Prime Minister Cameron) to consider military action are

expressions of the inherent difficulty of EU states to formulate a shared foreign affairs and security policy. It seems that national interests will continue (despite the unfounded hopes that the Lisbon Treaty would change the rules of the game) to guide the conduct of the large states, at least for the foreseeable future. It is doubtful that this is enough to position the EU as a serious player in the global arena.

The transformation that the EU's southern neighbors will undergo in the coming decades presents the EU with an historic challenge that demands – if the EU is truly serious – resources far beyond what it has allocated to date and a change in the patterns of cooperation that have been the norm, at the expense of interests it has so far been unwilling to forfeit. To this end, the EU must be prepared to act in a completely new way. Can the EU, which is undergoing its own economic-financial crisis whose end is not in sight, rally to the task of assisting its neighbors to create conditions that, allow the establishment of democratic regimes? Only time will tell.

Conclusion

There exists strong evidence that Western meddling, as a function of their interest in protecting their hegemony over Arab oil, has reinforced the authoritarian nature of the regimes in the Arab world. The US/West has not supported democratic initiatives in any meaningful way for four primary reasons; 1) the Arab states lack of civil society necessary to sustain pluralistic government; 2) the strong anti-American feelings that exist among the masses would usher in anti-American governments; 3) the fear that radical Islamists would prevail in the event free elections were held and 4) America's ally Israel does not benefit from political liberalization in the region. Simply stated, as it

relates to America's strategic interests, they preferred to deal with the perceived stability of authoritarian regimes versus the potential repercussions that political liberalization might portend however at this point of time in the Arab turmoil they are studying the different alternatives of practical foreign policies. It is worth mentioning that the socioeconomic condition that prevails in the Arab world has impacted their global political status as a function of their economic and military dependency on the US/West. This heavy level of dependency in turn makes these regimes highly vulnerable to US/Western political demands.

References

- «**Iran Public Opinion 2010**». Docstoc.com. http://www.docstoc.com/docs/65872019/Iran-Public-Opinion-2010. Retrieved 2011-02-01.
- «**Executive Summary**» (PDF). http://www.terrorfreetomorrow.org/upimagestft/TFT%20Iran%20Survey%20Report%200609.pdf. Retrieved 2011-02-01.
- http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/sep09/IranUS_Sep09_quaire.pdf
- http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/sep09/IranUS_Sep09_rpt.pdf
- «**CIA - The World Factbook**». Cia.gov. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html. Retrieved 2011-02-01.
- «**Map of Freedom in the World**». freedomhouse.org. 2004-05-10. http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=363&year=2008. Retrieved 2011-02-01.
- [a] [b] «**Israel and the Occupied Territories | Human Rights Watch**». Hrw.org. http://www.hrw.org/middle-eastn-africa/israel-and-occupied-territories. Retrieved 2011-02-01.
- «**Israel Human Rights**». Israel Human Rights. http://www.israelhumanrights.com/. Retrieved 2011-02-01.
- [a] [b] «**Middle East | UN backs Gaza 'war crimes' report**». BBC News. 2009-10-16. http://news.bbc.co.uk/2/hi/8310754.stm. Retrieved 2011-02-01.
- Davies, Wyre (2010-11-16). «**Israeli politics: A lurch to the right?**». Bbc.co.uk. http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11758143. Retrieved 2011-02-01.
- Bowen, Jeremy (2010-07-15). «**House-by-house struggle for East Jerusalem**». BBC. http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-10656890. Retrieved 2011-02-01.
- Knell, Yolande (2011-01-19). «**Rowas Israeli Knesset plans inquiry into leftist NGOs**». Bbc.co.uk. http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12202203. Retrieved 2011-02-01.
- Deegan, Heather., «**The Middle East and the Problems of Democracy**», Open university Press, Philadelphia, 1993, pg.103.
- «**The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2010**» (PDF). Economist Intelligence Unit. http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf. Retrieved 2011-01-07.
- Ajami, Fouad (1995). «**The Sorrows of Egypt**», Foreign Affairs, Vol. 74 S/O 1995, p 72-88
- Al-Shayeji, Abdulluh. (1997) «**Dangerous Perceptions: Gulf Views of the US Role in the Region**» Middle East Policy, October 1997 Vol. V, Number 3
- Alnasrawi, Abbas (1991) «**Arab Nationalism**», Oil and the Political Economy of Dependency Greenwood Press, New York
- Ball, George W. and Douglas B. (1992) THE PASSIONATE ATTACHMENT Norton
- Beblawi, Hazem (1990) «**The Rentier State in the Arab World**» in The Arab State, ed. Luciani, Giacomo, University of California Press, 85-98

- (1987). «**The Rentier State in the Arab World in The Rentier State**», Eds. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, New York, Croom Helm, 49-62
- Bengio, Ofra (2000) «**How Does Saddam Hold On?**» Foreign Affairs, July/August 2000
- Bennis, Phyllis (2000) «**And They Called It Peace**», US Policy on Iraq, Middle East Report, Summer 2000, #215
- Bill, James and Springborg, Robert (1994) «**Politics in the Middle East**», 4th ed. New York: Harper Collins College Publishers
- Burkhart, Ross E. And Michael S. Lewis-beck (1994) «**Comparative Democracy: The Economic Development Thesis**» American Political Science Review 88 (4), 903-910
- Brynen, Korany and Noble (1995). «**Political Liberalization and Democratization in the Arab World»,** Lynne Reinner, London
- Chaudhry, Kiren Aziz (1994) «**Economic Liberalization and the Lineages of the Rentier State**», Comparative Politics 27 (October), 1-25
- Chomsky, Noam (1992) **Deterring Democracy** Hill and Wang, New York
- (1999) Fateful Triangle South End
- Cockburn, Andre and Patrick (1999) **Out of the Ashes HarperCollins**, New York
- Dekmejian, Hrair (1995) Islam in Revolution Syracuse
- Denoeux, Guilain (1996) «**The United States and the Challenge of Democratization in the Arab World**» An Occasional Paper for the Center for Contemporary Arab Studies – Georgetown University
- Doraid, Moez (2000) «**Human Development and Poverty in the Arab States**»
- Report delivered to the UNDP by the Sub-regional Coordinator
- Dos Santos, Theotonio (1979) «**The Structure of Dependence,**» American Economic Review, May 1979, 231-236
- Entelis, John P. (1976) «**Oil Wealth and the Prospects for Democratization in the Arabian Peninsula: the case of Saudi Arabia,**» in Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications, eds. Naiem A. Sherbiny and mark A. Tessler, New York: Praeger Publishers, 77-111
- Fuller, Graham and Lesser, Ian (1997) «**Persian Gulf Myths**» Foreign Affairs May/June 1997
- Garnham & Tessler (1995) Democracy, «**War and Peace in the Middle East»,** Indiana University Press
- Inglehart, Ronald (1997), «**Modernization and Postmodernization**». Princeton: Princeton University Press
- Ibrahim, Saad Eddin (1995) «**Civil Society and Prospects for Democratization in the Arab World**» in Norton's Civil Society in the Middle East Volume One, Leiden:E.J. Brill

- Leite, Carlos and Jens Weidmann (1999), «**Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth,**» IMF Working paper WP/99/85
- Luciani, Giacomo (1988) «**Economic Foundations of Democracy and Authoritarianism: The Arab World in Comparative Perspective»,** Arab Studies Quarterly 10
- (1990) «**Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework in The Arab State**» ed. Luciani, Giacomo, University of California Press, 65-84
- (1995) «**Resources, Revenues, and Authoritarianism in the Arab World: Beyond the Rentier State?**» in Brynen, Korany and Noble Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Volume One Lynne Reinner, London
- Neff, Donald (1988) «**Warriors Against Israel**», Amana Books, Vermont
- Norton, Augustus Richard (1993) «**Civil Society in the Middle East**», Middle East Journal 47, no 2 Spring
- ed. (1995), «**Civil Society in the Middle East»,** Volume One, Leiden:E.J. Brill
- Owen, Roger (1985) «**The Arab Oil Economy: Present Structure and Future Prospects in Arab Society: Continuity and Change**», ed by Samih K. Farsoun London: Croom Helm
- Richards, Alan (1995) «**Economic Pressures for Accountable Governance in the Middle East and North Africa**», in Civil Society in the Middle East Volume 1, E.J. Brill, Leiden, The Netherlands
- Richards, Alan and Waterbury, John (1996) «**A Political Economy of the Middle East**»,Westview
- Ross, Michael. (April 2000) «**Does Resource Wealth Impede Democratization?**» Paper delivered at the 2000 American Political Science Association meeting in Washington DC.
- Sachs, J. and A. Warner, 1995a, «**Natural Resource Abundance and Economic Growth**», NBER Working Paper 5398 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research).

Les enjeux de l'intelligence économique dans le monde moderne

Docteur Georges Labaki*

L'intelligence économique est l'ensemble des activités de collecte, de traitement et de diffusion de l'information utile aux acteurs économiques en vue de son exploitation. Améliorer l'accès à l'information constitue un élément clé de la société future. En effet, délivrer l'information stratégique et utile au bon moment, à la bonne personne, dans le bon contexte accorde un avantage décisif aux décideurs. L'intelligence économique vise à développer de meilleures méthodes pour l'identification des sources d'information pertinentes et leur analyse pour fournir à l'utilisateur les renseignements dont il a besoin pour prendre des décisions. Porté principalement sur les informations disponibles à l'extérieur de l'organisation, l'intelligence économique couvre des domaines allant des technologies, aux marchés ou la morale. Certaines entreprises stratégiques

* *Professeur à la NDU*

comme les industries de l'armement furent des précurseurs. L''intelligence économique ne se limite plus aux entreprises, mais devient de plus en plus un enjeu d'État.

Définition

L'intelligence économique est d'origine militaire et remonte à l'époque romaine. Dans l'histoire, elle a souvent été liée aux voyageurs et aux affaires. ll existe plusieurs définitions de l'intelligence économique. Ainsi, d'une première découle la suivante: «L'intelligence économique peut être définie comme l'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement et de distribution, en vue de son exploitation, de l'information utile aux acteurs économiques. Ces diverses actions sont menées légalement avec toutes les garanties de protection nécessaires à la préservation du patrimoine de l'entreprise, dans les meilleures conditions de délais et de coûts. L'information utile est celle dont ont besoin les différents niveaux de décision de l'entreprise ou de la collectivité, pour élaborer et mettre en œuvre de façon cohérente la stratégie et les tactiques nécessaires à l'atteinte des objectifs définis par l'entreprise dans le but d'améliorer sa position dans son environnement concurrentiel. Ces actions, au sein de l'entreprise, s'ordonnent autour d'un cycle ininterrompu, générateur d'une vision partagée des objectifs de l'entreprise».(1)

Le rapport Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale définit l'intelligence économique comme *«une politique publique de compétitivité, de sécurité économique, d'influence, et de formation notamment auprès des organisations internationales. Elle procède d'une grille de lecture originale de la mondialisation qui prend*

1- Le rapport Martre, œuvre collective du Commissariat du Plan intitulée Intelligence économique et stratégie des entreprises , Paris, La Documentation Française, Paris, 1994,

en compte le quotidien de la vie des marchés, le contournement de ces règles, les jeux de puissance et d'influence.Une politique publique d'identification des secteurs et des technologies stratégiques, d'organisation de la convergence des intérêts entre la sphère publique et la sphère privée. Une politique publique se définissant par un contenu et par le champ de son application. Le contenu vise la sécurité économique. Il doit définir les activités que l'on doit protéger et les moyens que l'on se donne à cet effet. Il détermine comment accompagner les entreprises sur les marchés mondiaux, comment peser sur les organisations internationales où s'élaborent aujourd'hui les règles juridiques et les normes professionnelles qui s'imposent aux États, aux entreprises et aux citoyens»(2).

Enfin, pour Claude Revel: *«L'intelligence économique, c'est la maîtrise de l'information, le but étant de connaître son environnement extérieur et par conséquent d'adapter par avance sa conduite. Elle permet d'identifier les opportunités et les déterminants du succès, d'anticiper les menaces, de prévenir les risques, de se sécuriser, d'agir et d'influencer son monde extérieur dans une optique de compétitivité internationale.*

L'intelligence économique se compose de ***trois volets****. Le premier concerne le* ***traitement de l'information****. Il consiste à recueillir les informations nécessaires, à les trier et à les valider. En d'autres termes, ce premier volet consiste à avoir l'information pertinente sur ses concurrents, sur les règles et les normes et d'une manière générale sur tout son environnement extérieur international. Le deuxième volet consiste à* ***se sécuriser*** *au niveau matériel mais surtout au niveau immatériel, c'est-à-dire à avoir la capacité d'anticiper les risques et les problèmes qui se rattachent notamment à la propriété intellectuelle, aux attaques sur son image ou sur son capital. Ce deuxième volet accorde une grande importance à la sécurisation des actifs immatériels. Le troisième volet*

2- Bernard Carayon, «**Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale**», Rapport au Premier ministre français du député Bernard Carayon, Paris, La Documentation Française, Paris, janvier, 2003.

*consiste à **savoir influencer** et argumenter, convaincre, négocier, faire du lobbying professionnel mais également à savoir exercer l'influence normative en anticipant les règles et les normes internationales et en participant éventuellement à leur élaboration. L'intelligence économique permet de mieux connaître ses concurrents, les donneurs d'ordre, les règles et les normes qui peuvent influencer son activité et donc agir sur son environnement au lieu de le subir. Reste à noter que l'intelligence économique doit être déontologique et loin des pratiques d'espionnage, de vol et de trafic d'influence»*[3].

Toutefois, l'intelligence économique consiste en une veille (acquérir l'information stratégique pertinente), en une protection des informations (ne pas laisser connaître ses secrets) et en influence (propager une information qui favorise une stratégie).

Différence entre intelligence économique et espionnage économique

L'intelligence économique se différencie de l'espionnage économique car elle se développe ouvertement et utilise uniquement des moyens légaux. Utilisé à l'époque moderne par les Américains et les Anglais au cours de la guerre mondiale qui virent l'apparition du premier ordinateur, l'espionnage économique était fondé de façon simpliste sur la transmission d'un émetteur à un récepteur. Or, le cycle du renseignement correspond à l'ancienne approche utilisée par les services secrets. Elle se compose de trois phases: l'orientation, la collecte d'informations et l'exploitation. Par contre, la vision actuelle de l'intelligence économique est une évolution très importante par rapport au renseignement classique, dans la mesure où l'apparition de l'internet (web, messageries électroniques) multiplie les émetteurs et les récepteurs.

3- Claude Revel cite dans wikepedia, voir portail Intelligence économique.

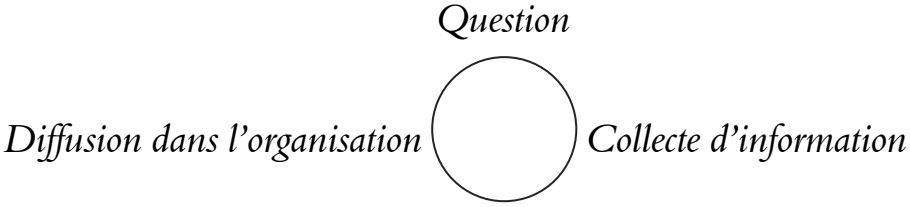

Cycle du renseignement classique

La notion de cycle de renseignement a été critiquée dès la création de la première formation universitaire à l'intelligence économique. Tout d'abord, le cycle du renseignement a été créé dans un cadre militaire. Il est basé sur une séparation entre la collecte d'information (les agents) et son analyse (les analystes, proche du commandement) dans un but sécuritaire pour créer une barrière entre les agents et le centre de commandement.

La deuxième critique tient au fait du décalage entre le début d'un effort de renseignement et son aboutissement car les structures de pouvoir risquent de changer entraînant le départ du commandement qui a ordonné l'effort menant à des risques de faille dans le cycle du renseignement comme ce fut le cas de la non détection des attentats du 11 septembre 2001. La troisième critique provient des principes du management qui favorise la décentralisation des processus de collecte de l'information vue la taille des actions à gérer. Enfin, l'intelligence économique est bien plus élaborée que l'approche du renseignement au niveau de l'analyse de l'information, sa structuration et sa structuration en stratégie de façon plus réparties dans l'organisation.

La nouvelle approche de l'intelligence économique se concentre sur les axes suivants: recherche de l'information et des connaissances clés, son analyse, sa formulation en stratégie, sa mise en œuvre et l'évaluation.

Information et intelligence économique

Le besoin d'information: la veille

La demande constante de l'utilisateur de l'intelligence économique se résume comme suit: «Je veux la bonne information quand j'en ai besoin». Mais obtenir constamment la bonne information au bon moment ne peut être que le résultat d'un processus permanent établi au plus haut niveau de l'organisation. En effet, l'intelligence économique est un processus permanent et interactif. Aucune étape ne peut être court-circuitée sans conséquence. Ce processus implique la comparaison et l'interprétation des données. Il aide le décideur à élaborer leur propre cadre d'action à long ou à court terme.

L'un des défis de l'intelligence économique est de transformer la masse des données disponibles dans différentes formes, de nombreuses sources recueillies par le biais de plusieurs canaux en information, puis en connaissances et en intelligence. Les méthodes et outils de l'intelligence économique peuvent aider à la qualification et la validation des données recueillies auprès de sources considérées comme fiables et de construire un cadre d'information adapté aux besoins de l'organisation.

Cette étape est essentielle en raison du grand nombre de sources disponibles (études de prospective, magazines, publications professionnelles, les bases de données, les données formelles ou informelles sur le web) et les sujets qu'elles couvrent (processus, produits, réglementation, les concurrents, les nouveaux arrivants sur le marché, les fusions, les partenariats, les clients et les tendances sociales). L'information doit être régulièrement révisée. De cette façon, une fois le cycle de renseignement achevé, il est ensuite repris au niveau supérieur de l'organisation.

La circulation de l'information est l'élément vital des

organisations. L'augmentation spectaculaire et l'accélération du volume de l'information posent des défis pour la gestion au jour le jour dans toutes sortes d'organisations. La stratégie de toute organisation doit tenir compte de ce facteur. Tous les concernées ont besoin de comprendre le processus de l'évolution des données en connaissances et en intelligence. L'intelligence économique est une nouvelle façon de regarder ces questions. Les organisations de toutes tailles et de types sont confrontées par les besoins de gestion de l'information. Certaines grandes entreprises ont développé leur approche de l'intelligence économique pour répondre à ce besoin. Tout au long de l'histoire de la société civilisée, une exigence de recherche de l'information et de la protection des informations sensibles contre leur divulgation a été percue. De nos jours, nous faisons face à une accélération spectaculaire du volume de données accessibles qui peuvent influencer le cours du processus décisionnel dans les organisations de toutes tailles. En 1999, l'entreprise japonaise NEC a estimé le nombre de pages web disponibles sur Internet à 1,5 milliards de pages avec un taux de croissance annuel de 88% (2 millions de pages par jour). Aujourd'hui, le chiffre est estimé entre 2 et 5 milliards de pages. On s'attend à quelque 8 milliards de pages html pouvant être accessible fin 2021. Afin de faire face à une telle masse d'informations, il est essentiel d'adopter des méthodes pragmatiques et efficaces pour le dépistage et la sélection de ce qui est vraiment utile au processus de prise de décision.

La gestion de l'information

Dans une organisation, les bonnes décisions de gestion reposent sur des informations de qualité.

Un explorateur a besoin d'une boussole et d'une carte pour trouver son chemin dans la jungle. Il peut profiter de merveilleuses

couleurs de la nature, des formes fantastiques de la verdure et de l'incroyable richesse de la faune. Cependant, sans les bons outils et une démarche planifiée, il ne sait pas où il est ni où il va. Sans une stratégie, un entrepreneur peut de nos jours obtenir autant d'informations qu'il il le souhaite mais ils ne lui serviront à rien s'il ne sait pas comment en profiter.

La stratégie est le résultat d'un processus dialectique entre la situation interne et le monde extérieur. La gestion de l'information doit faire face à deux types d'informations: internes et externes. Le paysage externe fournit des informations relatives à la technologie, la réglementation, les questions de marché et une vision de l'avenir comme les prédictions technologiques, commerciales, politiques et les tendances sociales.

Quand à l'analyse de la situation interne de l'organisation, elle informe le décideur sur la situation actuelle de la société sur la base de connaissances explicites ou tangibles comme les machines et la capacité des équipements, la situation financière de l'organisation, les stocks, le savoir-faire et les relations avec la clientèle et les ressources humaines…

L'analyse interne des flux d'information constitue une étape clé. Elle vise à répondre aux questions suivantes:

- Comment le flux d'information est réalisé actuellement dans l'entreprise?
- L'approche actuelle est-elle satisfaisante? Sinon, pourquoi ?
- Quel est le flux actuel?
- Quelle est la culture de l'entreprise?
- Quels sont les canaux que vous utilisez actuellement et que vous pourriez utilisez?
- Comment pouvez-vous diffuser l'information dans l'entreprise?

- Quel type d'information est diffusé aux clients ou aux partenaires?
- Les employés sont-ils motivés pour diffuser l'information? Et les gestionnaires? Comment?

Répondre à ces questions aidera à identifier les faiblesses internes et donc donner une indication de la façon d'améliorer le flux d'informations internes. En effet, la majorité des problèmes de mise en œuvre de l'intelligence économique résulte de la dimension humaine. Si de nouvelles procédures sont imposées d'en haut et ne sont pas partagées par tous au sein de l'organisation, le résultat habituel est la démotivation.

Le processus d'intelligence économique: la formulation des stratégies

Le diagnostique de l'organisation

L'adoption de l'intelligence économique exige des changements organisationnels dans l'organisation. Une vérification du processus actuel de l'intelligence économique est une première étape pour comprendre comment l'information circule dans l'organisation.

La structure organisationnelle est une question de première importance dans le processus. En fait, l'intelligence économique ne peut être introduite sans quelques modifications procédurales et structurelles. De nouvelles tâches devront être créées et partagées par tous. Toutes les personnes impliquées ont besoin d'avoir une image claire de qui fait quoi, qui doit travailler avec qui et ainsi de suite.

Dans la mise en œuvre d'un processus d'intelligence économique dans une organisation, il est important de considérer l'impact que cela peut avoir sur la structure. Afin d'éviter de perdre du temps

et des ressources en faisant le mauvais choix, il est préférable d'entamer le processus par un diagnostic organisationnel. Il s'agit d'analyser les éléments durs et mous dans le but de discerner la façon dont ils fonctionnent par rapport à la mission de l'entreprise et des objectifs.

Le «diagnostic organisationnel» doit être global y compris l'analyse de l'éthique des entreprises. L'aspect dur comprend le droit, la politique et les aspects économiques, le milieu du travail, la planification, la comparaison des résultats avec les efforts et la répartition des tâches.

Quand à l'aspect soft, il comprend le climat organisationnel, la motivation, les différents niveaux de communication, le style de leadership, la capacité de résolution des problèmes, les relations entre les employés et les relations entre les différents niveaux hiérarchiques.

Sans entrer dans les détails des outils nécessaires pour réaliser un diagnostic organisationnel ou de tenter d'énumérer tous les cas dans lesquels il serait souhaitable, il suffit de souligner l'importance de s'attaquer aux problèmes d'organisation avec rigueur dès le début.

La mise en place d'un système d'intelligence économique n'a pas impliqué un changement radical dans l'organisation. Au contraire, il vaut mieux le mettre en place par étapes successives intégrées dans la stratégie de l'organisation. L'attitude des employés envers l'information est probablement l'élément clé qui devra changer. En effet, il est largement admis que les projets d'intelligence économiques sont toujours voués à l'échec à moins qu'ils ne fassent l'objet d'une gestion rigoureuse au sein de l'administration. Cette gestion doit prévoir la participation des employés sous peine d'isolement au sein de l'organisation.

D'où le besoin de sensibiliser les employés. Toutes les personnes doivent être considérées comme des sources potentielles d'informations et doivent être encouragées à prendre conscience de la stratégie de leur entreprise et à transmettre tout élément d'information aux personnes concernées et l'importance du travail en équipe. En outre, les canaux de communication et d'information ouverts sont les clés de la réussite de toutes les activités d'intelligence économique. Les gens doivent se parler et communiquer les uns avec les autres de façon efficace et continue. L'information doit circuler dans les deux sens vers le bas et vers le haut de l'organisation. D'où le besoin de s'assurer qu'il y a une infrastructure adéquate de transmission de l'information que ce soit par e-mail, l'intranet, des réunions, des bulletins ou autres. Les systèmes informatiques peuvent améliorer considérablement le flux d'informations dans l'entreprise, mais il faut s'assurer pour avoir la capacité et les moyens de faire fonctionner les systèmes informatiques de manière efficace.

En outre, la personne qui est nommée responsable de l'intelligence économique, doit être un communicateur efficace car elle sera responsable de la coordination des flux d'informations parvenant à l'organisation. Ils doivent aussi avoir suffisamment de temps pour remplir leur rôle de manière efficace.

Les objectifs de l'intelligence économique:

Toutes les organisations ont des raisons différentes pour la réalisation des processus d'intelligence économique. Certains voudront utiliser un système d'intelligence économique pour soutenir leurs objectifs stratégiques (modernisation, innovation, expansion), d'autres sont à la recherche de nouveaux marchés d'exportation ou d'élargir et de développer leur gamme de produits pour augmenter leur part de marché. D'autres, peuvent

se sentir menacées par la concurrence accrue et souhaitent mieux surveiller les activités de leurs concurrents. Etre en avance sur le jeu, signifie que les risques potentiels et les changements dans l'environnement opérationnel externe seront pris en compte le plus tôt possible. Par exemple, les changements dans les politiques nationales ou les lois peuvent avoir un impact significatif sur les opérations de l'organisation et exiger des actions de lobbying au plus vite.

Le besoin d'intelligence économique varie selon la nature de l'organisation, sa taille ou s'il s'agit d'établissements publics ou privés. Il faut commencer par regarder à l'endroit où existe un réel besoin d'information car la définition des priorités contribuera à façonner la prochaine étape du processus à savoir la collecte d'information.

Les besoins d'information et les priorités changent et évoluent au fil du temps. Par conséquent, il doit être l'apanage continu des employés car le processus d'intelligence économique doit toujours répondre aux besoins de l'organisation.

Le personnel impliqué dans le travail quotidien de l'organisation peut avoir de bonnes idées. En outre, il est en mesure d'identifier les faiblesses de l'organisation. Il est essentiel que tous les apports de toutes les sections contribuent à l'analyse des besoins. Ceci peut être réalisé par des réunions de travail, des discussions et d'autres.

L'essentiel est de garder le plan de la collecte d'informations bien ciblé et clairement défini en fonction de ce qui est le plus important pour la réussite de l'organisation. Il est inutile de recueillir des masses d'informations qui se rapportent à des thèmes généraux de recherche, mais qui en fin de compte, n'apporteront

rien d'utile à l'organisation.

Enfin, if faut que la collecte d'information pour le compte de l'organisation s'assure que le plan et le calendrier de la collecte soient respectés car cette collecte est longue et couteuse.

Identification des sources: organisation de la recherche et de la collecte d'information

Une collecte efficace consiste à recueillir les informations provenant de sources qui fourniront le meilleur itinéraire pour aider à transformer l'information et les données en intelligence utile pour l'organisation.

La collecte d'information est faite en réponse soit à une demande particulière, mais elle peut être collectée en continu. D'autre part, savoir où trouver les informations nécessaires est une partie importante du processus. Ces sources peuvent être primaires ou secondaires. Elles peuvent se trouver sur le plan local, national ou mondial. Ces sources peuvent être :

- Des imprimés, en ligne ou électroniques tels que les bases de données.
- Des sources officieuses telles que les contacts personnels, les entretiens personnels, les réunions, les conversations téléphoniques; les sondages, les rumeurs, les éditoriaux.
- Des journaux, revues, bases de données, rapports, livres.
- Des foires commerciales, les associations professionnelles, ministères, universités et internet.

Les sources primaires sont celles qui n'ont pas été altérées, modifiées ou interprétées et qui viennent directement de la source. Les exemples comprennent des rapports annuels contenant des faits et des statistiques, des documents de brevets, les dossiers

judiciaires, les discours et la plupart des données et informations publiées par des sources gouvernementales. Les sources primaires sont idéales car elles n'ont pas été modifiées de quelque façon.

Les sources secondaires ont été altérées, modifiées ou représentent l'avis de quelqu'un. Par exemple, un article de journal ou un reportage de la télévision serait considéré comme secondaire et toutes ces informations, bien que précieuses, devront être confirmées ou validées et pas simplement pris en tant que tel. La mise à jour de ces sources et le besoin de rendre ces sources connues de tous ceux qui peuvent avoir besoin de les utiliser est un processus continu.

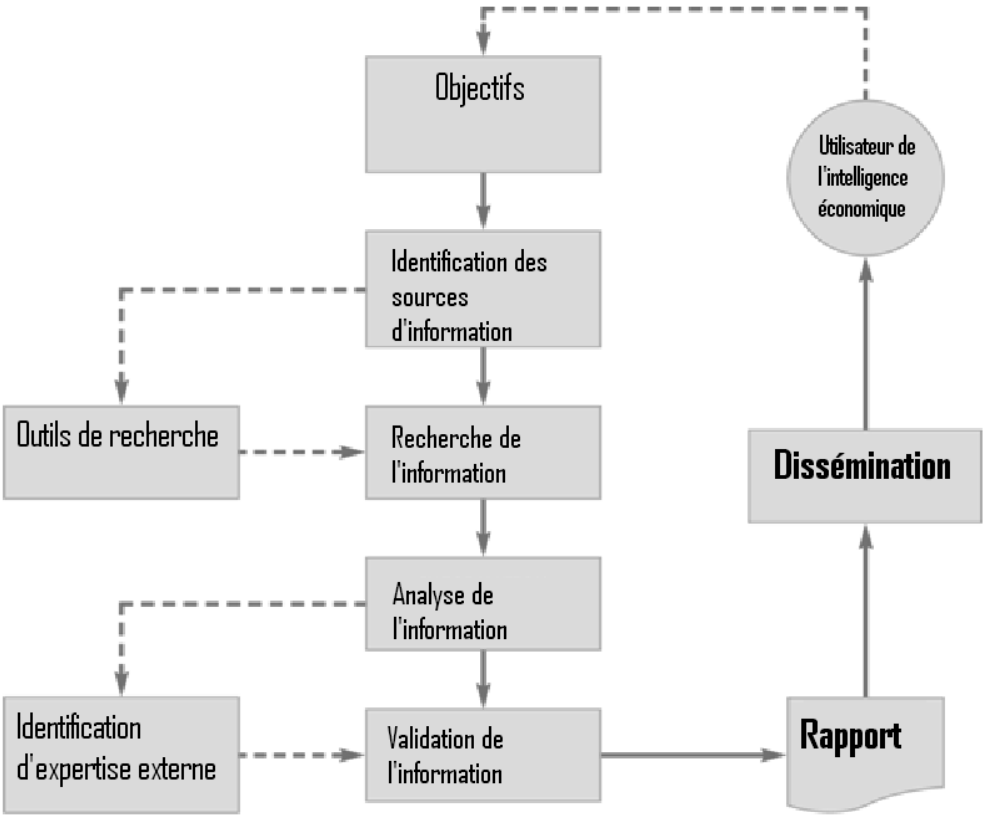

Processus de l'application de l'intelligence économique

La collecte et la recherche de l'information

La recherche d'information sur le web et les bases électroniques

La bonne nouvelle est que tout est sur Internet. La mauvaise nouvelle est que tout est sur Internet «L'internet est devenu une source supplémentaire d'information, un moyen rentable pour la collecte de l'information et une méthode pour sa diffusion auprès des décideurs». Indéniablement, l'information en passant par le web devient la principale source de collecte de renseignements. Il y a des spécialistes (parfois 9 dénommés les spécialistes de la toile car ces professionnels de l'information peuvent surveiller les nouveaux développements dans des secteurs précis tels que la technologie et les tendances du marché. L'information publique est fondamentale pour les professionnels compte tenu que quatre-vingt quinze pour cent des informations à valeur ajoutée ne sont pas à la portée de tous.

Les utilisateurs de la toile peuvent y trouver une grande quantité d'information de première main sur les concurrents, les marchés ou sur les technologies souvent fournies par les concurrents eux-mêmes.

Les sites pour professionnels, les banques de données publiques ou privées et les groupes de discussion donnent l'impression que les sources sont infinies sur le net. Mais la quantité ne garantit pas la qualité.

Bien qu'il puisse y avoir des préoccupations au sujet de la fiabilité et l'actualité des informations publiées sur l'Internet, il n'est guère douteux que le nombre croissant de services et bases de données disponibles sur la toile représente l'une des sources les plus rentables de l'information. Mais la recherche peut être comme chercher une aiguille dans une botte de foin. Ce qui est

en jeu est la capacité d'extraire des informations utiles des faits qui l'encombrent et qui n'ont aucun sens.

L'utilisation de sources traditionnelles

Livres et revues techniques

Les entreprises considèrent que les livres, les magazines et les documents spécifiques peuvent constituer des sources d'information non seulement fiables mais aussi abordables. Toutefois, afin d'être utilisée, cette information doit être lue, stockée et propagée entre les différents départements ou les utilisateurs dans l'entreprise. Mais tirer parti de ces ressources exigent du temps et la volonté de le faire. Pour cette raison, une plateforme de connaissances doit être établie à partir de magazines sélectionnés en fonction des besoins réels des organisations.

Voici un exemple de la façon dont ils pourraient être sélectionnés: Une petite entreprise qui produit des pianos distribués par la poste, reçoit régulièrement de nombreux magazines. Deux d'entre eux sont intéressants pour le gestionnaire des ressources humaines: le premier concerne les canaux de distribution tandis que le second s'intéresse à l'Internet et au commerce électronique.

À première vue, le premier semble être plus approprié pour l'activité de l'entreprise parce qu'il est axé sur les chaînes de ventes tandis que l'autre lié aux nouvelles technologies, semble être assez loin de son activité quotidienne et donc moins pertinent.

Malgré cela, le gestionnaire choisit la seconde solution parce qu'il croit que la stratégie de vente de la société est de renforcer les services de vente par correspondance plutôt que d'explorer de nouvelles voies de promotion du produit.

Journaux, magazines et livres sont une source intéressante et importante de l'information, mais dans certains cas, ils ne sont

pas faciles à gérer. Des ressources humaines spécialisées et le temps sont nécessaires pour sélectionner les articles et de données utiles. Chaque département doit être impliqué dans cette tâche de sélectionner les sujets les plus intéressants pour eux. En outre, un système d'information précis est nécessaire pour créer une plate-forme de connaissances accessibles à toute l'organisation.

Il existe de moteurs de recherche sophistiqués disponibles pour les journaux en ligne basés sur une première sélection de magazines intéressants, mais cela a besoin de mise à jour continue, Il est essentiel que les tendances stratégiques sont prises en compte.

Même si ce type de source est facilement abordable (le prix des publications), il est assez difficile de définir le coût implique en termes de ressources humaines et du temps nécessaires pour gérer cette information.

Les salons, les foires commerciales et les conférences

Les salons, les foires et les conférences sont des endroits intéressants pour recueillir des informations sur les nouvelles technologiques, les concurrents, les produits et les services. Afin de juger les avantages d'un événement, les entreprises ont besoin de décider ce qu'est la vraie valeur qu'elles parviendront à en tirer.

Au cours des dernières années, le nombre d'expositions et de foires commerciales a considérablement augmenté. Pour cette raison, leur importance, comme un moyen de recueillir des renseignements stratégiques est en augmentation en nombre et par sujets traités. Outre la possibilité d'accéder aux informations sur les nouvelles technologies, les expositions offrent la possibilité d'établir des contacts avec les clients et fournisseurs afin d'améliorer la qualité des produits et de comprendre les besoins du marché; surveiller les anciennes activités des concurrents et

de découvrir de «nouveaux» joueurs pour évaluer leur capacité, comprendre les stratégies de marketing novatrices mises en œuvre par les entreprises ayant les mêmes objectifs et ou produits.

Les conférences et séminaires sont, sans doute, le moyen le plus utile de recueillir des informations sur des sujets précis et pour une réunion d'experts. Ils ne présentent pas de difficultés particulières. En fait, les sources traditionnelles de conférences d'information, réunions et séminaires sont préférées car elles se concentrent sur les besoins spécifiques des entreprises. Ils offrent la possibilité de mettre à jour les informations et données et de trouver de nouvelles sources de créer des connaissances spécifiques et aussi de l'accès aux documents non publiés.

Analyse et validation

De nos jours, il existe une énorme quantité d'informations disponibles dans une grande variété de sources. A titre d'exemple, l'Internet fournit un flot quasi illimité d'informations sans compter les revues professionnelles et des rapports annuels de l'industrie. Beaucoup d'entreprises peuvent être en mesure d'identifier de bonnes sources d'information, mais peuvent rapidement souffrir d'une «surcharge» d'informations et sont incapables de faire ressortir les principales données nécessaires à l'analyse des pièces recueillies. Or l'évaluation de la qualité et de la fiabilité de l'information et son degré d'utilité pour l'organisation est l'une des parties les plus importantes du processus d'intelligence économique. Mais, il se peut que même avec des montagnes d'information, il existe encore des lacunes qui doivent être remplies et d'autres sources qui doivent être ciblées.

D'où le besoin d'avoir au sein de l'organisation les compétences et les ressources humaines et technologiques nécessaires pour analyser l'information brute provenant d'une grande variété

de sources. L'organisation doit être en mesure d'établir quelles sont les informations les plus utiles et significatives, de valider la fiabilité des sources, l'autorité et les motivations de l'auteur, l'interprétation et l'analyse des données statistiques et de prévoir les tendances.

Qui pourrait être intéressé à utiliser l'intelligence économique?

La collecte et l'analyse de l'information sont une activité pertinente pour tous les employés de toutes sortes d'organisations, publiques ou privées. Mais finalement, cette information se doit d'alimenter le processus décisionnel.

Le décideur peut être le directeur général de la société qui a besoin de prendre des décisions stratégiques fondées sur ce qui se passe dans l'environnement externe dans lequel l'entreprise est en concurrence. Les décisions qui affectent la société sont également effectuées chaque jour par les gestionnaires de chaque division ou département de l'entreprise. Le décideur qui possède l'information au bon moment peut la transformer en intelligence utile rendant possible la prise de bonnes décisions qui affectent positivement l'avenir de l'entreprise.

Quelles informations sont nécessaires?

Pour démarrer le processus, il est important de procéder à une évaluation des besoins afin d'identifier les facteurs clés essentiels pour l'organisation et de déterminer quels types d'information sont cruciaux pour les utilisateurs.

L'entreprise qui possède une unité spécialisée d'intelligence économique, est capable d'informer les décideurs sur deux plans:

- Des renseignements recueillis en réponse à une demande spécifique par exemple la demande sur la quantité de produits vendus par telle entreprise

- Des renseignements plus fondamentaux qui ont un impact sur les orientations stratégiques de l'entreprise pour influencer son environnement et pour qu'elle soit toujoirs compétitive.

D'autres questions peuvent concerner les points suivants:

- Quels sont les développements de la recherche qui se passent dans mon secteur?
- Qui sont mes concurrents?
- Où puis-je trouver des partenaires pour développer de nouveaux produits?
- Comment puis-je élargir ma clientèle?
- Quelle est la tendance des marchés?
- Est-ce que les nouveaux marchés d'outre-mer sont viables?

Certaines de ces questions peuvent s'appliquer à toutes les entreprises et les organisations à un moment donné de leur existence. La collecte d'information et son stockage sont d'une grande importance pour toutes les organisations, grandes ou petites, car elles ont besoin de rester compétitive dans un environnement commercial de plus en plus concurrentiel.

A titre d'exemple, une grande entreprise orientée vers l'exportation d'un produit axé sur la technologie aura besoin d'informations dans un large éventail de domaines comprenant les concurrents, les marchés outre-mer, les tendances politiques et économiques. De même, une petite entreprise opérant dans un marché national peut concentrer ses ressources de collecte d'informations sur les concurrents locaux et le développement de nouveaux produits.

Entreprise

Quand l'information est nécessaire?

Les entreprises ont besoin d'obtenir des informations précises, utiles et pertinentes de façon continue plutôt que de laisser

l'affaire au fruit du hasard ou de recevoir l'information quand elle arrive trop tard pour être utile.

L'information est nécessaire à toutes les étapes de développement des produits. Cependant, il existe des différences spécifiques à chaque organisation.

Validation de l'information

Le facteur humain

Cette partie fournit des conseils sur l'analyse des informations et la manière d'en tirer profit. Nous soulignons qu'en fin de compte les êtres humains créent l'intelligence. Il faut dire que le facteur humain est essentiel dans le processus de création de l'intelligence dans tout type de société ou d'organisation. Les logiciels même les plus sophistiqués ne peuvent pas être invoqués pour résoudre la question des choix stratégiques et arbitrer quand il y a des contradictions réelles ou apparentes, mais ce sont les êtres humains qui font la différence.

La définition du problème d'intelligence et le développement de l'information en connaissance ainsi que le processus décisionnel dépendent d'un travail d'équipe pas seulement d'une personne ou d'un dirigeant d'une entreprise ou d'une organisation. L'intégration des différents niveaux de responsabilité: la direction générale, le service marketing, le personnel du service de recherche et de développement éclairé par la stratégie de l'intelligence économique sont la meilleure façon d'aider les décideurs à faire les bons choix à tout moment.

Pour cette raison, le facteur humain doit être encouragé par la haute direction de l'organisation.

Méthodologies pour l'analyse de l'information

L'objectif de la phase d'analyse dans un processus d'intelligence

économique est de fournir des informations pertinentes aux décideurs. Pour ce faire, l'analyse doit être axée sur la fourniture à l'utilisateur final de l'intelligence d'un produit qui répond à son besoin d'information spécifique. Les décideurs ont besoin d'avoir des analyses, des arguments, des recommandations plutôt qu'un volume important d'informations qui n'a pas été analysé.

Rendre l'information utile est le but principal du processus d'analyse. L'approche organisée et méthodique de l'intelligence économique appliquée à la collecte et au traitement de l'information vise à la vérification et à la validation de l'information, ce qui constitue une valeur ajoutée pour le décideur. À cet égard, l'analyse est l'étape la plus importante dans le processus d'intelligence économique.

Cependant, l'analyse est aussi l'étape la plus difficile. D'une manière générale, le processus d'analyse d'informations comporte deux étapes principales: la validation de l'information et son utilisation pour produire des connaissances.

Validation

Ce traitement initial de l'information doit valider les données en termes de sa pertinence et la véracité. Les données sont pertinentes si elles correspondent aux besoins d'information et si leur valeur est authentifiée. Dans certains cas, la validation des données brutes pourrait laisser la place à un doute. Dans de tels cas, il est nécessaire que les utilisateurs soient conscients des risques associés à toute décision basée sur ce genre d'information. Prendre des décisions sur la base d'informations erronées peut être dangereux, surtout si les décisions sont stratégiques. La validation doit donc être effectuée de manière systématique. Une bonne validation doit s'appuyer sur les points suivants:

- Identifier la source originale de l'information et le contrôle de sa crédibilité.
- Vérifier la procédure utilisée pour obtenir des données statistiques.
- La recherche de sources différentes pour la même information et la vérification si les sources originales sont conformes.
- Vérifier l'information avec des experts externes.

Une fois que la qualité de l'information a été évaluée, il s'agit par l'analyse de transformer le volume d'informations brutes recueillies en connaissance à haute valeur ajoutée. Initialement, l'information brute provient de différentes sources officielles et officieuses. Dans cette première étape, cette information primaire doit être organisée, indexée et stockée. L'opinion des experts peut ajouter une certaine valeur à ce stade. La deuxième étape est le traitement de l'information brute pour produire un produit intermédiaire ou produit final en fonction du degré de qualité requis. Un produit final pourrait, par exemple, intégrer les opinions d'experts, internes ou externes. La troisième étape ajoute plus de valeur ajoutée. C'est le cœur de l'intelligence économique. Cette étape crée des produits d'information en ligne avec les besoins du décideur. Il crée de l'information de pointe - la connaissance, et c'est à ce stade du processus d'analyse que la contribution des experts a la plus forte valeur ajoutée. Le produit d'information finale réunit tous les éléments nécessaires pour prendre des décisions, y compris des recommandations et des propositions nouvelles.

Il existe de nombreux outils d'analyse qui pourraient être utiles pour sortir de la valeur ajoutée de l'information. Certaines des ces techniques disponibles comprennent le modèle des cinq forces développé par le Michael Porter de Harvard Business School,

l'analyse SWOT, l'étude du profil des concurrents, l'analyse des brevets et le benchmarking.

Ces analyses sont conçues pour extraire les connaissances nécessaires à l'entreprise pour prendre de meilleures décisions de la grande quantité d'informations disponibles. Cependant, ces outils, bien que très utiles, ne sont pas l'élément clé du processus. Ils ne créent pas d'intelligence. L'élément clé dans le processus d'analyse est l'intervention de l'homme. Seul l'esprit humain est capable de fournir les compétences nécessaires pour planifier et effectuer l'analyse et de fournir des réponses aux décideurs.

Diffusion de l'information

Cette partie traite de l'importante question de la diffusion de l'information. Les informations qui ont été recueillies en réponse à des projets spécifiques, doivent être présentées sous une forme claire et facile à utiliser. Une conférence ou un rapport peuvent être organisés à cet effet. Certaines entreprises qui effectuent régulièrement des collectes d'information ont mis au point un modèle standard clairement structuré de rapports qui permet à l'utilisateur de prendre rapidement connaissance des points clés et de prendre une décision. Dans le cas des petites organisations, il se peut qu'une personne soit chargée de l'ensemble du processus d'intelligence économique ce qui rend la prise de décision beaucoup plus facile. Il est important d'encourager une culture organisationnelle propice à l'échange d'informations vers le haut et vers le bas dans toute l'organisation. Les informations recueillies sur une base régulière peuvent en cas de besoin être partagées dans toute l'entreprise afin que chacun puisse l'utiliser.

En outre, pour aider à la diffusion de l'information il est utile d'avoir des systèmes de stockage et de classement qui permettent aux employés d'accéder rapidement aux informations lorsque

cela est nécessaire. Le stockage des informations dans un service centralisé que ce soit physique ou électronique et avoir du personnel en charge de la mise à jour et la sauvegarde de l'information constitue un atout précieux pour l'organisation.

Une fois validée et analysée, l'information doit être diffusée dans l'organisation: d'une part, à ceux qui sont personnellement touchés par le processus d'intelligence économique, et ensuite à tous ceux au sein de l'entreprise qui peuvent y trouver des renseignements utiles ou pertinents à leur travail.

La structure organisationnelle est essentielle à ce stade pour que l'information puisse circuler là ou il le faut au sein de l'organisation.

Ainsi, dans une organisation verticale, il y a une structure hiérarchique traditionnelle caractérisée par un faible niveau de la répartition du pouvoir de décision.

Un danger existe dans ce type d'organisation, que la personne ne ressente pas le besoin de partager des informations et des connaissances. Par contre, dans une organisation horizontale. Il existe plus d'autonomie et de partage des informations.

Nouvelles opportunités commerciales

Pour résoudre ce problème il est possible de motiver les employés, les former, déterminer qui possède les connaissances stratégiques et tracer une carte des connaissances, créer un système d'information interne et investir dans les technologies de travail collectif.

Conclusion

Avec la montée du commerce électronique et l'utilisation croissante d'Internet, l'information est de plus en plus partagée avec les partenaires commerciaux à l'échelle nationale et dans le monde et est en train de révolutionner la façon de faire.

Un grand nombre d'informations sont actuellement stockées ou traitées sur des ordinateurs plus puissants. Tout cela ouvre un cadre de plus en plus large pour le secteur de l'intelligence économique. Mais d'un autre coté, les menaces externes telles que les actes d'espionnages industriels doivent également être pris en considération. En effet, l'intelligence économique exclut la collecte des informations grâce à des méthodes illégales ou contraires à l'éthique.

Bibliographie

- Frank Bournois et Pierre-Jacquelin Romani, «**L'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises [Texte imprimé]**», Paris, Institut des hautes études de défense nationale , préface de Christian Pierret, 2000.
- Bruno Martinet et Yves-Michel Marti: «**L'intelligence économique: les yeux et les oreilles de l'entreprise**», Paris , Ed.d'Organisation,1995.
- «**Intelligence économique: comment donner une valeur concurrentielle à l'information**». Par 1996, 2e édition, Paris. Editions d'Organisation 2001.
- Nicolas Moinet, «**Petite histoire de l'intelligence économique: une innovation "à la française"**», Paris, L'Harmattan, 2010
- Ludovic François, «**Intelligence territoriale**», Paris, Lavoisier, 2008
- Christian MArcon & Nicolas Moinet, «**L'intelligence économique**», Paris, Dunod, coll. Les Topos, 2006.
- Eric Denécé et Claude Revel, «**L'autre guerre des États-Unis, Économie: les secrets d'une machine de conquête**», Paris, Robert Laffont, 2005.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *Professor Boutros Labaki*

  Emigration as a challenge to Lebanese economy: its origins, actual situation and future horizons ***66***

- *Dr. Nassim Khoury*

  Radical changes intervening in the formation of public opinion ***67***

- *General Mohammad Sobhi Hajjar*

  The Persian Army and its experience in the Art of War ***68***

Professor Boutros Labaki

Emigration as a challenge to Lebanese economy: its origins, actual situation and future horizons

The number of Lebanese emigrants is currently superior to those living in Lebanon. Modern Lebanese immigration started in the 19th century but this phenomenon intensified due to internal wars and conflicts between 1975 and 1990 especially after the end of battles in 1990 because of internal political and financial policies adopted at that time.

During the last 15 years, Lebanon lost more than 2 million of its residents. This phenomenon reduced Lebanese production resources in particular those who enjoy a medium level or a high level of competence. Consequently, the country was deprived of its creative youth generation and currently the number of Lebanese citizens is less than 4 millions.

The researcher aims in his study to make a comparison between the international, regional and local economic situation on one hand and the immigration of Lebanese on the other hand during the period stretching throughout the last century.

The author also focuses on current developments and future horizons of the challenges posed by Lebanese immigration and its impact over Lebanese economy.

Dr. Nassim Khoury

Radical changes intervening in the formation of public opinion

With the release of secrets and documents by WikiLeaks, the author focuses in his study on a thorough examination of the new set of concepts related to the formation of public opinion. Whatever may be the cause behind the creation of such websites and their repercussions on international and diplomatic relations, the objective of this research is to shed light on the new elements which are currently transforming public opinion. The author equally focuses in his study on the real meaning and the definition of this new field in addition to wondering about its real meaning and he finally discussed the techniques which enable these information to grow stronger and play its role in Lebanon and worldwide.

The Persian Army and its experience in the Art of War

Persia is a nation enjoying expertise and know how in many fields as well as the art of war and all of these capabilities were proven during their battles and wars against many civilizations and nations.

The Persian have equally organized a society of warriors and a powerful imperial army distributed among many units and directly affiliated to the King. These units are constituted of the elite in society regrouped as Knights and the mercenaries or "Mourtazikone" who were recruited among elements of all the nations governed by the Persians.

Moreover, the author focuses on military principles in particular military training, spying and reconnaissance. The defensive system was also tackled.

The researcher also studied battle management and the methods adopted by the council of prestigious officials to reach the attitude adopted in times of war.

Finally, the author confirmed that the Persians have a reputation for being masters in the art of war, an expertise acquired while fighting other nations and enriched by civilizations such as the Byzantines, the Turks and others. These civilizations have left their infallible imprint in the formation of Islamic military art.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

- *Prof. Boutros Labaki*

  L'émigration comme défi de l'économie libanaise: les origines, la situation actuelle et les horizons du future ***70***

- *Dr. Nassim Khoury*

  Les changements radicaux intervenus dans la production de l'Opinion Publique ***71***

- *Général Mohammad Sobhi Hajjar*

  L'armée perse et son art de faire la guerre ***72***

Prof. Boutros Labaki

L'émigration comme défi de l'économie libanaise: les origines, la situation actuelle et les horizons du future

Le nombre des émigrés libanais est actuellement supérieur à celui des residents au Liban. L'émigration libanaise moderne a commencé au 19ème siècle mais elle s'est intensifiée à cause des guerres intestines internes entre 1975 et 1990, notamment après l'arrêt des combats en 1990 à cause des politiques internes économiques adoptées en ce temps là.

Durant les 15 dernières années, le Liban a perdu plus de deux milliards de ses habitants, phénomène qui a réduit ses ressources de production, en particulier celles qui ont des compétences moyennes ou élevées.

Le pays a été privé de sa jeunesse créatrice et le nombre de citoyens residents au Liban n'atteint pas les 4 milliards.

Le chercheur vise dans son étude, à établir une comparaison entre la situation économique internationale, régionale et locale d'une part, et l'émigration du Liban d'autre part et ce durant la période s'étalant tout au long du siècle dernier..

L'auteur se concentre également sur les développements actuels et les horizons futurs pour le défi de l'émigration de l'économie libanaise.

Dr. Nassim Khoury

Les changements radicaux intervenus dans la production de l'Opinion Publique

Avec les documents et les secrets infiltrés par le site Wikileaks, l'auteur se penche dans son étude sur un examen approfondi d'une nouvelle constitution des concepts propres a la production de l'Opinion publique.

Quelles que soient les raisons de la création de tels sites électroniques ainsi que leur répercussion sur les relations internationales et diplomatique, le but de cette recherche est de s'approfondir et de braquer la lumière sur les nouveaux éléments qui font de l'Opinion publique ce qu'elle est devenue actuellement.

L'écrivain se penche également dans son étude sur la vraie signification de ce nouveau champ et sur sa définition, s'interrogeant sur son sens réel pour entrer finalement dans les techniques qui permettent à l'information d'acquérir son pouvoir et son rôle au Liban et dans le monde.

L'armée perse et son art de faire la guerre

La Perse est une nation qui a une expérience et un savoir faire ainsi qu'un art de la guerre qui a été prouvé lors de ses combats contre plusieurs civilisations et nations.

Les Perses ont également organisé une société guerrière et une "puissante armée impériale" reparties en plusieurs unités allant de celle affiliée directement au Roi et constituée de l'élite appelée les chevaliers jusqu'à celle des Mourtazikone recrutant des éléments de toutes les nations qui ont été soumises aux Perses.

L'auteur se penche en outre sur les principes militaires, notamment sur l'entrainement militaire, l'espionnage, la reconnaissance; le système de défense sont tout aussi bien abordé.

Le chercheur étudie par ailleurs la gérance de la bataille, les modalités prises par le Conseil des puissants pour arriver à l'attitude adoptée en tant de guerre.

L'écrivain affirme finalement que les Perses sont reputés pour leur art de la guerre et des combats, expertise acquise contre les nations qui les ont enrichies telles que les Byzantins, les turcs et autres. Ces civilizations ont laissé des empreintes infaillibles dans la formation de l'art militaire islamique.

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Oil is the instigate of landscape change in the M.E.

- Les enjeux de l'intelligence économique dans le monde moderne